

بسم الله الرحمن الرحيم
التنمية المستدامة: تأسيس مقاصدي
بروفيسور/ محمد الحسن بريمة إبراهيم

مقدمة الطبعة الأولى¹

هذا بحث أصولي في قضايا التنمية من المنظور الإسلامي، تم فيه توظيف النتائج النظرية التي توصل إليها الباحث في أبحاثه السابقة المنشورة² عن الأصول المعرفية للظاهرة الاجتماعية في القرآن الكريم. تلك الأبحاث حاولت التأسيس للتصور القرآني للاجتماع الإنساني، ومن بعد ذلك بناء نظام معرفي كلي للظاهرة الاجتماعية علي ذلك التصور. لقد بيّنت نتائج تلك الأبحاث أن المتغيرات (بالمعني الرياضي) التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية كما يبينها التصور القرآني للاجتماع الإنساني هي نفسها أصول المقاصد الشرعية الكلية التي وردت في القرآن. وعند مقارنة هذه النتائج بما توصل إليه علماء الأصول من نتائج في أبحاثهم المتعلقة بمقاصد الشريعة الإسلامية، لا سيما الإمام الشاطبي في الموافقات، تأكد التطابق شبه التام فيما توصلنا إليه بشأن أصول المقاصد الشرعية، رغم الاختلاف التام بيننا في أهداف البحث ومناهجه؛ وسوف أناقش لاحقاً أوجه اختلاف غير جوهريّة في بعض تلك النتائج. إن تأسيس المقاصد الشرعية علي أصول الظاهرة الاجتماعية التي اجتهدنا في استخلاصها من القرآن الكريم يفتح باباً واسعاً لتوظيف مقاصد الشريعة الإسلامية في بناء علوم اجتماعية معيارية ووصفية تكمل تلك العلوم الاجتماعية التي يولدها النظام المعرفي الكلي للظاهرة الاجتماعية، المشار إليه أعلاه، عندما لا تكون منطلقات الفعل الاجتماعي مؤسسة علي المقاصد الشرعية، بل مؤسسة علي اتباع الهوى وتعظيم متاع الحياة الدنيا. لذلك لا ينبغي التوهم بأننا نوظف منهج أصول الفقه، أو نموذج الإمام الشاطبي في المقاصد، عندما نتكلم عن التأسيس المقاصدي، سواء في بحثنا هذا أو في غيره من الأبحاث؛ فالعلوم الاجتماعية والسلوكية تتأسس أصلاً علي مقاصد المكلفين، سواء كانت مطابقة أو مخالفة لمقاصد الشارع سبحانه وتعالى؛ سواء كان هؤلاء المكلفون مؤمنين أو كافرين.

¹ - أود أن أشكر د. فتحي ملكاوي علي تكليفه لي بكتابة هذا البحث ابتداءً وعلي متابعته له إلى اكتمال مسودته الأولى.
² - أنظر للمؤلف البحث الآتي: الظاهرة الاجتماعية ونظامها المعرفي في القرآن الكريم؛ في كتاب: نحو نظام معرفي إسلامي؛ المعهد العالمي للفكر الإسلامي (الأردن).

لقد حاولنا من قبل توظيف النظام المعرفي المذكور في إنتاج معرفة أولية تتعلق ببعض القضايا الاجتماعية، مثل التنمية الاجتماعية، والحريات الشخصية¹. وها نحن في هذا البحث نحاول اختبار قدرة النظام المعرفي المعني في دراسة قضية التنمية المستدامة، ولكن لا بد أن نبدأ بإعطاء نبذة مختصرة عن الرؤية الكلية التي ننطلق منها، والنظام المعرفي للظاهرة الاجتماعية المتولّد عنها، كما ألحّ عليّ في ذلك بعض الزملاء الذين ناقشوا المسوّدة الأولى لهذا البحث، مشكورين ومأجورين إن شاء الله. وقد لزم التنويه إلى أنني لم أجر من تعديل على المسوّدة الأولى إلا هذه المقدمة والإضافة التي أشار الزملاء إلى ضرورتها مما ذكرت آنفاً، رغم ما قد يبدو في ذلك من تكرار لمن وقفوا على أبحاثي السابقة، فلييسطوا لنا جناح العذر في ذلك.

يتكوّن هذا البحث إذاً من أربعة فصول؛ **الفصل الأول**، وقد جاء بعنوان: الأصول القرآنية للظاهرة الاجتماعية والمقاصد الشرعية؛ وهو القسم المعني بتقديم الرؤية الكلية والنظام المعرفي، وبمناقشة بعض القضايا المنهجية الناجمة عنهما. **الفصل الثاني**، يتناول النظريات الجوهرية (Substantive Theories) في مجال التنمية التي ولّدها النموذج المعرفي الدنيوي الغربي، باعتبار أن الرأسمالية الغربية المعاصرة تمثل، في نظر الباحث، التجلي التاريخي الأتم للنموذج المعرفي الدنيوي. النموذج المعرفي الدنيوي والنموذج المعرفي التوحيدي يكوّنان معاً النظام المعرفي الكلّي للظاهرة الاجتماعية الذي استتبّطه الباحث من القرآن. والنظريات الجوهرية في مجال التنمية أو التقدم تتعلق عادة بالمقاصد العليا التي تتصوّب نحوها التنمية، ويكون الإنجاز فيها هو مقياس التقدم.

الفصل الثالث، يتناول مفهوم التنمية المستدامة، بوصفها برنامج بحث علمي جديد، ما زال يتشكل في إطار النموذج الدنيوي الغربي الرأسمالي. نتناول بصورة موجزة تاريخ مفهوم التنمية وارتباطه بالدول النامية، وكيف تطور الأمر إلى أن أصبح مفهوم التنمية المستدامة معياراً يقاس به تقدم أو تخلف أي دولة من الدول، وأي مجتمع من المجتمعات.

الفصل الرابع، والأخير من البحث، يمثل محاولة الباحث الاجتهادية في توظيف النتائج التي توصل إليها في أبحاثه المتعلقة بالظاهرة الاجتماعية في القرآن الكريم، لتأسيس إطار نظري عام للتنمية

¹ - أنظر بحثي المؤلف: رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية (2001)؛ مجلة إسلامية المعرفة، ع (26)، س (7)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (الولايات المتحدة الأمريكية). The Role of Individual Freedoms in the Realization of the Goals of Sharie`ah; Conference Paper; CSID(2004), Washington.

المستدامة، يجعل المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية أساساً لها. أما لماذا التنمية المستدامة فذلك لسببين؛ الأول هو أن الباحث يرى أن النموذج الدنيوي الغربي الفعّال، في بحثه، النظري والعملي، الدائب عن السعادة والحياة الطيبة، قد اقتربت تجربته التاريخية كثيراً من الرؤية الإسلامية فيما يتعلق بمعطيات الواقع التجريبي لهذه الحياة الطيبة، بل وحتى على مستوى بعدها الروحي والوجداني، كما سوف يتضح من المسح الذي قمنا به للأدبيات المعنية. السبب الثاني هو أن الباحث توصل إلي نتيجة، يرى أنها في غاية الأهمية، مفادها أن نظام الإسلام المؤسس علي مقاصد الشريعة هو بالضرورة مشروع تنموي، إذ يستحيل حفظ هذه المقاصد دون تنمية أصولها التي تُرَدّ إليها كما سنبين لاحقاً؛ فإذا كان حفظ هذه المصالح مطلوباً علي الدوام فلا بد من تنمية مستدامة.

الفصل الأول

الأصول القرآنية للظاهرة الاجتماعية والمقاصد الشرعية

مدخلنا المنهجي للبحث في التصور القرآني للاجتماع الإنساني هو مدخل "رؤية العالم"، أو "الرؤية الكونية" (Worldview)، وذلك لثراء المضمون المعرفي لهذا المفهوم، ولشمول القضايا التي يتناولها لكل الأبعاد المعرفية والوجودية للإنسان في هذه الأرض، ولأن الاسئلة التي يطرحها هي تلك الاسئلة التي كانت وما زالت تؤرق عقل ووجدان الإنسان الطلعة، وترتبط بين عالم الغيب وعالم الشهادة.

1.1- رؤية العالم: المفهوم والقضايا

1.1.1- لماذا نحتاج إلى رؤية العالم؟

مفهوم "رؤية العالم" أو "الرؤية الكونية" مفهوم معرفي ينتمي إلى فلسفة العلوم والفلسفة، ويسوق الداعون إلى توظيفه معرفيا الأسباب الآتية:

إن أحد أكبر المشاكل التي تواجه مجتمعات اليوم هي الآثار الناجمة عن التغيير الشامل والمتسارع على النفس البشرية؛ فلا العقول الفردية ولا الثقافات الجمعية بقادرة على التعامل مع التعقيدات المتنامية في الحياة، وأنماط التغيير التي لا يمكن التنبؤ بها. إن الضغوط والاحباطات وعدم اليقين في تزايد، والعقول مثقلة بالمعلومات، والعلم يتشظى، والقيم تتآكل، ويتم التأكيد على التطورات السالبة وتهمل التطورات الإيجابية. والنتيجة هي خلق مناخ من العدمية والقلق واليأس. لم يعد لحكمة وخبرات الماضي أثر على الحاضر، بينما لا نملك رؤية واضحة للمستقبل. لم يعد هناك شيء يمكن أن يقود ويوجه أفعال إنسان اليوم.

العالم في حاجة إلى إطار مرجعي يربط كل شيء ببعضه ببعض بحيث يمكننا من فهم المجتمع؛ فهم العالم ومكان الإنسان فيه، ويعيننا على اتخاذ القرارات الحاسمة التي تشكل مستقبلنا. هذا الإطار المرجعي يؤلف بين أنماط الحكمة التي أنتجتها العلوم والفلسفات والأديان، ولا يركز على جزئية محدودة من الحقيقة، بل لابد أن يعطينا الحقيقة كلها. ولابد أن يعيننا مثل هذا الإطار على فهم ومن ثم التعامل مع التعقيدات والتغيير. مثل هذا الإطار التصوري يمكن تسميته "رؤية العالم" (Worldview).

2.1.1- تعريفات مختلفة لرؤية العالم

تعريف فلسفي:

رؤية العالم عبارة عن زمرة من التصنيفات (Categories) العقلية تنشأ من التجارب الحياتية العميقة، وتحدد بصورة أساسية الطريقة التي يفهم بها الإنسان ويحس ويستجيب بالفعل (Action) لما يرى أنه العالم المحيط به، وما يثيره من صنوف ألغاز الحياة.

تعريف ديني: يتكون التعريف من شقين، تعريف وأسئلة:

الشق الأول: رؤية العالم هي التزام، توجهات أساسية للقلب، يمكن التعبير عنها في شكل قصة أو في شكل افتراضات قبلية، افتراضات قد تكون صحيحة كلياً أو جزئياً، أو كاذبة تماماً، نحملها في الوعي، أو اللاوعي، في اتساق أو في غير اتساق، عما تتكوّن منه الحقيقة الجوهرية للواقع، وتؤسس للطريقة التي بها نحيا ونتحرك ونحقق ذاتيتنا.

يجب التأكيد على الآتي في هذا التعريف:

- 1- رؤية العالم كالتزام (Commitment)؛ ويعني ذلك أنها تسكن في أعماق الإنسان، متجاوزة الأبعاد الفكرية واللغوية. إنها أمر يتعلق بالروح، وهي توجهات روحية أكثر منها عقلية.
- 2- رؤية العالم كتوجهات قبلية؛ حيث يتضمن مفهوم القلب أبعاد الحكمة، العاطفة، الرغبة والإرادة، والأبعاد الروحية والفكرية. رؤية العالم إذن مستقرها النفس البشرية باعتبارها جوهر الإنسان. لذلك فإن رؤية العالم تعتبر في عداد القبلات المستقرة في منطقة اللاوعي، ولكنها توجّه العقل الواعي، فنحن نفكر من خلال رؤيتنا للعالم، وبسبب رؤيتنا للعالم وليس حول رؤيتنا للعالم.
- 3- رواية رؤية العالم في شكل قصة أو في شكل زمرة من الافتراضات القبلية، رغم أنها ليست بقصة أو افتراضات قبلية (قصة حي بن يقظان).
- 4- افتراضات قد تكون صحيحة، كلياً أو جزئياً، أو قد تكون كاذبة كلها؛ هذا يعتمد على مقاربتها للحق الذي تقوم به الأمور في الواقع.
- 5- افتراضات قبلية، نحملها بوعي أو بدون وعي، وقد تكون متسقة وقد لا تكون متسقة.
- 6- الحقيقة الجوهرية للواقع، وذلك لأن رؤية العالم معيّنة في الأساس بالحقيقة الوجودية (Ontological)، أي الواقع على ما هو عليه.

الشق الثاني: الأسئلة الأساسية التي تتولد عنها الافتراضات القبلية لأي رؤية للعالم محددة:

السؤال الأول: ما هي الحقيقة الأولى (ما هو حق حقاً)؟ الإجابة الأساسية هي، الله والمادة، ويتولد عنها المزيد من الأسئلة.

السؤال الثاني: ما هي طبيعة العالم الخارجي الذي يحيط بنا؟

السؤال الثالث: من هو الإنسان؟ من أين جاء؟ لماذا هو موجود؟

السؤال الرابع: ماذا يحدث للإنسان بعد الموت؟

السؤال الخامس: لماذا يستطيع الإنسان أن يعلم ما يعلمه؟

السؤال السادس: كيف نعلم أن هذا صواب وهذا خطأ؟ هل الأشياء في أصلها خيرة أم شريرة؟

ما هي المبادئ الأساسية التي ينبغي أن توجه الناس في سعيهم لتأطير وترتيب حياتهم؟ ما هي المسوغات العقلانية التي تحملها طبيعة الأشياء لأحاسيس الإنسان العليا كالواجب والدين؟ ما هو المطلوب القيام به من قبل الجنس البشري؟

السؤال السابع: ما معنى التاريخ الإنساني؟ ما هو المقصد الحقيقي من الوجود؟ ما هي القصة العامة للخلق التي تتدرج في إطارها قصص آحاد الناس، أحياء وأموات؟ ما هي القصة التي تربط عناصر رؤية العالم لكل شخص بعضها ببعض.

ما الفرق الذي يحدثه هذا التعريف الديني في التحليل المؤسس على رؤية العالم؟ الفرق هو في الانتقال من التركيز على الافتراضات والقصص إلى القلب الذي يعقلها. إن المدخل القلبي إلى رؤية العالم يجعلنا نحترم تجدر هذه الرؤية في قلب كل إنسان، وأن من الصعوبة زحزحتها بالحجج والأدلة والبراهين، مهما قويت، من مركز التأثير في حياة حاملها من الأفراد.

تعريف أكاديمي:

رؤية العالم عبارة عن مجموعة مترابطة من المفاهيم والنظريات التي يجب أن تمكننا من بناء صورة كلية للعالم، وبهذه الطريقة نستطيع أن نفسر أكبر عدد ممكن من عناصر خبراتنا. وهكذا فإن رؤية العالم هي إطار مرجعي يمكن أن نضع فيه كل ما يواجهنا من خبرات متنوعة في الحياة. يتبع هذا التعريف مجموعة من القضايا، هي:

1- بناء رؤية للعالم؛ وتشتمل علي محاولات لتطوير رؤي للعالم تأخذ في الاعتبار أكبر قدر من أوجه خبراتنا الحياتية. ورغم أن هذا البناء يتم عبر جسور اللغة التي تتسم بالمحدودية إلا أن مشروع البناء يستحق الجهد. يرتبط بناء الرؤى للعالم بالثقافة التي عبرها يتم تداول المعاني، وتنتقل أنماط السلوك من جيل إلى جيل، وحيث يتم إنتاج المشاكل الاجتماعية والسياسية، وأنواع الفنون. أما المواد التي تبنى بها الرؤى فتأتي من خبراتنا الذاتية العميقة، ومن معاملتنا العملية مع أشياء الحياة، وكذلك من تفسيرات التاريخ والمعرفة العلمية عن عالمنا. كل هذه الأمور ترتبط بالضرورة بثقافة معينة ليست بجامدة بل هي في تغير مستمر. لذلك فإن رؤية العالم ليست صورة جامدة أو نسخة كربونية من العالم، بل تحاول أن تلتقط أكبر قدر من سمات عالمنا.

2- خصائص رؤية العالم؛ وأهمها هو "التناسق" و"الوفاء للتجربة". إن مبدأ التناسق يقتضي أن تكون رؤية العالم كل مترابط من المفاهيم والمسلّمات والنظريات والاستعارات التي لا يقصي بعضها بعضاً، بل يمكن التفكير فيها مجتمعة. سوف تكون رؤية العالم وفيّة للتجربة فقط عندما لا تناقض حقائق تجريبية معلومة. ولكن مع ذلك فإن رؤية العالم أكبر من مجموع الحقائق العلمية التي تأتي بها العلوم الفيزيائية والاجتماعية. لذلك فإن رؤية العالم قد تلهم مزيداً من التطور في العلم، وقد تنتقد بعض جوانبه. من هذه الزاوية تصبح رؤية العالم امتداداً وتواصلاً لما جاء إلينا من العلوم، أحياناً تتطابق معه، وأحياناً تقوم بالتعميم منه، وأحياناً تنقده وترفضه.

3- إن رؤية العالم لا تنسب إلى ناتج العلوم وحده، بل ينبغي أن تسمح لنا بتضمين عالم المعاني وعالم القيم بحيث نفهم أكبر قدر من سمات عالمنا. ولأن عملية التقويم تحتوي على قدر كبير من الذاتية، ومن ثم تلتصق بشخص بعينه حتى داخل الثقافة الواحدة، فإن من الصعوبة البالغة تحقيق رؤية عالم كونية شاملة وواحدة لكل الناس.

4- إن رؤية العالم يجب أن تتسع لتجاربنا الجمالية والأخلاقية، وكذلك لأفعالنا الحقيقية المتوقعة في هذا العالم، بما في ذلك الأفعال السياسية. وهذه الأخيرة تجعل من الأيديولوجيا مكوناً في رؤية العالم.

3.1.1- المكونات السبعة لرؤية العالم

1- نموذج للعالم (A model of the world)

يجب أن تمكننا رؤية العالم من فهم كيف يعمل العالم وكيف بُني. "العالم" هنا تعني كل شيء موجود حولنا بما في ذلك العالم الفيزيائي، الأرض، الحياة، العقل، المجتمع والثقافة. الإنسان نفسه جزء مهم من العالم لذلك لا بد أن تجيب رؤية العالم على السؤال الأساس: من نحن؟

2- التفسير (Explanation)

لماذا العالم على ما هو عليه؟ من أين جاء هذا العالم؟ من أين جاء الجنس البشري؟

3- المستقبليات (Futurology)

إلى أين نحن ذاهبون؟ كيف نختار بين المسارات المستقبلية المختلفة بحيث نفضل ما يجب تفضيله؟

4- القيم (Values)

ما هو الخير والشر؟ يتضمن هذا المكون النظام الأخلاقي الذي يحدد لنا ما يجب وما لا يجب أن نفعله. يعطينا هذا المكون أيضاً زمرة من المقاصد التي تقود أفعالنا.

5- الفعل (Action)

إن معرفة الأهداف والمقاصد لا يعني معرفة كيفية الوصول إليها، لذلك لا بد من الإجابة على السؤال: كيف نفعل؟ يجب أن نعطي نظرية للفعل تعيننا على حل مشاكل عملية، وتنفيذ خطط أفعالنا.

6- العلم (Knowledge)

تعتمد الخطط على العلم والمعلومات والنظريات والنماذج التي تصف الظواهر التي تواجهنا. لذلك نحن في حاجة لمعرفة كيف نبني نماذج يمكن الاعتماد عليها، وهذا هو مكّن كسب العلم في رؤية العالم. يجب الإجابة على السؤال المتعلق بما هو حقيقي وما هو كاذب.

7- كتل البناء (Building Blocks)

الرؤى للعالم لا تبدأ من لا شيء بل لا بد من كتل تبدأ بها، وتتمثل في النظريات العلمية القائمة، النماذج، المفاهيم، القيم وغيرها من الموجهات المتوزعة بين التخصصات العلمية والأيدولوجيات.

4.1.1- اختبارات رؤية العالم

- 1- اختبار النسقية: هل رؤية العالم المعنية متسقة منطقيًا؟
- 2- اختبار الوسطية: هل تقوم رؤية العالم المعنية على ميزان قسط بين التعقيد والتبسيط؟
- 3- اختبار القوة التفسيرية ومدى الرؤية. إلى أي مدى تحسن رؤية العالم تفسير الواقع؛ وما مدى كمال الأدلة الداعمة لمجال رؤيتها؟
- 4- اختبار التوافق: إلى أي مدى تتوافق رؤية العالم المعنية مع حقائق الواقع المؤكدة؟
- 5- اختبار الإثبات: هل يمكن تأكيد أو تكذيب الحقائق المركزية التي تدعيها رؤية العالم المعنية؟
- 6- اختبار الواقعية: هل تدعم رؤية العالم المعنية نتائج واقعية وعملية بحيث يمكن عيشها في الخارج؟
- 7- الاختبار الوجودي: هل تعالج رؤية العالم الاحتياجات الداخلية الحقيقية للبشر بحيث يمكن عيشها في الداخل الوجداني؟
- 8- اختبار المنافسة: هل تستطيع رؤية العالم المعنية المنافسة في سوق الأفكار؟
- 9- اختبار التنبؤ: هل تستطيع رؤية العالم المعنية التنبؤ بنجاح بالاكتشافات المستقبلية؟

2.1- أصول الظاهرة الاجتماعية والمقاصد الشرعية في القرآن

نقصد بالاجتماع الإنساني، أو بالظاهرة الاجتماعية مجموع التجليات المجتمعية، فردية وجماعية، الناجمة عن التدافع البشري في تحصيلهم لزينة الحياة الدنيا (المال، البنون) ونيل حظوظهم من متاعها. وسوف نبين في ثنايا البحث، استنباطا من القرآن، ماذا تعني المفاهيم القرآنية "زينة الحياة الدنيا"، "المال"، "البنون". ولما كانت المقاصد معتبرة في التصرفات الإنسانية المعتادة فسوف نبين الأصول التي تتأسس عليها المقاصد في كل من النموذج الدنيوي والنموذج التوحيدي، وهو أمر لازم لما نحن بصدد من تأسيس مقاصدي للتنمية المستدامة. ولكن قبل ذلك علينا مقارنة الأصول المعرفية للظاهرة الاجتماعية، اجتهادا في القرآن الكريم، من خلال مدخل منهجي مناسب.

1.2.1- المدخل المنهجي

ويمكن تأسيسه على الآتي:

1/ تنجيم القرآن

نزل القرآن منجماً (متفرقاً)، آيات وسوراً، على الظاهرة الاجتماعية في تجلياتها المختلفة، عبر مكان هو الجزيرة العربية، وعبر زمانٍ جاوز العشرين عاماً، حتى إذا توحدت متفرقات هذه الظاهرة في إطار دين التوحيد، كمل الدين، وأعيد ترتيب ما نزل متفرقاً من آيات القرآن ترتيباً توقيفياً، فتوحدت جميعها في إطار كتابٍ هو القرآن الكريم. وقد أثبت العلماء لهذا الكتاب خصائص أساسية منها: وحدته البنائية، وحدته الموضوعية، إطلاق معانيه، عالميته، شموله، خلوده، وتصديقه وهيمنته على الكتب السماوية التي سبقته.

النتيجة المنهجية الأولى؛ التي نرتبها على ما سبق هي أن ما ثبت من خصائص معرفية للقرآن الكريم لابد أن يكون لها ما يعادلها من خصائص كونية في الظاهرة الاجتماعية، التي تنزل عليها متفرقاً لتفرقها، حتى إذا توحدت شرعة ومنهاجاً، توحّد القرآن كتاباً. فهو بهذا المعنى معادل لها معرفياً، ويشمل ذلك تفاعلها مع محيطها في عالمي الغيب والشهادة.

سوف نرى أن الوحدة البنائية للقرآن تبرز وحدة بنائية مكافئة في الظاهرة الاجتماعية، حيث لها متغيرات (بالمعنى الرياضي) كونية هي أصولها التي تتفرع عنها، وتتسق حولها جزئيات هذه الظاهرة. وسوف يتضح لنا أن هذه المتغيرات الكونية التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية هي نفسها الأصول التي بنيت عليها المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية. كذلك فإن التفاعلات بين هذه المتغيرات الكلية تقابلها تماماً التقسيمات الكلية المعهودة لأحكام الشريعة الإسلامية: العبادات، العادات، المعاملات، الجنايات.

إذا كان القرآن الكريم قد أنزل على ظاهرة اجتماعية مخصوصة في الزمان والمكان، وهي الظاهرة الاجتماعية العربية في عهد التنزيل، فما الذي يجعله صالحاً ليحكم كل ظاهرة اجتماعية في كل زمان ومكان؟ سوف يتضح من التحليل النظري أن خصائص العالمية والخلود في القرآن تستمد شرعيتها العملية من عالمية وخلود هذه المتغيرات الحاكمة للظاهرة الاجتماعية، من حيث أنها هي المسؤولة عن هذه الظاهرة أينما وجدت، عبر التاريخ والجغرافية، وأن القرآن الكريم بني حولها، في تفاعلها الداخلي، وفيما بينها وبين محيطها في عالمي الغيب والشهادة. لهذا أرسل الله تعالى رسوله بالقرآن كافة للناس، في كل زمان ومكان، بشيراً ونذيراً، وأنه يهدي للتي هي أقوم.

النتيجة المنهجية الثانية لتتجيم القرآن، هي أن تنزله تاريخياً على الظاهرة الاجتماعية العربية المخصوصة في الزمان والمكان، مع اتصافه بالخلود والعالمية، يعني بالضرورة أن تلك الظاهرة الاجتماعية العربية المخصوصة تقوم على متغيرات أساسية تشترك فيها مع أي ظاهرة اجتماعية أخرى، في أي زمان ومكان، ومن ثم تنزل عليها أحكام القرآن بمقتضى خواص الخلود والعالمية والاستيعاب. ومن البديهي أن يبحث عن هذه المقومات الأساسية المشتركة للظاهرة الاجتماعية في القرآن الكريم الذي يعادلها معرفياً، ويستوعبها في كل الأحوال.

2/ الزوجية في الحياة

قوله تعالى: (يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً^ج وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ^ج وَالْأَرْحَامَ^ج إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١٠١﴾)(النساء)، يفيد أن الظاهرة الاجتماعية، في كلياتها وتفصيلها غير المتناهية، إنما انبثقت في مبتدئها من تفاعل زوجين اثنين (ذكر، أنثى)، إذ إن كلمة بثّ تفيد الانتشار المجتمعي، وليس مجرد التناكح والتناسل. لابد إذن من أن تكون الرؤية القرآنية للظاهرة الاجتماعية قادرة على أن تفسّر كيف تم هذا البث من تفاعل ابتدائي بين زوجين اثنين، وما هي السنن الضامنة لهذا البث في تجلياته المختلفة، عبر الزمان والمكان.

3/ مقاصد الشريعة الإسلامية

لقد أكد علماء الشريعة أن الشريعة الإسلامية تدور أحكامها جميعاً حول حفظ الضروريات الخمس: (الدين، النفس، العقل، النسل، المال). ولكن المعلوم من الدين بالضرورة أن الشريعة الإسلامية تحيط أحكامها بالظاهرة الاجتماعية في جميع تفاصيلها وتجلياتها، في كل زمان ومكان، توحيداً لشعاب الحياة المتجددة أبداً في دين التوحيد.

نستنتج من ذلك أن هذه الكليات الخمس لها علاقة مباشرة بجزئيات الظاهرة الاجتماعية التي تضبطها الأحكام الشرعية، وأن هذا الضبط للجزئيات إنما القصد منه ضبط الكليات الخمس في إطار التوحيد، ومن ثم حفظها من جانب الوجود، ومن جانب العدم. سوف يتبين لنا من خلال بسطنا لنظرية

الظاهرة الاجتماعية، المستمدة من القرآن الكريم، أن ما اتفق عليه علماء الشريعة من كليات خمس عليها مدار الشريعة، مع إبدال منهجي لـ "العلم التوحيدي" بـ "العقل"، إنما هي في حقيقة الأمر المتغيرات (بالمعنى الرياضي) الضرورية التي تتفاعل فيما بينها لإنتاج الظاهرة الاجتماعية التوحيدية، عبر الزمان والمكان، أي التي تدخل تفاصيلها في السلم كافة، وهذا هو مراد الشارع من وضع الشريعة. لكن إذا أضفنا إلى المتغيرات الخمسة أعلاه متغيري "المتاع الدنيوي" و "الهوى" أمكننا تفسير الظاهرة الاجتماعية في جميع تجلياتها، أي في حالة دخولها في السلم كافة (التوحيد)، وفي حالة خروجها من السلم كافة (الكفر)، وما بينهما (الشرك).

4/ الخلق

قول الله تعالى: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٢٠﴾) (الروم)، يدل على أن الدين الحق، بحقيقته التي توحد باطن الإنسان، وشريعته التي توحد ظاهر حياته، معادل للفطرة (الخلقة) البشرية التي فطر (خلق) الله تعالى الناس عليها، في أصولها الكلية وتجلياتها التفصيلية؛ أي أنه معادل معرفي للظاهرة الاجتماعية.

إذن ما هي هذه الأصول الكلية للفطرة البشرية كما جاءت في القرآن؟ وما هي تجلياتها التفصيلية بحيث يمثل مجموع كل ذلك فطرة الله التي فطر الناس عليها، مصداقاً لقوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢١﴾) (الصفافات)؟ ثم كيف يكون دين التوحيد الحق (قرآناً وسنة) معادلاً في حقيقته وشريعته لهذه الفطرة البشرية ذات الطبيعة الكونية؟

بالنظر الفاحص في القرآن الكريم يمكننا استنباط الأصول الكلية الآتية للفطرة البشرية:

أولاً: ثنائية الخلق من الجسد الطيني والروح المغايرة للطين كما في قوله تعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي خَلِّقُ بَشَرًا مِّنْ صَلْصَلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٢٢﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ، وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ، سَاجِدِينَ ﴿٢٢٣﴾) (الحجر).

ثانياً: ثنائية في خصائص النفس البشرية من حيث إلهامها فجورها وتقواها: (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾

فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴿١٠﴾ (الشمس).

خصائص الفجور في النفس تمثلت في صفات فطرية مثل الشح: (وَأَحْضَرْتُ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ

﴿١١﴾ (النساء)؛ الهلع (المنع، الجزع): (إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٢﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ﴿١٣﴾ وَإِذَا

مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿١٤﴾ إِلَّا الْمُصَلِّينَ ﴿١٥﴾ (المعارج)؛ الضعف: (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا

﴿١٦﴾ (النساء)؛ العجلة: (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴿١٧﴾) (الأنبياء)؛ القتر: (وَكَانَ الْإِنْسَانُ قَتُورًا

﴿١٨﴾) (الإسراء)؛ الظلم والجهل: (إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿١٩﴾) (الأحزاب). ونلاحظ أن هذه

الخصائص النفسية الفطرية أثبت القرآن الكريم أصلها لكل الناس، واستثنى في بعضها، في التصرفات العملية، المصلين، بينما هناك صفات فجور مركبة من كل، أو بعض، هذه الصفات

الأصلية، أثبتتها القرآن لبعض الناس، في بعض تصرفاتهم العملية، مثل الكبر: (إِنَّ الَّذِينَ

يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ ﴿٢٠﴾ فَاسْتَعِذْ

بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿٢١﴾) (غافر)؛ البخل: (الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ

وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴿٢٢﴾ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٢٣﴾) (النساء).

صفات التقوى موجودة بالقوة في النفس، ولكنها توجد بالفعل عن طريق المجاهدة والتركية للنفس من صفات الفجور. ومن صفات التقوى: الصبر؛ العدل؛ الإحسان؛ الصدق؛ الأمانة؛ السخاء، التوكل، الإخبات .. الخ. فكأنما كل مجموعة من أخلاق الفجور والتقوى يوحدتها مدى تمتد فيه الأولى من أسفله إلى أوسطه، بينما تبدأ الثانية من أوسطه إلى أعلاه، فمثلاً، الظلم والعدل والإحسان يجمعها مدى يكون الظلم في أسفله، ويتوسطه العدل، ويتمدد الإحسان في أعلاه. والأمر برمته مجال دراسة واسع، ولعلماء السلف سبق فيه.

ثالثاً: من أصول الفطرة الموجودة في الإنسان بالقوة القدرة على كسب العلم، وترتكز هذه القدرة على خصائص فطرية هي السمع والبصر والفؤاد: (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ^{٧٨} لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (النحل)؛ وكذلك القدرة على كسب الجهل، وترتكز هذه القدرة على فطرة الهوى في النفس، المؤدي اتباعه إلى الغفلة عن الحق: (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ^{٧٩} لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا^{٨٠} أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَّ^{٨١} هُمْ أَضَلُّ^{٨٢} أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ) (الأعراف).

رابعاً: زين للناس حب اللذات والأفراح وكراهية الآلام والأحزان؛ لذلك لا يرى الإنسان الفطري إلا وهو مجتهد في جلب مصالحه ودرء المفسدات عن نفسه؛ سواء في ذلك من أراد الدنيا ومن أراد الآخرة. ولقد قضى الله تعالى في أصل الفطرة البشرية ألا طمأنينة ولا سعادة للإنسان إلا بذكر خالقه، فقال: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ^{٨٣} مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ^{٨٤} يَوْمَ الْقِيَمَةِ^{٨٥} أَعْمَى) (طه)؛ فعلمنا بذلك أن تعظيم ملذات الدنيا وأفراحها، مع الإعراض عن ذكر الله، لا يجلب للإنسان سعادة حقّة، ولا أمناً ولا طمأنينة، ومن ثم فلا حياة طيبة إلا باستقامة الفطرة على الصراط المستقيم، و لا تبديل لخلق الله.

خامساً: أودع الله تعالى في أصل الفطرة البشرية النزعة إلى الحرية والاستقلال، لذلك قال: (وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ^{٨٦} فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَن شَاءَ فَلْيُكْفُرْ^{٨٧} إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ^{٨٨} بِهِمْ سُرَادِقُهَا^{٨٩} وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا^{٩٠} بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي^{٩١} الْوُجُوهَ^{٩٢} بِئْسَ^{٩٣} الشَّرَابُ^{٩٤} وَسَاءَتْ^{٩٥} مُرْتَفَقًا^{٩٦} (الكهف:29)، وقال: (خَلَقَ^{٩٧} الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ^{٩٨} خَصِيمٌ مُّبِينٌ^{٩٩}) (النحل:4).

سادساً : جعل الله تعالى في أصل الفطرة افتقار الإنسان إلى خالقه، وعبوديته له اضطراراً مهما أعرض ونأى بجانبه، كما في قوله تعالى: (وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ^{١٠٠} مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهًا^{١٠١} فَلَمَّا

نَجَّكُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ^{٦٧} وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا^{٦٨} (الإسراء)؛ وفي قوله تعالى: (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ^{٦٩} ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَالْيَهُ تَجَرُّونَ^{٧٠}) (النحل)؛ وفي قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ^{٧١} قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ^{٧٢}) (الأعراف). لذلك يظل الإنسان شديد الارتباط بعالم الغيب، أيا كان نوع هذا الارتباط، وتظل حياته في عالم الشهادة شاهداً على هذا الارتباط الفطري بالغيب.

نخلص من أصول الفطرة البشرية المذكورة آنفاً إلى النتيجة الآتية:

الظاهرة الاجتماعية بجميع مظاهرها في الزمان والمكان إنما هي التجليات التفصيلية لتفاعل كليات الفطرة البشرية (النفس) المذكورة آنفاً مع كليات زينة الحياة الدنيا (المال، البنون).

وسوف نبين في ثنايا هذا البحث طبيعة هذا التفاعل الجليل والخطير، صانع الحضارات الإنسانية وهادمها، وصانع التاريخ، والذي به قام سوق الدنيا، فريح من ربح وخسر من خسر، في إطار ما اسميته اصطلاحاً **(خطة الخلق العامة)**. إذن قول الله تعالى إن الدين القيم هو هذه الفطرة التي فطر الناس عليها يعني، في رأي الباحث، أنه يعادلها معرفياً ويستوعب حركتها الجدلية في كل زمان ومكان، حيث يبين القرآن الكريم أصول الخلق في عالم الغيب والحكمة منه، ويفسّر "خطة الخلق العامة" في عالم الشهادة وتجلياتها عبر التاريخ، ثم يبين مآلها وتأويلها رُجعى إلى عالم الغيب.

بناءً على ما سبق يضع الوحي الكريم أصول العلم الذي يستبين به صراط الله المستقيم، المبنى على أصول التقوى في النفس اعتقاداً، وعلى أصول زينة الحياة الدنيا عملاً صالحاً؛ ولتستبين به كذلك سبيل المجرمين المبنية على أصول الفجور في النفس اعتقاداً، وعلى أصول زينة الحياة الدنيا سعياً في الأرض فساداً: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ^{٧٣} وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ^{٧٤} ذَٰلِكُمْ وَصْنُكُمْ بِهِ^{٧٥} لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ^{٧٦}) (الأنعام)؛ وقوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَلْتَمِسُونَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ^{٧٧}) (الأنعام). كل ذلك حتى يحيى من حيٍّ عن بينة ويهلك من هلك عن بينة، وما ربك بظلامٍ للعبيد.

سابعاً : نخلص مما سبق إلى أن الأصول المعرفية للظاهرة الاجتماعية ينبغي أن تستقى من الوحي الكريم (إبستمولوجيا الظاهرة الاجتماعية)، كما أن السنن الاجتماعية الناجمة عن تفاعل الفطرة البشرية مع زينة الحياة الدنيا، والمكتشفة والمؤكدة بواسطة البحث العلمي الموضوعي (أنطولوجيا الظاهرة الاجتماعية) لا يمكن أن تتعارض مع أحكام الوحي المتعلقة بها، بل تؤدي إلى ثراء في الفهم البشري لحكمة التشريع الإسلامي، وعمله ومقاصده، ومن ثم يتكامل المصدران في إنتاج العلم الاجتماعي اللازم لدراسة الظاهرة الاجتماعية. وهذا يعني أيضاً أن السنن الاجتماعية، كما السنن الطبيعية، هي محدد منهجي في فهمنا للوحي ومراميه.

2.2.1- خطة الخلق العامة:

المبدأ الكلي الذي تنطلق منه الرؤية القرآنية للظاهرة الاجتماعية المعبرة عن حقيقة الحياة البشرية على هذه الأرض هي أن الله تعالى إنما خلق الإنسان لعبادته: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (الذاريات). وعبادة الله تعالى تعني العلم به، ثم القيام بأمره ونهيه في أرضه بمقتضى شرعه؛ وفي

هذا الإطار فإننا نجمل الأصول النظرية المنبثقة من هذا المبدأ التوحيدي الكلي في الآتي:
أولاً؛ إن عبادة الله تعالى مسرحها الذي تدور فيه هو الأرض: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ) وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ (البقرة)؛ (قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ) (الأعراف).

ثانياً؛ إن هذه العبادة تتم في إطار تكريم الإنسان وتفضيله، ومن ثم استخلافه على الأرض: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً) (الإسراء)؛ (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (البقرة).

الخلافة وسط بين طرفين، فلا هو مالك أصيل مطلق التصرف والحرية فيما استخلف فيه، ولا هو مقهور مجبور لا حول له ولا قوة، ولا إرادة. فعقد الخلافة يقتضي أن يقوم المستخلف "الإنسان" بسياسة ما استخلف فيه "الأرض" وفق ما يحب ويرضى المستخلف "الله تعالى".

ثالثاً؛ إن عقد الاستخلاف الذي تتم في إطاره العبادة يقوم على عمارة الأرض: (وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَنْقُومِ الْعِبَادُ اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ^ط هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ^ج إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ ﴿٦١﴾) (هود).

رابعاً؛ إن هذه الخلافة تقوم على مبدأ الامتحان والابتلاء والمحاسبة: (الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا^ج وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ ﴿٦٢﴾) (الملك). فالإنسان يمكنه أن يعمر الأرض وفق منهج الله فيعمل فيها صالحاً، أو وفق هوى نفسه فيفسد فيها.

خامساً؛ إن مجال الابتلاء والفتنة يتمحور فيما أودع الله سبحانه وتعالى في الأرض من زينة: (إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لِّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا^ج) (الكهف).

سادساً؛ إن ما على الأرض من زينة إنما يقوم على أصلين جامعين هما: "المال" - موارد معدنية، زراعية، حيوانية، تتحول في مجموعها إلى قيمة مضافة بفعل الإنسان-؛ و"البنون" - علاقة جنسية بين الرجل والمرأة تثمر أبناء، تؤدي إلى قيام أسرة، ثم أسرة ممتدة، ثم إلى قيام مجتمع: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^ط وَالْبَاقِيَتُ الصَّالِحَتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا^ط) (الكهف: 46).

سابعاً؛ إن الابتلاء في "المال" و "البنون" إنما صار ممكناً بسبب تزيين حب الشهوات التي أودعها الله فيهما للنفس البشرية: (زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ^ط ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا^ط وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ﴿١٢﴾) (آل عمران).

ثامنا؛ إن نتيجة هذا الامتحان في نعمتي المال والبنين ، وما ينتج عن تفاعلها مع الن

فس البشرية من نعم تفصيلية أخرى ترجع إليهما، إما أن تكون شكراً أو كفراً على نعمة الله، والشكر هو المطلوب. والشكر على النعمة هو جوهر عبادة الإنسان لله تعالى في هذه الأرض، وهو ثمرة العمل الصالح في زينة الحياة الدنيا: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٣١﴾) (الإنسا3)؛ (إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ۚ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ۖ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿٧٧﴾) (الزمر).

تاسعا؛ إن الإنسان إنما أصبح قادراً على الاختيار بين الكفر والشكر بسبب ما هياه الله تعالى به من قدرة على اكتساب العلم وتوظيفه في الكون، كفراً أو شكراً، وبسبب ما أودع الله تعالى في النفس البشرية من دوافع الفجور والتقوى: (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾) (النحل)؛ (الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۖ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٩٦﴾) (العلق)؛ (وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٩٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٩٨﴾) (الشمس). ثم منح الله الإنسان الحرية وإرادة الاختيار والمشیئة في الفعل بأخلاق التقوى الموجبة (الصبر، الأمانة، الصدق.. الخ) فيكون شاكراً، أو بأخلاق الفجور السالبة (الشح، البخل، الكبر، الحسد.. الخ) فيكون كافراً: (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ ۚ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ۚ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ۚ وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ ۚ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا ﴿٩٩﴾) (الكهف).

عاشرا؛ الشكر لله تعالى على نعمائه يقتضي توفر ثلاثة عناصر، وهي: علم وإيمان وعمل صالح:

- (1) علم بالمنعم (الله تعالى)، وعلم بالمنعم عليه (الإنسان)، وعلم بالنعمة (المال، البنون) والحكمة من خلقها، وكيف هي نعمة في حق المنعم عليه.

(2) إيمان بالله تعالى، أسماء وصفات، يترتب عليه حال نفسي من الاطمئنان إلى رحمة الله، وإحساس بالمنة وتمني الخير للآخرين، والطمع في المزيد من المنعم يحفزه ما تحقق من علم بحقيقة المنعم والنعمة والمنعم عليه.

(3) العمل الصالح الذي يؤدي إلى استغلال النعم فيما يرضي المنعم. ولن يبلغ العمل تمام الصلاح حتى يتحقق له شرطان: أن يكون خالصاً لله، وأن يكون وفق شرع الله.

المتتبع للمفاهيم المفتاحية الثلاثة (النفس، المال، البنون) في القرآن الكريم يجد أنها وردت أحياناً معبرة عن جملة المعنى الذي يحتويه الحقل الدلالي للمفهوم، وأحياناً ترد مفصلة هذا المعنى إلى عناصره الأساسية، كما في الآتي:

ورد مفهوم "النفس" في القرآن الكريم بمعنى كل الإنسان: (إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٢٤﴾) (لقمان).

ولكن مفهوم النفس ورد أيضاً بمعنى ذلك العنصر غير المادي الممتزج بالجسد المادي كما في قوله تعالى: (اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾) (الزمر: 42)؛ (فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ ﴿٤٧﴾ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ﴿٤٨﴾ وَخُنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴿٤٩﴾ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٥٠﴾ تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٥١﴾) (الواقعة).

ورد مفهوم "البنين" في القرآن الكريم ليعبر أحياناً عن مجمل علاقة الابتلاء الكامنة فيه: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً ﴿١٦﴾) (الكهف)، وهي علاقة (رجل-امرأة -أبناء-أحفاد)؛ ولكنه ورد أيضاً بمعنى الأبناء، ذكورا وإناثا، مقابل الزوجة: (وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ﴿٦٠﴾)

أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴿٧٦﴾ (النحل). وأخيراً يرد مفهوم البنين بمعنى الذكور من الأبناء مقابل البنات: (فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴿١٤٩﴾) (الصفات).

يرد كذلك مفهوم المال بذات الطريقة ولكن بتفاصيل أكثر، لكثرة عناصره المكونة له، وكثرة تجليات هذه العناصر، منفردة ومتفاعلة، فمثلا يرد المفهوم معبراً عن مجمل معاني حقله الدلالي كما في قوله تعالى: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴿١٧﴾) (الكهف)، ثم يرد المفهوم مفصلاً إلى عناصره الأولية، وهي الثروات المعدنية، الثروات الحيوانية، والثروات الزراعية: (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ﴿١٣٤﴾) (آل عمران). ذلك مَتَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْبُ الْمَآبِ ﴿١٣٥﴾ (آل عمران).

إذن المفاهيم القرآنية الثلاثة (البنون، المال، النفس) هي مفاهيم معرفية جامعة، والعناصر الكونية المعادلة لها هي أصل الظاهرة الاجتماعية، من حيث العلة الظاهرة، إذ لا تحتاج لأكثر منها علة وجود، ولا تحتمل أدنى منها. ومن أراد التحقق من هذه النتيجة فما عليه إلا أن يفترض أننا أخذنا زوجين (ولدا وبناتاً)، سليمين بدنا ونفساً، ثم وضعناهما في جزيرة نائية ولكنها آمنة، تتوفر فيها الموارد المالية الأولية (معادن، حيوان، نبات)؛ هل يمكن، إذا عدنا بعد قرون من الزمان، أن نجد في هذه الجزيرة ظاهرة اجتماعية بكل تجلياتها المعهودة؟

ولكن أين وجه الإحكام في هذا الابتلاء الإلهي للبشر على الأرض بحيث يضمن دخول جميع الناس فيه؟ إن وجه الإحكام يكمن في الثنائية التي خلق الله بها الإنسان، ثنائية الجسد والنفس، وثنائية النفس من حيث إلهامها فجورها وتقواها، فالثنائية الأولى أدت إلى ثنائية في الدوافع بعضها يختص به الجسد الطيني، وهي الدوافع الحيوية، وبعضها تختص به النفس، وهي الدوافع النفسية.

الدوافع الحيوية الأساسية هي الجوع الناجم عن عدم الأكل، والعطش الناجم عن عدم الشرب، والعري الناجم عن عدم الملابس، والإضحاء الناجم عن عدم المسكن، والعنت الجنسي الناجم عن عدم الإفشاء. هذه الدوافع الحيوية المرتبطة بعنصري "المال" و"البنون" هي دوافع لضروريات، ولا بد من إشباعها لحفظ أصل حياة الإنسان على الأرض، وهي التي تضمن دخول جميع الناس، في كل زمان

ومكان، في فتنه المال والبنين. لذلك كانت "النفس" و "المال" و "البنون" من الأصول الكلية للمصالح الشرعية، وكان حفظ النفس وحفظ المال وحفظ البنين (النسل) من المقاصد الشرعية الضرورية. الدوافع النفسية؛ مثل الطمع، الهلع، الشح، البخل، الكبر، الصبر، العدل، الإحسان، السخاء.. الخ؛ هي الدوافع التي تضمن جريان الابتلاء في كل الناس، في كل زمان ومكان. وهي الآليات التي تضمن تدافع الناس لعمارة الأرض لتحقيق زينة الحياة الدنيا، ونيل حظوظهم من شهواتها. فإذا تفاعلت العناصر الكونية الثلاثة (النفس، المال، البنون)، المقابلة للمفاهيم المعرفية القرآنية، بمقتضى الضرورات الحيوية ابتداءً، نجم عن هذا التفاعل بروز عنصرين آخرين كانا موجودين من قبل بالقوة في هذه العناصر الثلاثة، وهما :

- 1/ "العلم بظاهر الحياة الدنيا"، أي العلم التجريبي، وكان موجوداً من قبل بالقوة، من حيث قابلية الإنسان للتعلم (السمع، البصر، الفؤاد)، ومن حيث إمكان العلم الثاوي في "النفس" و "المال" و "البنين"؛ أي آيات الله في الآفاق وفي الأنفس؛ وهو علم بالقلم.
- 2/ "الهوى" الذي تتحرك دواعيه الفطرية في "النفس" بعد أن تذوق لذة الشهوات التي أودعها الله تعالى في "المال" و "البنين". ونقصد بالهوى في هذا البحث قوة تعلق النفس بالشهوات الدنيوية، وهي علاقة طردية.

لما كان "العلم بظاهر الحياة الدنيا" يتولد عن التفاعل، بمقتضى الدوافع الحيوية والنفسية، بين العناصر الأولية الثلاثة الحاكمة للظاهرة الاجتماعية (النفس، المال، البنون) فإن دوره يظل وظيفياً بحتاً، وتابعا لأهواء النفوس، حتى يأتي علم الخبر (الوحي) من السماء فيتوحداً، بمقتضى المنهجية التوحيدية، ليكونا معاً "العلم التوحيدي"، الذي يكون له دوره العقدي كدليل إيمان، بجانب دوره الوظيفي في صلاح حياة الناس ومعاشهم، أي ذلك العلم الذي يحقق الإيمان في القلب والعمل الصالح في الأرض (المال، البنون)؛ وهو هنا علم متبوع وليس تابعا. والمنهجية التي تؤدي إلى العلم التوحيدي يطلق عليها، أحيانا منهجية (الجمع بين القراءتين)، و "التكامل المعرفي" أحيانا أخرى.

"النفس" إما أن تتفاعل مع "المال" و "البنين" بمقتضى "العلم التوحيدي" - العلم الذي يحقق الإيمان في القلب، والعمل الصالح في الأرض - وأخلاق التقوى فيتحقق "الشكر" لله تعالى، وإما أن يتم التفاعل

بمقتضى "الهوى" وأخلاق الفجور ويتحقق بذلك "الكفر" به تعالى. ومجمل هذا التفاعل هو المسئول عن نشأة المجتمعات، وبروز جميع الظواهر الاجتماعية الناجمة عن التدافع البشري، في أي زمان ومكان. لقد اقتضت حكمة الله تعالى خلق أول زوجين بشريين من ذكر وأنثى وهبوطهما إلى الأرض، وضرورة الجنس أدت إلى سكن الرجل إلى المرأة، وما نجم عن هذه العلاقة من أبناء اقتضى تأسيس أسرة. ثم عزز قيام الأسرة ضرورات المأكل والمشرب والملبس والمسكن، وما تقتضيه من تقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين أفراد الأسرة. ومن البديهي أن نتصور كيف أن الضرورات الحيوية هذه أدت محاولة إشباعها إلى أن تتسع دائرة الأسرة من مجرد أب وأم وأبناء، لينضاف إلى ذلك الأحفاد، لتصبح عصبية، ثم لتصبح رهطاً وقبيلة، حتى إذا ضاقت رقعتهم الجغرافية المأهولة لسبب من تدافعهم وأطماعهم، أو لكوارث طبيعية، أو لسبب من هذا وذاك، انبثوا في فجاج الأرض، رجالاً ونساءً، فكانت، بمرور الزمن، الشعوب والأمم والمجتمعات الحضرية والبدوية، وكان العمران. إذن الضرورات الحيوية تضمن لنا قيام المجتمع، وتفاعل "النفس" بمقتضى "العلم التوحيدي" أو "الهوى" مع "المال" و"البنين" يضمن لنا قيام الابتلاء. فالنفس التي ألهمت فجورها وتقواها وزين لها حب الشهوات الدنيوية من النساء والبنين والقناطر المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث، سرعان ما تذوق لذة تلك الشهوات التي بدورها تثير في النفس آليات الابتلاء، ونعني بها دوافع الفجور والتقوى. ونرجح أن أول ما يثور من تلك الدوافع هو "الطمع"، حيث يطمع كل شخص في الحصول على المزيد من زينة الحياة الدنيا، ومن ثم يصبح الإقبال عليها لإشباع الشهوة لا للضرورة والحاجة. ولما كانت أطماع الناس أكثر مما هو مطموع فيه، في أي وقت ومكان، سرعان ما تبدأ الدوافع السالبة الأخرى تثور في النفس بسبب التدافع بين الناس لحيازة زينة الحياة الدنيا، والاستئثار بأكبر نصيب منها.

هكذا يبدأ التنازع والتصارع بين الناس بسبب التهافت على زينة الحياة الدنيا، فاحتاجوا إلى عقد اجتماعي يقوم بمقتضاه حاكم يسوس أمرهم، وينظم علاقاتهم، ويفض نزاعاتهم، ويعينهم علي جلب مصالحهم، ودرء المفسدات التي تأتي من عند أنفسهم، ومن عند غيرهم. واحتاج الحاكم إلى حكومة وشريعة ونظم ومؤسسات سياسية تعينه على أداء مسؤولياته. واحتاج المجتمع إلى أعراف وتقاليد وعادات ومؤسسات اجتماعية واقتصادية تحفظ له تماسكه وتضمن له استمراره. وهكذا يمكننا أن نتابع تطور المجتمعات وتعددتها وتنوع مظاهرها الحياة والتدافع الاجتماعي فيها، وما يبدعه الإنسان من علم

وتقنية يسخر بها زينة الحياة الدنيا لإشباع شهواته من متاعها، وتعظيم حظوظه منها. إذن فإن أي ظاهرة من الظواهر البشرية جاءت مترتبة على نشوء المجتمعات وتطورها من خلال تدافع أفرادها فإن مردها الأخير تفسيراً، من حيث العلة الظاهرة، إلى العناصر الأولية للظاهرة الاجتماعية (النفس، المال، البنون)، وطبيعة التفاعل بينها كما أجملناه سابقاً. إن هذا التفاعل الاجتماعي هو التفاعل الأجل خطراً، والأبعد أثراً على الأرض، ليس كمثله في خطره تفاعل كيميائي، أو فيزيائي، أو حيوي.

إن حقيقة الامتحان والابتلاء، الذي هو قدر الإنسان في هذه الأرض، تتمثل في شكل أحكام شرعية جاءت بها الرسل من عند الله تعالى، طبيعتها "أفعل" و "لا تفعل"، وذات علاقة مباشرة وغير مباشرة باستخدام الناس لزينة الحياة الدنيا. ورغم أن حقيقة هذه التكاليف الشرعية تقوم على جلب المصالح ودرء المفاسد عن الناس، في الدنيا والآخرة، إلا أنها تتعارض في الغالب مع هوى النفس في استخدامها لزينة الحياة الدنيا. إن التزام الإنسان بتلك الأوامر والنواهي الربانية هو أساس العمل الصالح المثمر للشكر على النعمة الذي جعله الله تعالى ثمناً للانتفاع بها: (وَإِذْ تَأَذَّرَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ^ط وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿١٤٧﴾) (إبراهيم)؛ (مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ

وَأَمَنْتُمْ^ع وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾) (النساء). ولكن الدوافع السالبة التي أودعها الله في النفس البشرية، والتي تتعلق بها أخلاق الفجور (الكبر، الشح، البخل، الطمع، الحسد.. الخ)، هي التي تجعل من طاعة الله فيما يأمر وينهى أمراً عسيراً على الإنسان تكرهه النفس، فتتمرد وتأبى زاعمة إن هي إلا حياتنا الدنيا: (وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا خُنْ بِمَبْعُوثِينَ ﴿١٦﴾) (الأنعام)؛ أو كما استنكر قوم نبي الله شعيب: (قَالُوا يَشْعَبُ أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴿١٧﴾) (هود). ويستخدم القرآن الكريم مفهومي "الحياة الدنيا" و

"الدار الآخرة" لتلخيص مداخل البشر إلى الابتلاء الذي جعله الله حكمة لخلقهم، وجعل أصله ومجاله زينة الحياة الدنيا: (بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴿١٧﴾) (الأعلى)؛ (وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ^ط أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٢٠﴾) (الأنعام)؛ (مَنْ كَانَ يُرِيدُ

حَرَّتِ الْآخِرَةَ نَزَدَ لَهُ فِي حَرِّهِ^ط وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَّتِ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ ﴿٢٠﴾ (الشورى: 20).

إن مجال الامتحان واحد: " الاستخلاف في الأرض"، وإن مادته واحدة: "زينة الحياة الدنيا"؛ ولكن من قال: (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٢١﴾) (الأنعام)؛ أو قال: (رَبَّنَا عَجِّلْ لَنَا قِطْعَنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ ﴿٢١﴾) (ص)، فقد بنى حياته على مقصد دنيوي أساس، ألا وهو تعظيم متاع الحياة الدنيا: (أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ^ط كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا^ط وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ^ط وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَعُ الْغُرُورِ ﴿٢٢﴾) (الحديد). أما من قال: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴿٢١﴾) (البقرة)؛ أو قال: (يَقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ ﴿٢١﴾) (غافر)، فقد بنى حياته على مقصد توحيدي أساس، ألا وهو تعظيم

الإيمان بتعظيم العمل الصالح في زينة الحياة الدنيا، باعتبارها مزرعة الآخرة، طمعاً في تعظيم متاع الدار الآخرة: (سَابِقُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ^ط ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ^ط وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٢١﴾) (الحديد)؛ (وَمَا أُوتِيتُمْ مِّن شَيْءٍ فَمَتَّعِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا^ط وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى^ط أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٢١﴾) (أفمن وعدنه وعداً حسناً فهو لقيه كمن متعنه متع الحياة الدنيا ثم هو يوم القيمة من المحضرين ﴿٢١﴾) (القصص).

لقد أرسل الله تعالى رسله بالبينات وأنزل معهم الكتاب والميزان (الشريعة) ليقوم الناس بالقسط في تدافعهم وتحصيلهم لحظوظهم من زينة الحياة الدنيا، وتبياناً لكل شيء حتى يحيى من حي عن بينة،

ويهلك من هلك عن بينة. وما كان الرسول الخاتم (صلى الله عليه وسلم) بدعا من الرسل، فقد جاءت شريعته في مقاصدها الكلية داعية إلى أن يكون حفظ "الإيمان بالله" المقصد الكلي الذي تتحدد بمقتضاه المقاصد الأخرى المحققة له، والمتمثلة في حفظ مدخلاته من المتغيرات التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية (النفس، المال، البنون) و "العلم التوحيدي" الذي تتفاعل بمقتضاه لينتج عن كل ذلك العمل الصالح المحقق للشكر. وهكذا جاءت أمهات الكتاب مؤكدة حفظ الإيمان والعمل الصالح: (وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾) (العصر)؛ وحفظ مدخلات الإيمان من "النفس": (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطٰنًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا ﴿١٢٦﴾) (الإسراء)؛ و"البنين": (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِن قَتَلْتُمْ كَانَ خَطَاً كَبِيرًا ﴿١٧٠﴾) (البقرة)؛ و"المال": (وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿١٧٠﴾) (الإسراء)؛ و"العلم": (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿١٧٠﴾) (الإسراء).

ولن يتأتى فهم المعنى الجامع لحفظ هذه الكليات إلا من خلال تحليل التفاعل الكلي بين المتغيرات الكونية التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية بمقتضى "العلم التوحيدي" أو "الهوى". وإذا كانت المقاصد الكلية للشريعة الإسلامية جاءت منزلة على الأصول الكونية الكلية للظاهرة الاجتماعية (الإيمان، المتاع الدنيوي، النفس، العلم، الهوى، المال، البنون)، فإن وسائل تحقيق تلك المقاصد من أحكام شرعية (عبادات، عادات، معاملات، جنيات) جاءت متوافقة مع "التفاعل الكلي" لمتغيرات (النفس، المال، البنون) بمقتضى "العلم التوحيدي"، وما يتعلق به من الإيمان وأخلاق التقوى المحققة للعمل الصالح في زينة الحياة الدنيا، أو بمقتضى "الهوى"، وما يتعلق به من الكفر وأخلاق الفجور المحققة للعمل السيئ في زينة الحياة الدنيا. فكانت العبادات (صلاة، زكاة، صوم، حج) آليات لتزكية النفس من

"الهوى" الذي تتعلق به أخلاق ودوافع الفجور، وتمكيناً "للعلم" الذي تتعلق به أخلاق ودوافع التقوى. وكانت العادات تبياناً لما هو أحسن في علاقة النفس بالمال والبنين، من عادات المأكل، المشرب، الملبس، المسكن، والنكاح.. الخ. وكانت المعاملات تبياناً لما هو أصلح من علاقات بين الناس تحكم وتنظم تدافعهم في تحصيلهم لزيينة الحياة الدنيا. وكانت الجنايات، حدوداً وتعازير، حياة لأولى الألباب، من حيث قطعها الطريق على النفوس التي أجمعها "الهوى" فأرادت أن تفسد في الأرض بعد إصلاحها، جناية في حق المعبود (الله تعالى)، أو في حق العباد. وكانت من قبل شهادة "لا إله إلا الله" إيذاناً بتوقيع عقد الاستخلاف، اختياراً دون إكراه، والتزاماً بالوفاء بمقتضياته من واجب الشكر للمستخلف (الله تعالى) من قبل المستخلف (الإنسان) فيما استخلف فيه (الأرض).

لقد أجمع علماء الشريعة على أن الأصول الكلية لمقاصدها، التي يدور حولها الدين الإسلامي، هي: الدين، النفس، العقل، النسل، المال. إذا تبين لنا أن الدين المقصود بالحفظ هنا إنما هو تدين الناس بنصوص الوحي في الواقع الزماني والمكاني؛ إذ القرآن محفوظ بحفظ الله له؛ وأن هذا التدين يتأسس على محوري الإيمان في القلب والعمل الصالح في زينة الحياة الدنيا (المال، البنون)، وأن جوهر هذا التدين هو "الإيمان"، وأن العقل (السمع، البصر، الفؤاد) إنما هو وسيلة تحصيل "العلم" المعنى حقيقة بالحفظ، توصلنا إلى النتيجة المهمة جداً لبحثنا في أصول الرؤية القرآنية للظاهرة الاجتماعية، ألا وهي:

ما أتفق عليه علماء المقاصد من الأصول الكلية الخمسة التي عليها مدار مقاصد الشريعة إنما هي في حقيقة الأمر المتغيرات الضرورية التي تتفاعل فيما بينها لإنتاج الظاهرة الاجتماعية التوحيدية عبر الزمان والمكان، أي تلك التي تدخل في السلم كافة.

إن خيار "الحياة الدنيا" وخيار "الدار الآخرة" يمثلان رؤى كونية متباينة في التعامل مع زينة الحياة الدنيا (المال، البنون)، الأول من منطلقات الهوى والكفر في النفس، والثاني من منطلقات العلم والإيمان المفضية إلى الشكر. ويقابل كلاً من هاتين الرؤيتين الكونيتين نظام معرفي ترتب في إطاره المشاهدات الحسية، وتختمر في بوتقته التجارب الشخصية مع العالم الخارجي لأولئك الذين يستبطنونه، فتحدد بذلك الأسئلة العلمية التي تستحق الإثارة والبحث في مجال الطبيعة والمجتمع، ويتحدد تبعاً لذلك نوع الإجابة العلمية المقبولة لتلك الأسئلة، ومن ثم توصف السياسات العلاجية المناسبة.

إن جميع التحديات التي تواجه البشرية اليوم إنما تتم صياغتها كقضايا معرفية تتم دراستها وتحدد السياسات العالمية والقومية تجاهها من خلال النموذج المعرفي الوضعي الدنيوي المنبثق من خيار "الحياة الدنيا"، والذي نما وترعرع ثم توطّن في التجربة الحضارية الغربية المعاصرة، والمهيمنة بطغيانها اليوم على جميع المجتمعات البشرية، عبر مؤسسات الأمم المتحدة وشركات ومنظمات الدول الغربية والرأسمالية العالمية.

إنّ جميع المتغيرات الحاكمة للظاهرة الاجتماعية، سواء منها المتعلق بخيار الحياة الدنيا أو بخيار الدار الآخرة، تشكل وجوداً دائماً في حياة كل فرد وكل مجتمع مسلم. وتتدافع هذه المتغيرات تفاعلياً فيما بينها بمقتضى الفطرة البشرية، والبيئة الاجتماعية والطبيعية، والمؤثرات الخارجية، لينجم عن هذا التدافع الظواهر والتجليات الاجتماعية، المتسقة والمتناقضة، في حياة الفرد والمجتمع. فعندما نرى، مثلاً، تاجراً يؤدي شعائره التعبدية من صلاة وصوم وحج وزكاة، ولكنه أيضاً يطفف في المكيال والميزان، ويبخس الناس أشياءهم، فإنما مرد هذا التناقض في أفعاله إلى التدافع الذي يقوم في نفسه بين مقتضى الإيمان من التقوى، ومقتضى الهوى من الفجور. ويطرّد هذا التحليل على جميع الظواهر الاجتماعية التوحيدية ونقيضها التي تلاحظ في حياة الأفراد والمجتمعات من أهل التوحيد، والمجتمعات البشرية الأخرى.

نختتم هذا الإطار النظري الأصولي بتلخيص الأصول المعرفية القرآنية للظاهرة الاجتماعية والمقاصد الشرعية في نظام معرفي يجمعه الرسم البياني التالي. هذا النظام المعرفي يمثل القاعدة المعرفية التي يتأسس عليها برنامج البحث العلمي لصاحب هذا البحث في إطار إسهامه في مشروع إسلام المعرفة. ويتجاوز هذا النظام المعرفي الخصوصية الإسلامية إلى العالمية الإنسانية؛ والذاتية إلى الموضوعية العلمية، لأنه يمكّن من تأسيس علوم اجتماعية ذات قدرة تفسيرية لكل الظواهر الاجتماعية، سواء الناجمة عن التجليات التاريخية للنموذج التوحيدي، أو تلك الناجمة عن التجليات التاريخية للنموذج الدنيوي. كذلك يمكّن من تأسيس علوم معيارية تبنى على تعظيم الإيمان في إطار النموذج التوحيدي، أو على تعظيم المتاع الدنيوي في إطار النموذج الدنيوي.

إن هذا النظام المعرفي الشامل يتكوّن من نموذجين معرفيين معياريين هما: النموذج التوحيدي الذي يمثل عمود الصناديق في أقصى يمين الرسم، والنموذج الدنيوي الذي يمثل عمود الصناديق في أقصى يسار الرسم؛ وما بينهما فضاء اجتماعي تتداخل وتتدافع فيه قوي التأثير من كلا النموذجين. إن

الجوهر الصلب (Hard Core) للنموذج التوحيدي هو الدالة التوحيدية (دالة الإيمان)، التي يمثل الإيمان متغيرها التابع (Dependent variable)، وتمثل متغيرات النفس؛ العلم التوحيدي؛ المال؛ البنون؛ متغيراتها المستقلة (Independent variables)؛ فهي دالة تعبر عن علاقة بين ناتج ومدخلاته. هذه الدالة تتأسس عليها نظرية المسلم الراشد (Righteous Muslim) الذي توحدت مقاصده الحياتية مع مقاصد الشارع، ويوظف أكثر الوسائل المشروعة فعالية في سبيل تحقيقها، فهو بذلك عقلاني (Rational) أيضا. إذن كل راشد فهو عقلاني، وليس كل عقلاني راشد، إذ العقلانية تتعلق فقط بكفاءة وفعالية الوسائل المستخدمة أيا كانت المقاصد المعنية بالتحقيق، لكن شرط الرشد في نموذجنا التوحيدي أن تكون مقاصد المكلف مطابقة لمقاصد الشارع، مع اختيار الوسائل المشروعة والأكثر فعالية في تحقيقها. إن دالة الإيمان هي دالة المصلحة الأعظم في نموذجنا التوحيدي؛ وهي التي تعطي المشروعية لأي دالة مصلحة فرعية في النموذج.

إن الجوهر الصلب للنموذج الدنيوي هي الدالة الدنيوية (دالة المنفعة) التي تمثل "اللذة"، أو "المتاع الدنيوي" متغيرها التابع، بينما تمثل متغيرات "الهوى"، "النفس"، "المال"، "البنون" متغيراتها المستقلة. هذا هو النموذج الذي تنطلق منه العلوم الاجتماعية الغربية بكل فلسفاتها تقريبا، والفرد وخياراته هو المرجعية في كل شيء، لذلك فإن حرياته من مقدسات النموذج.

إن الجوهر الصلب لنموذج الواقع الاجتماعي هو الدالة الكلية التي تتكوّن من دالتي النموذجين السابقين، حيث الواقع الاجتماعي الذي يتجسّد فيه التدافع بين جميع متغيرات الظاهرة الاجتماعية التي ذكرناها آنفا، سواء على مستوى الفرد، أو الجماعة. إنّ النظام المعرفي للظاهرة الاجتماعية المستنبط من القرآن المكوّن من جملة هذه النماذج المعرفية يمكن أن يشكّل برنامج بحث علمي جديد لتأسيس علوم اجتماعية تتجاوز الخصوصية إلى العالمية، والذاتية إلى الموضوعية.

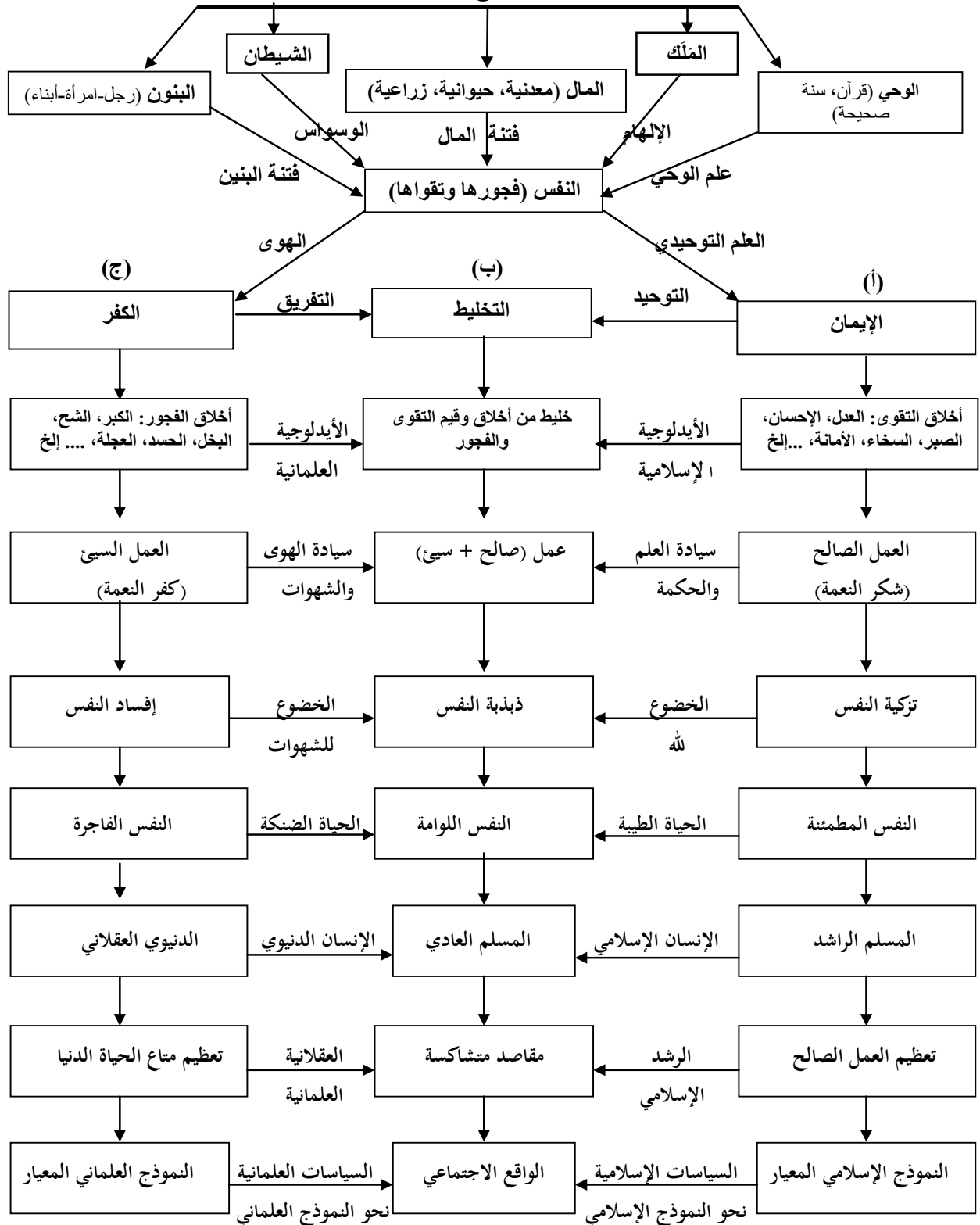
إن النظام المعرفي القرآني للاجتماع الإنساني أعلاه يمكن أن يمثل "برنامج بحث علمي"، بمعناه الاصطلاحي في فلسفة العلوم، لا يُستدعى في كلياته لتفسير التجليات التاريخية للظاهرة الاجتماعية، لأنه يمثل القلب الصلب للبرنامج، ولكن تولّد منه نظريات وفرضيات ونماذج تفسيرية وتأويلية تتناسب الظاهرة الاجتماعية التاريخية المراد دراستها في الزمان والمكان. ذلك لأننا أثبتنا، بفضل الله، واتباع المنهج العلمي الصارم (الاستقراء، الاستنباط)، تدبرا في القرآن، أن الظواهر الاجتماعية، مهما بدت

تجلياتها في الزمان والمكان، ينتهي أمر تفسيرها إلى التفاعل، في ذلك الزمان والمكان، بين كل أو بعض المتغيرات الضرورية الكلية المنشئة للاجتماع الإنساني كما تبينها "خطة الخلق العامة"، وهي المتغيرات السبعة المنحصرة في: الإيمان؛ المتاع الدنيوي؛ النفس؛ العلم؛ الهوى؛ المال؛ البنون.

إنّ توليد وصياغة النماذج والنظريات والفرضيات التي يظن قدرتها على تفسير الظاهرة الاجتماعية التاريخية المراد دراستها ينبغي الرجوع فيها إلى "الوحي" وإلى "الواقع التاريخي" وإلى ما تراكم من "علوم الاجتماع الإنساني" و"مناهجها" للعلم بكيف تجلّت وتفاعلت تلك المتغيرات في الزمان والمكان، في إطار "خطة الخلق العامة"، بحيث نتج عن ذلك التجلّي والتفاعل التاريخي بين هذه المتغيرات الظاهرة الاجتماعية محل الدراسة. إنّ **خطة الخلق العامة** هي تجريد نظري كلي للتصور القرآني للاجتماع الإنساني، يبين الحقيقة المطلقة لمتغيراتها، وحقيقة التفاعل الدائم بينها، والسنن الإلهية التي تحكم ذلك التفاعل، ومآلاته المختلفة، في الدنيا والآخرة. لذلك فإن البحث العلمي في تجلياتها التاريخية سوف يثري فهمنا لحقيقتها النسبية المقيدة بالزمان والمكان، وحقيقة التفاعلات بين متغيراتها المتجلية في الزمان والمكان، والكيفيات التي يتم بها ذلك التفاعل عبر التاريخ، وكيفية عمل آيات الله في الأنفس والآفاق بما يكيّف ذلك التفاعل، حتى يتبين لنا أنه الحق.

نموذج معرفي قرآني للاجتماع الإنساني

الله جل جلاله



أثبتنا أن أصول المقاصد الشرعية كما وردت عند علمائها: الدين، النفس، العقل، المال، والنسل، إنما هي في حقيقة الأمر أصول الظاهرة الاجتماعية التوحيدية: الإيمان، النفس، العلم، المال، البنون. ونود هنا أن نضيف رأياً توضيحياً يتعلق بكلية "الدين" وكلية "العقل" الواردة في كتب المقاصد، قياساً إلى ما أوردنا في أصول الظاهرة الاجتماعية، ولكن قبل ذلك نبين علاقة متغيري "المتاع الدنيوي" و"الهوى" بالمقاصد الشرعية، حتى تكتمل الإحاطة بجميع متغيرات الظاهرة الاجتماعية. تتأسس علاقة المتغيرين الأخيرين بالمقاصد الشرعية عندما نتكلم عن حفظها من جانب عدم، أي حفظها من الفساد والانحراف والضياع، حيث يكون سبب الفساد، الواقع أو المتوقع، ناجم عن تفاعل متغيري "المتاع الدنيوي" و"الهوى" مع بقية المتغيرات، فيأتي الفساد إما من داخل المجتمع المسلم عند غلبة الهوى وإيثار الحياة الدنيا وتعظيم متاعها، أو من الخارج في شكل تهديد مباشر أو غير مباشر من التجليات التاريخية للنموذج الدنيوي، الفاعل والمتفاعل مع النموذج التوحيدي على الدوام. والنموذج الدنيوي مؤسس على اتباع الهوى وتعظيم متاع الحياة الدنيا.

كلية الدين عند الإمام الشاطبي تتكون من الإسلام والإيمان والإحسان، وقد أثبتنا أن الدين بهذا المعنى غير مستقل عن الكليات الأخرى، بل هي مكوناته الأساسية وهو دالة فيها كما سبق. ولكن تحليلنا النظري للرؤية القرآنية للظاهرة الاجتماعية يبرز معنى أشمل لكلية الدين، وله دلالات منهجية تستحق الانتباه فيما يتعلق بمعنى الحفظ. فالدين في طرفه الأعلى هو القرآن الموحى من عند الله تعالى، وقد تكفل الله بحفظه، فليس إذن بداخل في اعتبار الحفظ المقصدي هنا. ولكن هناك الدين في طرفه الأدنى، وهو جملة كسب أفراد وجماعة المسلمين من التدين في المتغيرات المذكورة سابقاً، ويجمع ذلك الإيمان والعمل الصالح، ويدخل في ذلك العلم الكسب فهو عمل، والترتيبات والأوضاع المجتمعية التي يؤسسونها على هدى الشريعة لتستقيم وتتوحد جميع مسارات الحياة عبادة لله الواحد. هذا هو الدين الكسب المعنى بالحفظ، وحفظه هنا مساوٍ تماماً لحفظ نظام المجتمع المسلم في مسار التوحيد على الدوام؛ أي أننا نتكلم عن حفظ المقاصد على المستوى الكلي، لا على المستوى الجزئي المتعلق بآحاد المؤمنين. هذا معنى مناسب ونتيجة هامة من الناحية المنهجية، إذ أن حفظ الدين هنا لا يكون فقط بجهاد التجليات التاريخية المختلفة للنموذج الدنيوي المعتدي من الخارج، أو محاربة أهل البدع والضلال من الداخل، ولكن المعنى الأهم والأتم للحفظ هو تأسيس النظم الاجتماعية الجزئية (المعرفي؛

التربوي؛ الاقتصادي؛ الاجتماعي؛ السياسي)، المكونة للنظام الاجتماعي التوحيدي الشامل، المتسقة في ذاتها وفيما بينها، بما يمكن أفراد المجتمع المسلم من القيام بواجب التكليف فيما يليهم من حفظ "الإيمان" و"العلم" و"النفس" و"المال" و"البنين". ولما كانت أصول الظاهرة الاجتماعية هي متغيرات في الزمان والمكان، فإن حفظ الدين، بمعنى حفظ نظام المجتمع المسلم في مسار التوحيد على الدوام، يقتضي اجتهداً معرفياً وجهاداً عملياً لا ينقطع في جميع هذه النظم الجزئية، وفي النظام الكلي، في كل زمان ومكان.

بينّا في أبحاث سابقة أن "العلم" وليس "العقل" هو الكلية المعنية بالحفظ حقيقة في القرآن الكريم، لأنه مقصد والعقل وسيلة تحصيله، والإمام الشاطبي يجعل العقل جزءاً من كلية النفس على أي حال، ويبدو أن أفراد العقل بالحفظ جاء لتأسيس أحكام شرب الخمر وما شابهها، بحثاً عن العلة المنضبطة. لكن آيات القرآن بينة في أن العلم هو المعني بالحفظ، وأن السمع والبصر والفؤاد (العقل) إن هي إلا وسائل لتحصيل وحفظ المقصد الضروري (العلم): (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ

وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً) (الإسراء: ٨٤) (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (النحل: ٧٨). فالآيات واضحة الدلالة

في أن المقصد الغائب والمطلوب التحصيل هو العلم، وأن الإنسان مكلف بذلك لأنه ملوك وسائل تحصيله: السمع والبصر والفؤاد؛ أي العقل. إن العلم التوحيدي مقصد ضروري من مقاصد الشريعة إذ يستحيل أن يتحقق أي مقصد ضروري آخر من دونه؛ فأصل الحياة لا يقام إلا بعد أدنى من العلم الضروري المتعلق بطبائع الأشياء، مثل أن النار تحرق، والماء يروي، وهذا طعام يؤكل، وذاك سم يقتل، وهذا أبي وتلك أمي، وهذا صديقي وذاك عدوي، مما يتعلمه أي إنسان منذ نعومة أظفاره بالتجربة الحسية المباشرة، ضرورة لا اختياراً، ولو اختار ألا يتعلم هذا العلم الضروري لهلك. وكذلك الدين يستحيل أن يحفظ دون علم ضروري يحقق أصل الإيمان، ثم علم ضروري تتحقق به عبادة الله تعالى، بل إن الله تعالى عندما ذكر علة المنع من مقارنة الصلاة في حالة السكر قال: حتى "تعلموا" ما تقولون. كيف يستقيم إذن تقديم الوسيلة (العقل) على المقصد (العلم) في كليات الشريعة؟

إنَّ حقيقة أن المقاصد معتبرة في تصرفات البشر، ومن ثم تتأسس عليها البنى الاجتماعية كلها، معرفة وتطبيقاً، تفيد قضية لفتت نظر الباحث فيما يتعلق بالنظام المعرفي الإسلامي وكسبه التاريخي؛ وقد يكون الحق غير ذلك. إنَّ أيَّ تأسيس عقلائي للحياة على أساس المقاصد، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، يقتضي، أولاً، بناء نظام معرفي يتولد منه علم ضروري في أربعة محاور، مترابطة ومتسقة لا تتفصم عراها؛ وهو علم يتعلق بالمقاصد وبالوسائل. المحور الأول، هو محور العلم المعني بدراسة المقاصد، سواء مقاصد الشارع أو مقاصد المكلفين، وبلورة هذه المقاصد علي المستوى الكلّي والجزئي، وفي جميع تفاصيل النظم الاجتماعية الجزئية التي ذكرناها سابقاً (المعرفي؛ التربوي؛ الاقتصادي؛ الاجتماعي؛ السياسي). المحور الثاني، هو المحور التشريعي، الذي يوفر السياق أو الموجّه للفعل الاجتماعي المحقق للمقاصد. المحور الثالث، هو نفس الفعل الاجتماعي الذي هو وسيلة تحقيق المقاصد. والمحور الرابع، هو المادة المكونة منها المقاصد، أي موضوع المقاصد. ولن نتحقق أي مقاصد بصورة معتبرة في الواقع ما لم يتكامل الاجتهاد العلمي في جميع هذه الحلقات، وتخلّف العلم في أي واحدة منها يؤدي إلى قدر معتبر من التخلف في تحقيق المقاصد واقعا.

إذا تأملنا الكسب التاريخي للنظام المعرفي الإسلامي في المحاور الأربعة أعلاه، فإننا نجد تشوّهاً في هذا الكسب، فبينما تكثّف الاجتهاد في مجال الفقه التشريعي، تخلّف الاجتهاد في مجال العلم المتعلق بالفعل الاجتماعي، وهو وسيلة تحقيق المقاصد، وتخلّف الاجتهاد أيضاً في العلم المتعلق بالمجالين الطبيعي والاجتماعي (النفس، المال، البنون)، وهما غالب المادة التي تصنع منها مقاصد الشريعة. هذا بجانب التخلف الواضح في علم المقاصد ذاته الذي اقتصرته جهود السلف المحدودة فيه علي محاولة تأسيس قاعدة منهجية للفقه تجدد أصوله الموروثة. العلماء الكرام الذين أسسوا علم المقاصد، كان همهم تقعيد الاجتهاد في مجال الأحكام الفقهية الجزئية، التي تأسست أصلاً على الوقائع الاجتماعية الجزئية التاريخية، لا على الأصول الكلية للمقاصد، لذلك جاء الحديث عن المقاصد عاماً ومحدوداً، بالقدر الذي يفي ببيان أن الكسب الفقهي التاريخي، والذي سيأتي، يمكن أن يتأسس على قاعدة مقاصدية متينة، مبنية على الكليات الخمس وما رجع إليها من الضروريات والحاجيات والتحسينات. لكن الاجتهاد المقاصدي ينبغي أن يتكثّف في جميع تفاصيل النظم الاجتماعية التي ذكرنا، بحيث نتبين ما هي مقاصد الشارع في مجال النشاط الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي.. إلخ. فمثلاً،

إذا أخذنا المجال الاقتصادي، هل تعظيم الإنتاج، أو تعظيم الربح في المحور الإنتاجي للنشاط الاقتصادي، أو تعظيم اللذة بتعظيم الاستهلاك السلعي، هو مقصد للشارع؟ وهل هو مقصد ضروري أم حاجي أم تحسيني؟ وإذا لم تكن هذه من مقاصد الشارع فما هي مقاصده في هذه المجالات الحيوية للفعل الاجتماعي؟ إن تحديد المقاصد الشرعية وترتيبها، فيما يتعلق بالأسئلة السابقة وغيرها من تفاصيل النشاط البشري، ذات أثر حاسم في بناء العلوم الاجتماعية المتعلقة بدراسة الأفعال البشرية المناسبة، راشدة أو عاقلة، لتحقيق تلك المقاصد، والمؤسسات اللازمة لذلك. فنحن هنا نحتاج إلى نوعين من النظريات الاجتماعية التفصيلية، نظريات جوهريّة (Substantive Theories) تتعلق بالمقاصد، ونظريات شكلية (Formal Theories) تتعلق بالوسائل. ولا شك أن ما ينتج من علم هنا، ومن سياسات تطبيقية، سوف ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلم الناجم في مجال الأحكام التشريعية، لأن الفعل الاجتماعي ينبغي أن يتم في إطار الالتزام بتلك الأحكام الموجهة.

الاجتهاد المقاصدي أيضاً ينبغي أن يتكثف في مجال زينة الحياة الدنيا (المال، البنون) التي هي مادة المقاصد؛ فالمال، سواء في بعده البيئي بموارده الطبيعية (زراعية، حيوانية، معدنية)، أو في بعده الاقتصادي كسلع رأسمالية أو استهلاكية، ينبغي أن يكون المدخل إلى دراسته مدخلاً مقاصدياً، فتتأسس علوم الزراعة والبيطرة والجيولوجيا والبيئة... الخ، والعلوم المتعلقة بتوظيف هذه الموارد في مجال الإنتاج وأنواع السلع المنتجة وتوزيعها، على أساس يتعلق بدورها في تحقيق المقاصد الشرعية. كذلك الدراسة المقاصدية لمتغير البنين، بعناصره الأساسية من امرأة ورجل، وعلاقة جنسية، وأسرة وأبناء وأحفاد، ومؤسسات اجتماعية وتربوية، سوف يوفر لنا علماً تفصيلياً عن مقاصد شرعية في جميع هذه المحاور نرتب عليها علماً يتعلق بالوسائل المطلوبة لتحقيق تلك المقاصد الجزئية. ويرتبط كل ذلك بالاجتهاد في محوري التشريع والفعل الاجتماعي، في كل مترابط يتكوّن رباطه من العلم المقاصدي المؤسس على الكليات الضرورية، وهكذا لن ينشأ أي علم في النظام المعرفي الإسلامي إلا بمقدار الحاجة إليه في تحقيق مقاصد الشارع.

إن تخلف الاجتهاد العلمي في محاور المقاصد؛ الفعل الاجتماعي؛ والبيئة الطبيعية والاجتماعية (زينة الحياة الدنيا) أدى، في رأي الباحث، إلى تشوّه مؤسف في الكسب التاريخي للنظام المعرفي الإسلامي، وإلى شل فاعلية العامل (agent) المسلم في مجال التحدي الحضاري الحقيقي، بل وأدى إلى

وضع في غاية التعقيد بالنسبة للأمة الإسلامية في هذا الزمان. فالواقع الاجتماعي الإسلامي، الذي غاب عنه العلم المقاصدي اللازم في مجال العمل ومادته (زينة الحياة الدنيا)، خرج من الدين جملة وتفصيلاً، ليتأسس على اجتهادات النموذج الديني الغربي الكثيفة والفعالة في هذين المجالين. لكن الوحي أكد أهمية علوم وعلماء الطبيعة والمجتمع في النموذج التوحيدي: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٦٧﴾) وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴿٦٨﴾ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٦٩﴾) (فاطر)؛ (سُرِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴿٦٩﴾ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٧٠﴾) (فصلت). ولا شك أن العلم الطبيعي والاجتماعي لكي يقوم بهذا الدور العقدي يجب أن يكون مدخلاً مقاصدياً، تماماً كالفقه الإسلامي، الذي وإن لم يتأسس تاريخياً على المقاصد من الناحية المنهجية إلا أن بناءه على نصوص الوحي ضمن له بصورة غير مباشرة التأسيس المقاصدي. ولأن الواقع الاجتماعي الإسلامي تخلف بتخلف الاجتهاد في محوري الفعل الاجتماعي وموضوعه (زينة الحياة الدنيا)، لأسباب تاريخية، كان من نتيجة ذلك أن الفقه الإسلامي فقد مادة حياته وحيويته، فانتكس إلى فضاء التجريد النظري الصوري، وجمد بذلك علم الدين، وخرج من فضائه الحقيقي الذي تتفاعل فيه عناصر مادته الخام (النفس؛ المال؛ البنون). وليس من سبيل إلى نهضة وتقدم حضاري إلا بعودة الدين إلى فضائه الحقيقي الذي من أجله أرسل الرسل وأنزلت الكتب.

تُرى ما هي النتيجة المتوقعة من هذا الوضع بالنسبة للأمة الإسلامية اليوم؟ أصبح هناك علماء دين هم الفقهاء الكرام⁽¹⁾، وعندما يُدْعَوْنَ ليقول الدين الإسلامي كلمته في واقع المسلمين اليوم، فإن العلم المتاح لهم للحكم على هذا الواقع هو الفقه الموروث ومنهجيته، الذي لا يجد مشكلة كبيرة في الحكم

1- لسنا هنا في موضع تشكيك، لا بأهمية علم الفقه ولا بعلمائه الإجلاء، ولكننا بصدد الرصد الموضوعي للتشوهات التي حدثت تاريخياً للنظام المعرفي الإسلامي، والتنبيه إلى أهمية إقامة الوزن بالقسط في مجال العلم، فإن إحصار الميزان هنا فادح الثمن.

بمخرج هذا الواقع من الدين. لكن الفقه عاجز عن إصلاح هذا الواقع لأنه لا يملك الأدوات المعرفية اللازمة لقراءته وتفسيره، دعك عن السياسات اللازمة لإصلاحه؛ ذلك أن العلم المطلوب لهذا الغرض هو العلم الغائب في المحورين اللذين ذكرنا. والنتيجة هي الإحباط واليأس والتطرف لكثير من المستمسكين بالإسلام، والاعترا ب والتوغل في العمل بمعطيات النموذج الدنيوي الغربي لكثيرين آخرين من أبناء المسلمين، الذين كان حظهم قشور الدين لا لبابه.

النموذج المعرفي الدنيوي الغربي، عكس الكسب التاريخي للنموذج المعرفي الإسلامي، نجده منذ بداية تشكّله اهتم بالإنتاج المعرفي الكثيف سواء في مجال التشريع الوضعي أو العلوم الاجتماعية أو الطبيعية، وهي كما أشرنا المحاور الضرورية للعلم المحقق لأي مقاصد معتبرة في الواقع. وظل النظام المعرفي الدنيوي الغربي محتفظاً بديناميكيته وحيويته، سواء على المستوى المعرفي أو على مستوى التطبيق. والسؤال المنطقي هو: كيف عجز النموذج المعرفي الإسلامي عن تحقيق ما نجح فيه النموذج المعرفي الدنيوي الغربي؟

قضية منهجية أخرى يثيرها نموذجنا التحليلي وهي جعل الإيمان، مقابل المتاع الدنيوي، أساساً للتحليل والتنظير في النموذج التوحيدي، علماً بأن الإيمان حالٌ قلبي ليس في مقدور الإنسان تحصيله إرادياً، ناهيك عن قياسه للأغراض العملية في زينة الحياة الدنيا. ولكن، لتبيان هذه المنهجية، نذكر بالآتي:

أولاً: المتاع الدنيوي، أو المنفعة، أو اللذة، التي هي أساس البناء النظري السائد في مجال العلوم الاجتماعية الغربية، هي أيضاً حال قلبي، لا يمكن قياسه، وقد يحصله الإنسان، وقد لا يحصله مع الأخذ بأسبابه. لكن القيمة المنهجية للمنفعة الدنيوية هي أنها الأساس المحرك للسلوك الظاهر للإنسان الذي لم يرد إلا الحياة الدنيا؛ والعلوم الاجتماعية معنية بدراسة السلوك الظاهر، من حيث المقاصد، والوسائل، والنتائج. لذلك فإن دراسة جوهر المنفعة الدنيوية كدافع مقاصدي للإنسان، ونوع الأخلاق والقيم التي تحكم الإنسان الذي تكون المنفعة الدنيوية محور نشاطه، وأنماط السلوك المناسبة التي تمكن الفرد من تعظيم منافعه، في ظل محددات مادية ومجتمعية، ونوع المؤسسات التي تلعب دور الوسيط في تيسير التدافع المجتمعي لتحقيق منافع خاصة وعامة، ونوع الظواهر الاجتماعية والبيئية التي تنجم عن هذا النشاط البشري، تمثل القيمة المنهجية الجوهرية لاتخاذ المتاع الدنيوي مقصداً يتأسس عليه التنظير.

كذلك الإيمان كمتغير معنوي يمكن توظيفه منهجياً ليلعب ذات الدور الذي يلعبه المتاع الدنيوي، كما سنرى لاحقاً إن شاء الله.

ثانياً: كما بينا أعلاه، فإن الإيمان دالة في متغيرات كونية (النفس، العلم، المال، البنون)، يؤدي تفاعلها في فضاء الإيمان إلى إنتاج أعمال صالحة يمكن التعامل معها من خلال أدوات البحث العلمي المتاحة، وتطوير أخرى قد تقتضيها الضرورة. فالإيمان يتجلى عملياً في زينة الحياة الدنيا من خلال قيمتين أخلاقيتين كليتين، هما الشكر والصبر، وكلتاهما قيمة عملية تنبثق عن الإيمان في مجال الواقع التجريبي. إذن من الناحية العملية فسوف يبنّي تحليلنا النظري على مفهوم العمل الصالح باعتباره يمثل فضاء الإيمان، وأساس الجزاء في الدنيا والآخرة. والعمل الصالح يعرف في هذا البحث بأنه الذي يراعي فيه المكلف قصد الشارع، وما أباحه من وسائل لتحقيق ذلك القصد، فهو بهذا الاعتبار محقق لشكر النعمة؛ إذ جوهر الشكر هو تحقق قصد المنعم من نعمته.

ثالثاً: ثابت عند علماء المسلمين أن الله تعالى عندما يأمر بأن يأتي الإنسان بما يبدو أنه مما ليس في مقدوره، مثل "ولا تموتنّ إلا وأنتم مسلمون"، فإن المقصود أن يأتي الإنسان بما في وسعه من الأعمال والأحوال والأسباب التي تسبق أو تقارن الأمر المعني. ولا شك أن الشكر والصبر مما في مقدور الإنسان الإتيان بهما، عملاً صالحاً في بلاءات الحياة المختلفة.

الفصل الثاني

الرأسمالية: التجلي التاريخي الأتم للنموذج الدنيوي

القرآن الكريم مليء بقصص التجليات التاريخية للنموذج الدنيوي، الذي بيّن خصائصه المعرفية سابقاً، في إطار النظام المعرفي الكلي للظاهرة الاجتماعية الذي استتبطناه من القرآن الكريم. كذلك يفصل القرآن الكريم التفاعل بين التجليات التاريخية للنموذجين الدنيوي والتوحيدي، عندما يتزاحمان في الزمان والمكان. لكن الرأسمالية المعاصرة، التي يعبر اسمها عن مضمونها، تمثل، في رأي الباحث، التجلي التاريخي الأتم للنموذج الدنيوي، من حيث تأسيس نموذجها المعرفي السائد، في جوهره، على الخصائص المعرفية التي أثبتها القرآن الكريم للنموذج الدنيوي، ومن حيث مطابقة النتائج التطبيقية للنموذج الرأسمالي، وقع الحافر على الحافر، لتلك التي أثبتها القرآن الكريم للنموذج الدنيوي. وسوف يقتصر تناولنا للموضوع على الجانب التنموي الذي هو موضوع هذا البحث.

الرأسمالية إسم يعبر عن هيمنة متغير المال على المسار التاريخي للنظام الرأسمالي، وسيادة التنظير الاقتصادي في مجال الظاهرة الاجتماعية. ولعلّ النظرية الاقتصادية السائدة وغريمتها، والسياسات المترتبة عليها، والحياة الاجتماعية المعبرة عنها، خلال القرن الماضي وإلى اليوم، كلها عبارة عن بحث مستمر للإجابة على السؤال القديم الذي طرحه فلاسفة الإغريق قبل آلاف السنين: ما هي الحياة الطيبة؟ وكيف يحيى الإنسان هذه الحياة الطيبة؟⁽¹⁾ لذلك سوف نوجز هنا بعض أهم النظريات المتعلقة بموضوع الحياة الطيبة (Well-being) للإنسان، ثم نفصل بعض الشيء، في القسم الثالث، في النظرية السائدة، التي شكلت مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية في الغرب، ومنه إلى باقي العالم.

(1) يمكن مراجعة المراجع الآتية :

- Development as Freedom, A. K. Sen (1999), Anchor Books, New York
- Human Well-being, Tomer, J.F. (www.questia.com)
- Who Needs Sen when we have Smith?, Jensen, H.E., Tennessee University, U.S.A.

1.2- النظريات المعاصرة لمفهوم الحياة الطيبة

1.1.2- مذهب المنفعة (Utilitarianism)

المفهوم الأصلي عند (Bentham)، عرّاب فلسفة المنفعة، أن المنفعة (Utility) لشخص ما تقوم مقام المقياس للذّاته، باعتبار أن جوهر الرفاه، أو الحياة الطيبة (Well-being)، للإنسان هي حالة أو خصائص عقلية تعبر عن مدى اللذة التي حصلها من فعلٍ أو شيء ما. ولقد ظل مذهب المنفعة هذا هو المذهب الأخلاقي السائد في الغرب طوال القرن الماضي، وتأسس عليه علم الاقتصاد المتعلق بدراسة رفاه الإنسان والسياسة العامة (Public Policy).

يمكن تقسيم منهج التقييم الذي يعتمد مذهب المنفعة إلى ثلاثة مكونات :

المكوّن الأول؛ يتعلق بالمسبّبات أو النتائج ، ويعني ذلك أن كل الخيارات، سواء كانت أفعال أو تشريعات أو مؤسسات... الخ، ينبغي أن تحسم بمقتضى النتائج التي سوف تؤدي إليها وحسب.

المكوّن الثاني؛ هو أن نتائج الخيارات إنما تحسب بالمنفعة التي يحققها كل خيار في الوضع المعين الذي يتحقق فيه ذلك الخيار.

المكوّن الثالث؛ هو ترتيب الخيارات عن طريق التجميع (Sum-ranking)، ويتطلب أن يتم جمع المنافع التي يحققها مختلف الأفراد، بحيث يصبح حاصل مجموع منافع الناس من كل خيار هو أساس ترتيب الخيارات والترجيح بينها، بغض النظر عن موضوع توزّع هذه المنافع بين الناس.

هذه المكونات الثلاثة مجتمعة تكوّن القانون الكلاسيكي للمنفعة حيث يحكم على كل خيار (Choice) بمجموع المنافع التي تتحقق من خلال ذلك الخيار. في هذه الرؤية النفعية يتكوّن الظلم من مجموع فاقد المنافع التي كان يمكن أن تتحقق، والمجتمع الظالم هو ذلك الذي يكون الناس فيه، في مجموعهم، أقل سعادة بكثير عما كان يمكن أن يكونوا عليه. وهناك أشكال حديثة لنظرية المنفعة تم فيها تجاوز التركيز على جلب اللذة والسعادة، وتم تعريف المنفعة باعتبارها تحقيق الرغبة، وأن المهم هو قوّة الرغبة المراد تحقيقها لا درجة تركيز السعادة المتحققة. ولأن السعادة أو الرغبة لا يمكن قياسها فقد أصبحت المنفعة تعرّف في التحليل الاقتصادي الحديث باعتبارها مجرد تمثيل عددي لما هو مشاهد من اختيارات الفرد، ويمكن صياغة القانون كآتي: إذا أمكن أن يختار الفرد البديل (X) على آخر (Y) عندها فقط يمكن القول إن هذا الشخص يحصل على منفعة من (X) أكثر منها من (Y).

لقد أصبحت المنفعة تعظم لدى الأفراد من خلال استهلاك السلع التي يفضلونها، وهكذا كلما أنتجوا واستهلكوا أكثر كلما سعدوا أكثر؛ والدول التي تنتج عدداً أكبر من السلع والخدمات يحكم بأن حياتها أطيب وأكثر رفاهاً من تلك الدول التي تنتج وتستهلك أقل منها. والنظرية بهذا الاعتبار هي نظرية شكلية (Formal) لا جوهرية (Substantive) عن المصلحة، فالنظرية الجوهرية تحدد الأشياء التي لها قيمة ذاتية كمكونات للحياة الطيبة، بينما النظرية الشكلية تبين كيف يمكن للإنسان أن يجد ما هو طيب لذاته.

لمذهب المنفعة محاسنه ومساوئه، و ضمن محاسنه الآتي:

1/ أهمية أخذ النتائج في الاعتبار في أي ترتيبات اجتماعية عند الحكم عليها.

2/ أهمية أخذ مصالح الناس (Well-being) في الاعتبار عند الحكم على الترتيبات الاجتماعية ونتائجها.

أهم مساوئ منهج المنفعة يمكن إجمالها في الآتي:

1/ إهمال قضية عدم العدالة في توزيع السعادة أو المنافع، حيث العبرة بالمجموع الكلي للمنافع، بغض النظر عن عدالة توزيعها بين الناس.

2/ المنهج النفعي لا يعطي قيمة ذاتية لمبادئ الحقوق والحريات، فهي ذات قيمة غير مباشرة، وفقط إذا كان لها تأثير على السعادة، ولكن من منا يريد أن يكون عبداً سعيداً؟

3/ تعريف اللذة والسعادة باعتبارهما أحوالاً عقلية يضعف القيمة المنهجية للمذهب لأن الحال العقلية قابلة للتكيف والتأقلم، فالإنسان يحاول في أتس الظروف وأقساها تكيف نفسه ليعيش حياة عادية ما أمكنه ذلك. إذن سوف يظلم المنهج أولئك المحرومين والمظلومين والمستضعفين إذا اعتبر أي سعادة يبدونها، أو لذة يستمتعون بها، بأنها دليل على رضائهم وسعادتهم بتلك الأوضاع التي هم فيها.

إن المشكلة الحقيقية لمنهج المنفعة تبدو في محدودية القاعدة المعلوماتية التي يبني عليها أحكامه، وهي تلك التي تقتصر على المنفعة فقط، واستبعاد أي معلومات أخرى عن أحوال الناس ليست ذات علاقة باللذة والسعادة.

4/ لا يتركز اهتمام البشر الحقيقيين، في كل الأحوال، في أنفسهم، فمنهم المحسنون ومنهم الحاقدون.

5/ إن منظومة الاختيار تبني أحياناً على معتقدات باطلة أو غير عاقلة، فالذي يختار زجاجة خمر على زجاجة لبن هل يحقق حياة طيبة، أو سعادة حقّة بهذا الاختيار؟

6/ هناك أشخاص لديهم منظومة اختيار ذميمة تقوم على العنصرية أو السادية، فكيف يمكن اعتبار تحقيق مثل هذه الخيارات مصلحة؟

7/ هناك منظومة اختيارات تتعلق بخيارات الآخرين قد يؤدي تحقيقها إلى هتك حقوق وحريات هؤلاء الآخرين.

8/ لأن المنفعة ليس من السهل قياسها وجمعها، فقد لجأ الاقتصاديون، في غالب الأحوال، إلى استخدام بديل فج، وهو قياس مجموع السلع التي ينتجها المجتمع (الدخل القومي، الناتج الإجمالي المحلي... الخ). إن فائدة هذا المقياس تكمن في سهولة قياسه نسبياً، مما جعل الاقتصاديين يبرعون في قياسه، لكن هناك مجموعة من أوجه القصور التي تشين هذا المنهج منها:

أولاً؛ السلع ليست طيبة لذاتها، فهي ليست مقاصد نهائية، بل مجرد وسيلة من الوسائل إلى الحياة الطيبة الحقيقية.

ثانياً؛ بسبب الاختلافات الذاتية والبيئية والاجتماعية للناس، فإن من السلع ما هو نافع للبعض، ولكنه ضار للبعض الآخر، ومن السلع ما يكون نفعه لبعض الناس أكثر كثيراً من نفعه للآخرين. خلاصة الأمر أن أي كمية من الناتج الإجمالي، وإن كانت وسيلة إلى مقصد، إلا إنها لا يمكن أن تتحول مباشرة إلى مقدار محدد من السعادة أو الحياة الطيبة.

2.1.2 - مذهب راولز في السلع الابتدائية

جون راولز (Rawls)، له نظرية مشهورة ومؤثرة في العدل، ضمّن فيها قائمة ما أسماه الطيبات الاجتماعية الأولية (Social Primary Goods)، مثل الحقوق والفرص والدخل والثروة، مع إعطاء أولوية مطلقة للحقوق الفردية، مثل الحريات السياسية والمدنية وحقوق الملكية، باعتبارها حدود (Constraints) يجب عدم تعديها في كل الأحوال، مهما كانت النتائج المترتبة على ممارسة هذه الحقوق.

إعطاء الحقوق السياسية والمدنية الأولية المطلقة كمكونات لمفهوم الحياة الطيبة أدى إلى توجيه نقد لهذا المنهج، ومن ذلك تبيان أهمية اعتبارات أخرى لها ذات القوة أو أكثر، منسوبة إلى معيار الحقوق، مثل الضرورات الاقتصادية، التي هي مسألة حياة أو موت، كضرورات المأكل، والمشرب،

والملبس، والمسكن. الحرية إذا كان لها أن تأخذ الأولوية، حتى في الدول شديدة الفقر، فلا بد من إعادة النظر والحذر في مضامين هذه الحرية والدعوة إليها بحيث لا تصرف النظر عن أهمية الوفاء بضروريات الحياة.

اعترف (راؤول) بقوة هذا المنطق وعدّل موقفه في كتاباته اللاحقة بحيث جعل الحرية واحدة من المصالح الأساسية التي يجب رعايتها، وأن تعامل وتقيّم بصورة مختلفة عن بقية المصالح. إنّ قضية الحرية كمصلحة تختلف عن بقية المصالح الفردية، مثل الثروة والدخل، من حيث أهميتها للمجتمع ككل، حتى إن الأوزان التي يعطيها الأفراد لهذه الحريات التي يتمتعون بها قد لا تعبر عن القيمة الحقيقية للحرية للمجتمع ككل. إن مصالح مثل الدخل والثروة تقاس قيمتها في الغالب بمقدار المنافع التي تجلبها مباشرة لصاحبها، ولكن مصلحة الحرية للفرد المعين تتعلق بها منافع لباقي أفراد المجتمع، فحريات الأفراد تأخذ قوتها وقيمتها من تعاضدها بحيث تصبح وسيلة فعّالة في تمكين منهج الشورى والديمقراطية في المجتمع، وهو المنهج الذي يمكّن كل الناس من المشاركة في أي حوار جمعي يفضي إلى إجماع في القضايا الاجتماعية الكبرى، لاسيما قضايا التنمية.

3.1.2- النظريات الاجتماعية حول مكونات الحياة الطيبة

ترى بعض النظريات أن الحياة الطيبة للفرد تتحدد إلى درجة كبيرة بوضعه الاجتماعي منسوباً إلى الأوضاع الاجتماعية لنظرائه الذين يقيس نفسه بهم، أو منسوباً إلى وضع له سابق. إحدى النظريات المتشعبة عن هذا المبدأ العام ترى أن المنفعة التي يجنيها شخص ما من إنفاقه الاستهلاكي ليست دالة في مجموع هذا الإنفاق، بل في نسبة إنفاقه الاستهلاكي إلى ما ينفقه الآخرون لذات الغرض. هناك تفريعات أخرى تنسب السعادة الفردية إلى الدخل النسبي، أو القوّة النسبية، أو الشهرة... الخ.

نظرية أخرى تدعى أن الحياة الطيبة للفرد دالة في نوعين من الثروات، الثروة المادية والثروة العلاقاتية (Relational wealth). الثروة العلاقاتية تعكس درجة انسجام العلاقات في المجتمع، وبالتحديد القدرة على أن يكون الشخص منسجماً مع نفسه، وفي علاقاته الاجتماعية، وفي علاقته بالبيئة الطبيعية. إن الثروة العلاقاتية تهتم بمدى تأسيس هذه العلاقات، علاقات الأسرة والجيرة والجماعة، على الحب والعطف والأخلاق. يؤكد أصحاب هذه النظرية أن مؤشرات الحياة الطيبة في الولايات المتحدة ظلت تسجل تراجعاً متصلاً في العقود الأخيرة، وأن هذا يدل على تراجع في الثروة العلاقاتية، رغم أن

المؤشرات الاقتصادية تسجل نمواً إيجابياً. السياسات المطلوبة لمعالجة هذا التدهور هي إعادة بناء ثروة العلاقات بحيث توقف الانهيارات الأسرية، وتخطيط الجماعات (Communities)، والتدهور البيئي، وتجاوزات الثقافة الاستهلاكية.

مدخل آخر إلى دراسة الحياة الطيبة هو المنهج الذاتي، ويعتمد على السؤال المباشر للناس عن تقويمهم لحياتهم، ويشمل التقويم الأبعاد المعرفية والعاطفية للحياة، ويتم عزل المؤثرات العابرة للوصول إلى التقويم الحقيقي بعيد المدى.

إحدى أهم نتائج دراسات الفروق العالمية في التقويم الذاتي للحياة الطيبة هي تناقص المنفعة الحدية للنمو الاقتصادي بعد نقطة معينة. لقد وجد أن هناك زيادة مطردة في المعيار الذاتي للحياة الطيبة في المرحلة الانتقالية للدولة من مرحلة الفقر والندرة إلى مرحلة الدولة الصناعية، ولكن هناك عتبة في النمو الاقتصادي تبدأ بعدها العلاقة السالبة بين النمو الاقتصادي والسعادة. فالدول التي تتجاوز هذه المرحلة تصبح في وضع اقتصادي آمن، ومن ثم يتحول اهتمام المجتمع من ضرورات الحياة المرتبطة بالنمو الاقتصادي إلى اهتمامات تتعلق بالقيمة النوعية للحياة مثل الحقوق المدنية والسياسية.

نتائج أخرى مهمة خرج بها الذين استخدموا هذا المنهج أن مفهوم الحياة الطيبة ليس مفهوماً بسيطاً إذ أنه ينسب إلى الحياة في كلياتها ثم إلى مكوناتها الجزئية. يقول Campbell (1981) إن الحياة الطيبة للفرد تعتمد على قدرته على إشباع ثلاثة أنواع من الحاجات الأساسية: امتلاك موارد مادية، الانتساب الاجتماعي القائم على الحب والعطف والتضامن، وتحقيق الذات. لقد وجد (Campbell) أن الأسباب الاقتصادية ضعيفة الأثر في تحقيق هذه الحاجات، وأنها تفسر أقل من خمس التغيرات والفروق موضوع الدراسة.

4.1.2 - منهج الوظائف والقدرات

يعتبر عالم الاقتصاد والفيلسوف الهندي (Sen)، الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد، الأب الشرعي لنظرية القدرات والوظائف التي أصبح لها تأثير بالغ على رؤية وسياسات الأمم المتحدة، منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي، والبنك الدولي في أوائل هذا القرن، في تناولها لقضايا التنمية بالدول الفقيرة.

يرى (Sen) ⁽¹⁾ أن الأمر المهم فيما يتعلق بقضية الحياة الطيبة أن نركز اهتمامنا على نوع الحياة التي نحياها، وما يمكن أن نحققه وما لا يمكن، وما يمكن أن نكونه وما لا يمكن، بدلاً من التركيز على الموارد والوسائل التي تركز عليها الحياة. إنّ الحياة الطيبة بالنسبة لنا هي حصيلة ما تمكنا من إنجازه من وظائف الحياة التي لها قيمة عندنا (Functionings)، أي ما استطعنا أن نكونه. إن الوظائف الحياتية التي نريدها تتدرج من البسيط المحدد، مثل أن نلبس جيداً، ونتغذى بصورة حسنة، ونستمتع بالموسيقى، إلى الوظائف الفضفاضة والغامضة، مثل تحقيق احترام الذات، وحرية التعامل، والاستقرار النفسي، وإدراك الحكمة، والقناعة والرضي.

لا يركز (Sen) على تحديد مكونات بعينها باعتبارها أولويات الحياة الطيبة للأفراد، ولكنه مهتم بقدرات (Capabilities) الأفراد المتاحة لهم لتحقيق ما يرونه هم حياة طيبة، أيّاً كانت مكوناتها. والقدرات عند (Sen) هي: مقدار الحرية التي يملكها الشخص لاختيار مجموعات الوظائف التي يريد أن يكونها، أو يحققها من زمرة (Set) الوظائف المتاحة له للاختيار.

التنمية عند (Sen) هي عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وليست مجرد النمو في الناتج القومي المحلي، أو زيادة الدخل، أو التصنيع، أو التقدم التقني، أو حتى الحدثة الاجتماعية. فهذه قد تكون وسائل في غاية الأهمية لتوسيع الحريات التي يتمتع بها أفراد المجتمع، ولكن التنمية تعتمد أيضاً على أسباب أخرى مهمة، كالترتيبات الاقتصادية والاجتماعية (التسهيلات المتاحة للتعليم والرعاية الصحية، مثلاً)، وكذلك الحقوق السياسية والمدنية. فإذا كانت مهمة التنمية هي التقدم في مجال الحريات فإنّ الأولى هو التركيز على هذا الهدف الجوهرى (الحرية) وليس على الوسائل.

إنّ التنمية تقتضي إزالة كل مصادر عدم الحرية (Unfreedom): الفقر وكذلك الاستبداد والطغيان، قلة الفرص الاقتصادية وكذلك الحرمان الاجتماعي المنتظم، إهمال الخدمات العامة وكذلك ضيق وعدم صبر الحكومات الباطشة.

5.1.2- منهج الفلسفة الإنسانية وعلم النفس

يرى هذا الاتجاه الفلسفي أن الحياة الطيبة هي تلك التي يستطيع فيها الإنسان، بأعلى مستوى من التميز، إشباع أعرق ما في فطرته؛ إنها الحياة التي يزدهر فيها أصدق ما في فطرة الإنسان، وهي بذلك

(1) أنظر (Sen) (1999) مرجع سابق

لا يمكن أن تكون وسيلة إلى غيرها، بل هي المقصد النهائي ذاته. إنَّ السعادة ليست هي اللذة، ولا هي المتاع، ولا هي المنفعة الناجمة عن النشاط الاستهلاكي، رغم أنه لا عيب في كل هذه المصالح. الحياة الطيبة هي تلك التي يستطيع الإنسان فيها أن يشبع أدنى وأرقى حاجاته الإنسانية، لاسيما حاجته إلى تحقيق ذاته (Self-Actualization).

Griffin (1986) قدّم مفهوماً للحياة الطيبة ومنهجاً أسسه على أساس قيم التعقل والفتنة (Values Prudential-)، واعتبر أن منهجه محاولة هي أبعد من محاولة (Sen) المبنية على منهج الوظائف والقدرات، وبديلاً أكيداً لنظرية المنفعة. يعتبر (Griffin) أن الحياة المثلى هي التي تؤسس على القسط في ميزان الفضائل، إنها الحياة المتسقة مع قيم التعقل والفتنة والكياسة، وقدم قائمة بهذه القيم، منها:

1- الإنجاز

2- المكونات الضرورية لبقاء الإنسان (الاقتصادية والسياسية والمدنية)

3- التفهم (understanding)

4- الاستمتاع (enjoyment)

5- العلاقات الشخصية العميقة

هذه قيم أو مقاصد حياتية لها قيمتها عند كل البشرية، بغض النظر عن الاختلافات الثقافية، والغرض منها أن تصبح معياراً نقيس عليه الحياة العادية، بحيث نستطيع أن نصدر حكماً عن مدى طيب الحياة، وكيف يمكن تحسينها. لقد اعتبر البعض أن منهج (Griffin) أفضل من منهج (Sen)، لأن الأخير فشل في أن يحدد ماهية الوظائف ذات القيمة العليا في الحياة، أي فشل في تحديد ماهية الحياة الطيبة.

الفهم السليم للحياة الطيبة والسعادة يقتضي بالضرورة الفهم الشامل والدقيق للطبيعة البشرية، وهو ما حاول القيام به Wilber (1996). يقول (Wilber): إن التنمية البشرية تتم من خلال مراحل يمكن التنبؤ بها، وهذه المراحل من الوعي تشمل تلك التي يعترف بها علماء النفس الغربيون، وتلك التي تعترف بها الأديان الشرقية. حسب نموذجه فإن هناك عشرة مراحل للتنمية البشرية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة تصنيفات :

1- دون الوعي (Subconscious)، وهي مرحلة ما قبل الذات.

2- الوعي (Self-conscious)، وهي مرحلة الوعي بالذات.

3- فوق الوعي (Superconscious)، وهي مرحلة تجاوز الوعي بالذات.

هذه المراحل التنموية يمكن تقسيمها إلى قسمين، القسم الأول هو القوس الخارجي (Outward Arc)، وهي الانتقال من مرحلة دون الوعي إلى مرحلة الوعي بالذات، وتتميز بتأكيد الشخصية، والاستقلالية، وغزو العالم الخارجي. القسم الثاني وهو القوس الداخلي (Inward Arc)، وهي مرحلة الانتقال من الوعي بالذات إلى الوعي فوق الذاتي، وتتميز بتحقيق الذات، والغوص في أعماقها، ثم تجاوزها إلى التوحد التام (Achieving neness).

يقول (Wilber) : إن التنمية الإنسانية تنتقل من مرحلة إلى أخرى، صعوداً في توحيد ودمج الكليات، ولكن تنمية الفرد عادة تتوقف دون بلوغ كمالها. فبينما نجد، من ناحية، أن هناك اتجاهًا فطرياً في الإنسان للترقي نحو التوحيد الخالص، وتحرير النفس واستنارتها، بحيث تتحقق الحياة الطيبة الأتم، نجد، من ناحية أخرى، أن هناك مستوىً نمطياً من التنمية الإنسانية تتسق مع ثقافة المجتمع، ونظامه الأخلاقي، وقواعده السلوكية، بحيث تحكم خطو التنمية فيه. إن مركز الجاذبية الثقافي هذا يعمل كالمغناطيس في عملية تنمية الفرد، بحيث يجذبه إلى أعلى إن كان مستوى تنميته أدنى من المتوسط، ويجذبه إلى أسفل إن أراد أن يرقى فوق الوسط. كأن (Wilber) يريد أن يقول إن مستوى الحياة الطيبة للفرد رهين بمستوى تنميته الذاتية الذي حصله، وبمستوى مركز الجاذبية التنموي في مجتمعه.

6.1.2 - رأس المال الذاتي ورأس المال الاجتماعي

مفهوم رأس المال الذاتي (Personal Capital) المتداول حديثاً، يمكن أن يعطينا عمقاً أبعد لفهم طبيعة الحياة الطيبة وسعادة الإنسان. إنّ رأس المال الذاتي هو نوع من رأس المال الإنساني، ولكن المدارك المعنية ليست تلك التي يتم تطويرها عن طريق التعليم الأكاديمي، أو التدريب المهني. إنّ المدارك المتعلقة برأس المال الذاتي تختلف كلياً عن الذكاء الإدراكي، أو العلم الناجم عن التفكير، إنها تتعلق بالخلق والخواص الذاتية للفرد، وتعكس وظائفه الروحية، والنفسية، والبدنية.

الأمر المهم في شأن رأس المال الذاتي هو أن الإنسان، وهو ينمو ويتحرك في مسار التنمية الإنسانية، ويزداد وعياً ونضجاً، يكون قدرٌ كبير من كل ذلك عبارة عن تكوينٍ لرأس المال الذاتي. إنّ النظرية المطروحة في هذا الخصوص هي أن الناس يصيرون أكثر قدرة لأسباب تتعلق بالنمو الروحي،

والنفسى، والبدنى. إنّ الناس الذين يحققون تنمية من هذا النوع تتسع قدراتهم، وتنمو في كافة مجالات الحياة، وليس فقط في مجال العمل، أو المجال الشخصي. إذن يمكن تشبيه دور رأس المال الذاتي، في رفع الكفاءة الشاملة للإنسان، بدور التقدم التقني (Technological Progress)، الذي ينقل الدالة الإنتاجية إلى موقع أعلى، مع ثبات عوامل الإنتاج، مما يعني الرفع الشامل لإنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة. إن الاستثمار في رأس المال الذاتي ينتج أناساً يتمتعون بمهارات اجتماعية أكبر، ودافعية أكثر، وشخصية متزنة، ومن ثم يصبحون أشخاصاً أفضل، في ذاتهم، وأفعالهم. إذن رأس المال، أو النمو الذاتي، بهذا المعنى، يمثل زيادة في الحياة الطيبة، والسعادة التي ينشدها الإنسان.

رأس المال الاجتماعي (Social Capital)، كما رأس المال الذاتي، مهم في زيادة وعينا بحقيقة الحياة الطيبة. إن رأس المال الاجتماعي هو ناتج النشاط التي تخلق العلاقات الاجتماعية، وهي تلك العلاقات التي تثمر منافع باقية في مجال العمل، أو في الحياة الشخصية. إذن نحن هنا نتكلم عن رأس مال جوهره العلاقات بين الناس، وهو رأس مال منتج، كما يقول عالم الاجتماع (Coleman)، لأنه يمكن الإنسان من تحقيق مقاصد، لم تكن لتتيسر في غياب رأس المال الاجتماعي. القضية المطروحة هنا أن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يزيد السعادة، والحياة الطيبة، بمقدار نجاح الناس في إقامة علاقات تقوم على المودة والرحمة، على مستوى الأسرة، وتقوم على التناصر بين أفراد المجتمع.

7.1.2- إجمالي الوظائف الإنسانية

هنا الحياة الطيبة يراها (Tomer) من خلال إجمالي الوظائف الحياتية للإنسان، وهي تتعلق بالروح التي يقبل بها الإنسان على الحياة ويواجه ابتلاءاتها، ويحدد مقاصده وأفعاله فيها. يتضمن إجمالي الوظائف الحياتية أيضاً الدرجة التي حقق بها الفرد أعماق فطرته، واهتدى إلى حقيقة رسالته في الحياة، وعاش حياته بناءً على هذه الرسالة.

الوظائف الحياتية يمكن تقسيمها إلى قسمين: قسم أدنى وأوسع، ويشمل الوظائف الحياتية العادية مثل التغذية، الأمن، السلامة، الصحة، طول العمر، القراءة والكتابة، الترفيه، العلاقات الجنسية، الراحة، السكن، المواصلات، العلاقات الاجتماعية... الخ، ثم هناك قسم من الوظائف الحياتية أعلى وأضيق يشمل تقدير الإنسان للغرض من حياته، الحكمة، الإنجاز، التوجه نحو خدمة الناس، درجة الانسجام

والسلام، الوفاء بالعهود، الوضوح والتوازن العقلي، الانضباط واستقامة الحياة. والمقصود بإجمالي الوظائف الحياتية هو مجموعة عنقودية(Cluster) مناسبة من هذه الوظائف العليا.

فهم الحياة الطيبة، في هذه الطريقة، يقتضي اعتبار عنصرين: إجمالي الوظائف الإنسانية، والوظائف الحياتية العادية للراشدين. هناك أناس يحققون مستوى عالٍ من الحياة الطيبة، وهم الذين أظهروا قدرات، ليس فقط في وظائف الحياة العادية، ولكن أيضاً حياتهم في مجملها تبدو مستقيمة وراشدة، وهكذا يتحققون بخبرات من الرضى العميق والسعادة. هكذا يكون مفهوم الحياة الطيبة له تعلق بحياة الإنسان ككل، ويعناصرها المفردة، بأعلاها وبأدناها.

إنّ الوفاء بوظائف الحياة العادية وبصورة منتظمة أمر ضروري لحياة كل إنسان، لذلك فإنّ الغالب أن يتركز اهتمام الناس على هذا النوع من الوظائف ابتداءً لتأمينها، قبل الانتباه إلى وظائف حياتهم الأعلى. إنّ الفقراء والمساكين من الناس تنحصر حياتهم، غالباً، في وظائف الحياة العادية، حتى إذا تحسنت الظروف المادية، مع تحقيق الأمن الاقتصادي، ازداد احتمال انتقال اهتمام الناس إلى وظائف حياتية أعلى.

لكل مجتمع من المجتمعات نمط من الوظائف الحياتية العادية والعليا يحققها أفرادها، ويقوم هذا النمط بدور المغناطيس الجاذب، من أعلى، أو من أسفل لأفراد المجتمع. إن تحقيق هذا المستوى من الوظائف، أو أعلى منه، يقتضي من المجتمع استثمارات في رؤوس الأموال المختلفة، الذاتي، الإنساني، الاجتماعي، والمادي. ويفترض أن تكون لكل مجتمع مؤسساته، التي تم تكوينها وتطويرها، بحيث تتيح لجميع أفرادها الحصول على رؤوس الأموال المذكورة، لاسيما غير المادية. فإذا أمكن فهم هذه الترتيبات الاجتماعية المؤسسية النمطية، والانحرافات عنها، فإن من الممكن تقدير المستوى الذي حققه المجتمع من الحياة الطيبة، ومستوى القصور وعدم العدالة في توزيع هذه السعادة.

إن المجتمع الذي يلتزم بهذا المنهج في الحياة الطيبة، لا يتوقع منه أن يركز جهوده التنموية في زيادة الإنتاج، والفعالية الاقتصادية(Economic Efficiency)، بل يتم التركيز على نوع الحياة التي يحياها الناس، ومحاولة تحسينها في كثير من الجوانب المهمة، آخذين في الاعتبار أن السلع الاقتصادية مهمة، من حيث هي وسيلة لا مقصد. إن المجتمع المثالي في هذا المنهج هو الذي:

1/ كل فرد فيه جيد التغذية، جيد السكن، يتمتع بالصحة، الأمن والسلامة، متعلم، ومنعم.

2/ كل فرد يتمتع بالرضى العميق من حيث كونه يحيى حياة ذات قيمة تنطلق من مقاصده الحقيقية. المنهج هنا يفترض أن كل إنسان له مقاصد كلية ونهائية، وأن الحياة الطيبة تتحدد، جزئياً، بمقدار تحقق حياة الفرد بهذه المقاصد الكلية، والنهائية. إن عيش الناس في تجمعات ومجتمعات قد يؤدي إلى تناقض بين المقاصد الكلية والنهائية للفرد، وتلك التي تتبنى عليها الترتيبات المجتمعية، وفي هذه الحالة تكون الحياة الطيبة منسوبة إلى عضوية الفرد للجماعة المعنية، ومدى تجانس أو تنافر المقاصد الفردية والجماعية.

العقلانية (Rationality)، في هذا المنهج، لا تتسق وعقلانية تعظيم المنفعة، إذ الإنسان العاقل هنا يتخذ قراراته بحسب تعزيزها لحياته الطيبة في مداها الأبعد، أي بمقدار اتساقها مع مقاصده الكلية، والنهائية. إن مفهوم العقلانية هنا يتوحد مع مفهوم الرشد (Righteousness)، لأن الإنسان الراشد هو الذي يتخذ دائماً الخيارات الصحيحة، تلك الخيارات التي تتجيه من الندم عليها وتعزز سعادته. إن على المجتمع: أولاً؛ أن يعين أفرادَه على اكتشاف المقاصد الكلية الحقيقية، وأن يقلعوا عن أهوائهم وإدمانهم السيئ لما ألفوه.

ثانياً؛ على المجتمع أن يعين أفرادَه لأن تصبح مقاصدهم الشخصية متوحدَة مع المقاصد العامة للمجتمع، وأن يندفعوا بحماس لتحقيقها.

ثالثاً؛ على المجتمع أن يعين أفرادَه على اكتساب وتطوير الإدراك، والقدرات، والمهارات، والكفاءة العاطفية والاجتماعية (رأس المال الذاتي والاجتماعي)، التي تمكنهم من السير في طريق التنمية، للوصول إلى أقصى وسعهم في نيل الحياة الطيبة.

رابعاً؛ على المجتمع أن يكون واعياً بعقبات الطريق، وأن يسعى لإزالتها.

إذا كانت الحياة الطيبة، المرغوبة بشدة من الجميع، تعتمد إلى هذه الدرجة على الخصائص الذاتية للأفراد الذين يعيشونها، فإن المتوقع أن يطلب عامة الناس، أو الجمهور، من الحكومة إنشاء برامج يتم تصميمها بغرض إكساب الناس تلك الخصائص اللازمة لتحقيق الحياة الطيبة. وإذا كان ذلك لا يتم، فيما نرى من واقع المجتمعات، فإن ذلك مردّه إلى التناقض بين السائد من الجوانب الذاتية، والجوانب الموضوعية، للحياة الطيبة. فالجوانب الذاتية غير المرئية، المتعلقة بالعناصر العقلية والعاطفية والروحية للحياة الطيبة، هي تلك التي تتحدد مضامينها في الأديان الشرقية، بينما الجوانب الموضوعية، المتعلقة

بالأسباب المادية للحياة الطيبة، تتحدد مضامينها في النظريات الاقتصادية الغربية التي لها فهم مغاير للحياة الطيبة.

2.2- ملامح من إشكالات النظرية الاقتصادية الرأسمالية، وثمارها التطبيقية

ذكرنا في القسم السابق أن الرأسمالية، تنظيراً وتطبيقاً، هي، في رأي الباحث، التجلي التاريخي الأتم للنموذج الدنيوي، الذي بينا جوهره استنباطاً من القرآن، في إطار النموذج الشامل للظاهرة الاجتماعية. إن القلب الصلب (Hard Core) للنموذج الدنيوي الذي بيناه من التدبر في القرآن يتمثل في: "تعظيم متاع الحياة الدنيا" مقصداً، و"أخلاق الفجور" السالبة، من هلع وعجلة وطمع وشح وبخل وكبر وحسد... الخ، دافعا، و"الهوى" إلهاً وسيداً، و"العلم بظاهر الحياة الدنيا" دليلاً وهادياً، وظهور "الفساد" في البر والبحر كسباً ونتاجاً. هذا الجوهر الصلب للنموذج الدنيوي هو قوة الجذب المركزية الذي يجذب نحوه كل تجلٍ تاريخي ذا مصداقية لهذا النموذج، سواء على المستوى المعرفي أو الواقع العملي، ويسمه بميسمه.

فلسفة المنفعة (Utilitarianism)، والتنظير الاجتماعي الذي أسس عليها، من بين جميع الفلسفات والنظريات الجوهرية التي تبحث في حقيقة الحياة الطيبة، في إطار النموذج الدنيوي، مما تم مسحه في القسم السابق، كانت هي الأصدق في التعبير عن حقيقة النموذج، على مستوى القلب الصلب. لذلك حق لها أن تسود على غيرها من الفلسفات والنظريات الملتزمة بمعطيات النموذج الدنيوي. إن المنهج العلمي الوضعي الذي اعتمد عليه علم الاقتصاد الغربي نفذ إلى جوهر التجربة الأوربية الرأسمالية المعاصرة فأكد حقائق قلبها الصلب كما وردت في القرآن. فالنظرية الاقتصادية الظاهرة على غيرها اليوم، وهي المدرسة الكلاسيكية الجديدة (Neoclasicism)، التي تعتبر خلاصة الجهود التنظيرية للتيار النظري الغالب عبر مسيرة الفكر الاقتصادي الرأسمالي، تفتخر بأنها استطاعت أن تؤسس علم الاقتصاد كله على حقائق بديهية (Full Axiomatization)، يمكن تلخيصها في فرضية واحدة، هي: الإنسان الاقتصادي العقلاني الذي يعظم منفعه الذاتية الظاهرة:

(Rational economic man maximizes his perceived self-interest)

ويمكن تفكيك هذه الفرضية إلى الحقائق البديهية الآتية :

- 1- مبدأ تعظيم المنفعة (The axiom of utility maximization)
- 2- مبدأ الطمع (The axiom of greed)
- 3- مبدأ الشح (The axiom of niggardliness)
- 4- مبدأ الأنانية (The axiom of Selfishness)

هذه الحقائق الجوهرية للنموذج الدنيوي وغيرها على شاكلتها تأسس عليها، ليس فقط علم الاقتصاد بكل تقريعاته، بما في ذلك نظريات النمو والتنمية، بل تأسست عليها الكثير من العلوم الاجتماعية والسلوكية الغربية. كذلك تم اعتماد بقية الحقائق الجوهرية في النموذج الدنيوي، حيث أصبح العلم بظاهر الحياة الدنيا (الوضعية) هو المعتمد معرفياً، وتم كذلك اعتماد الفرد الحر مرجعية نفسه (الهوى) في تحديد ما يضره وما ينفعه، وتحديد السبل العاقلة (Rational) التي يجب أن يسلكها لجلب مصالحه، ودرء المفسد عن نفسه.

ولكي تكتمل البنيات النظرية المتسقة منطقياً مع هذه المبادئ البديهية تكوّن (الحزام الواقعي) من المؤسسات المبنية على الحرية الفردية؛ فهناك المنافسة الحرة في الاقتصاد، وهناك الليبرالية في النظام السياسي، وحقوق الملكية، والحقوق المدنية. لكن هناك مفارقة كبيرة بين إحدى الحقائق الجوهرية للنموذج الدنيوي، التي أكدها القرآن الكريم، وبين ما ظلت تصرّ عليه النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، وهي تلك المتعلقة بالنتائج الحتمية لتطبيق النموذج الدنيوي. إن القرآن الكريم يذكر أن جوهر النشاط البشري في النموذج الدنيوي سوف يكون اللهو واللعب، والتكاثر في الأموال والأولاد: (أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا ۖ وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ ۚ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴿٢٠﴾) (الحديد). وهي حقيقة تؤكد عليها النظرية السائدة، ولكن القرآن يؤكد أن نتيجة هذا الكسب الدنيوي سوف تكون الفساد في البر والبحر، وقطع الأرحام، والمعيشة

الضنكة: (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾) (محمد)؛ (ظَهَرَ
الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ
﴿٢٣﴾) (الروم).

هذه النتيجة تترتب منطقياً على مسلمات النموذج الدنيوي، فعندما تكون الأفراح واللذات الدنيوية هي المقصد النهائي للحياة، وعندما يكون هوى الإنسان هو مرجعيته فيما يأخذ وما يدع منها، وعندما تكون أخلاق الفجور السالبة، من طمع وشح وحسد وأنانية، هي الموجّه للفعل، وعندما يكون كل ذلك محمياً بسياج من المؤسسات التشريعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية، فإن المتوقع أن تتسم مسيرة النموذج بالصراع والإباحية. إن حقائق التاريخ الرأسمالي والواقع الحالي للمجتمعات الرأسمالية يؤكدان الحق الذي نطق به القرآن فيما يؤول إليه أمر التجليات التاريخية للنموذج الدنيوي. لكن النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تجاهلت هذه النتائج، ضاربة بمنهجها الوضعي عرض الحائط، وتحولت تدريجياً إلى عقيدة تمجّد النظام الرأسمالي، وتحاول تزيينه ترويحاً له، وتبتدع افتراضات تضيفها إلى حزامها الواقعي، بحيث تحول علم الاقتصاد، في نهاية المطاف، إلى صحراء عقيدة من التجريد النظري الرياضي، عبر آليات وتحليلات ما يسمى بنظرية التوازن الكلي (General Equilibrium Theory).

لقد نجح النظام الرأسمالي، الذي يربط الحياة الطيبة والسعادة بالكم المادي من السلع، في إنتاج كم هائل من السلع الاقتصادية، لم يشهد لها التاريخ مثيلاً، ولكن النظام فشل في جعل البشرية جمعاء تنعم بالمنافع التي جلبها هذا الثراء العريض، واقتصر التنعم على نسبة قليلة من أهل الأرض، بينما ظل الباقون يرزحون تحت أغلال الفقر، والحاجة. لكن هذا الثراء المادي تم بثمن باهظ من الفساد البيئي والاجتماعي، تراكم عبر الزمان، وانداح في كل مكان، وأصبح يدفع ثمنه كل مخلوقات الأرض. لقد جاءت النذر من المؤسسات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني الأوربية، ومراكز البحث العلمي العالمية، توقظ الناس على الخطر الماحق الذي يهدد الحياة على الأرض.

يتسم هذا الفساد البيئي، الذي أطلق عليه البعض تعبير الفوضى البيئية (Environmental Mess)، بالخواص الآتية:

1- يتعدى آثاره السالبة إلى الأجيال القادمة؛

- 2- تتعدد جوانبه ومظاهره الكونية؛
- 3- عدم العدالة، حيث يشارك كل أهل الأرض، غنيهم وفقيرهم، في تحمل الأضرار الناجمة، بينما يستأثر الأغنياء بالمنافع؛
- 4- التدهور البيئي يندر بعدم إمكان تلافي وعكس آثاره، وعدم القدرة على التنبؤ بها، وحدوثها بطرق غير خطية (Non-linear)؛
- 5- التعقيد البالغ لهذه الظواهر السالبة؛
- 6- تشابك عناصر الفساد البيئي، وترابطها، وتقويتها لبعضها؛
- 7- المخاطر المتوقعة بالغة الأثر بحيث تهدد بقاء الحياة على الأرض.⁽¹⁾

هذه النذر البيئية أثرت صحة علمية، في كثير من مراكز البحث العلمي، ومراكز اتخاذ القرار في الغرب، والمنظمات الدولية، حيث تجري مراجعة شاملة للنظرية الاقتصادية السائدة، ونموذجها التنموي. إن هناك تيارات فكرية جديدة تتأسس، يقودها أكاديميو الأمم المتحدة والبنك الدولي، ويتبلور الآن النموذج التنموي الجديد، فيما يعرف بالتنمية المستدامة (Sustainable Development). ولكن قبل الانتقال لاستعراض أهم سمات التنمية المستدامة يجدر بنا الإشارة إلى بعض أوجه النقد المهمة الموجهة إلى النظرية النيوكلاسيكية:

التحفظ الأول على النظرية؛ هو ادعاؤها قانوناً واحداً يفسر جميع الظواهر الاقتصادية، وهو قانون: الإنسان الاقتصادي العقلاني الذي يعظم مصالحه الذاتية. فمهما كانت مناسبة القوانين النفسية لتفسير السلوك الاقتصادي، فإن مشاهدة واحدة (Single Observation)، مهما كانت أهميتها، ليست بكافية لتفسير كل شيء. ثم هناك السؤال المشروع فيما إذا كانت فرضية الإنسان الذي يعظم مصالحه الذاتية كافية كقانون سلوكي لتفسير النتائج الاقتصادية المختلفة. هذا السؤال مهم عندما نأخذ في الاعتبار ما يعرف برأس المال الاجتماعي، حيث تشير الشواهد إلى أن عناصر مهمة منه، مثل الأمانة والثقة في العلاقات الاقتصادية، تتآكل بسبب نظام تعليمي يدرس الناس، أن تعظيم المنفعة الذاتية، هو وحده السلوك العقلاني.

⁽¹⁾ Civil Economy and Civilized Economics, Goodwin, N., (2001), Working Paper No. 01-01, Gdae, Tufts U.S.A. University,

التحفظ الثاني؛ يتعلق بالانزعاج من ادعاء الحياد القيمي (Value-neutrality)، رغم أنه قد ثبت استحالة تحقيق هذا الإدعاء في مجال العلوم الاجتماعية. فمثلاً، فرضية العقلانية تستخدم وكأنها شيء مرغوب فيه (Value)، وعند تمحيص هذه الفرضية فإنها تدعو إلى أن يكون سلوك الفرد أنانياً محضاً (Purely Selfish). مثال آخر هو مفهوم الفعالية (Efficiency)، الذي يستخدم باعتباره وسيلة محايدة لتحقيق أي مقصد، ولكن عند التمحيص يتضح أنها كثيراً ما تعني، في المجال الاقتصادي، تعظيم الإنتاج المتحصل من مقدار محدد من المدخلات. لكن تعظيم الإنتاج هو هدف مرغوب، ومطلوب، ومن ثم يصبح مفهوم الفعالية يعبر عن موقف قيمي.

هناك حلاّن محتملان لهذه الإشكالية، الأول أن تبذل كل الجهود الممكنة للتخلص من القيم، والمقاصد الخفية. الثاني هو الاعتراف باستحالة الحياد القيمي، ومن ثم البحث عن أفضل السبل لتأسيس علم اجتماعي يعترف بحضور وأهمية القيم، والأخلاق والمقاصد.

التحفظ الثالث؛ يتعلق بالتطور التاريخي للنظرية، الذي واكب تطور اقتصاد السوق الرأسمالي، وعلاقتها بذلك النظام الذي تقوم بوصفه. هذه العلاقة لها تحييز لتلك الفئات الاجتماعية التي تملك النصيب الأكبر من الموارد الاقتصادية، وهي التي تدفع أجور الاقتصاديين في الدوائر غير الأكاديمية، ولم يستطع الفكر الاقتصادي الأكاديمي أن ينجو من تأثير هذه العلاقات.

التحفظ الرابع؛ يتعلق بالتحيز في عملية الفرز التي تقوم بها أي نظرية تقارب الواقع، إذ لا بد من استبعاد التفاصيل، التي ترى في عين الباحث غير مهمة، والتركيز على البعض الآخر باعتباره جوهر الظاهرة. النظرية النيوكلاسيكية تهمل، إلى درجة كبيرة، حقيقة أن الفعالية الاقتصادية تعتمد على قيم ضرورية، مثل الأمانة، والثقة، والإحساس بالمسؤولية، والاهتمام برفاه الآخرين. ولكن الأمر المؤسف هو أن النظرية الاقتصادية عندما تعامل مثل هذه القيم الأساسية وكأنها لا توجد، أو لا ينبغي أن توجد، فإن النتيجة المنطقية لذلك أن الأسواق سوف تتطور، وتتبلور في اتجاهات، تضعف وتثبط تنمية دور هذه القيم في المعاملات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، تتزايد آليات المراقبة والإنفاذ (Enforcement) كبديل للمبادئ الأخلاقية، مما يضيف تكلفة ثقيلة (كاميرات المراقبة الخفية، التحصينات الحديدية، الحرس الخاص، المحامين، التقارير.. الخ) إلى التكلفة العادية لإدارة الأعمال.

التحفظ الخامس؛ يتعلق بتمجيد النظرية النيوكلاسيكية للمنافسة الحرة، في ضوء فرضياتها المتعلقة بدوافع المتعاملين في هذه السوق التنافسية، ودعمها لمؤسسات قانونية واقتصادية تدفع نحو تحقيق الربح قصير الأجل، دون اعتبارات أخرى. وللنظرية موقف شديد التحيز ضد تدخل الحكومة في عمل الأسواق الحرة، باعتبار أن آليات السوق في ضوء المنافسة التامة كفيلة بتحقيق أفضل النتائج، وأن التدخل الحكومي يحقق نتائج أسوأ. لقد أدى ذلك إلى إضعاف دور الحكومة في ملء فجوات يعجز السوق عن ملئها، في مجتمعات لا تحترم ثقافتها الأخلاق العادية. وعندما تغيب الأخلاق، ويتراجع دور الحكومة، فإن السوق يخلق المافيا الخاصة به لملئ الفراغات، كما هو حادث اليوم في روسيا، وكثير من دول شرق أوروبا، والدول النامية.

أخيراً؛ هناك تحفظ يتعلق بإخسار الميزان، فيما بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فمنهجيات علم الاقتصاد، التي تم تطويرها خلال القرن الماضي، أثبتت قدرة عالية في تبيان سبل رفع الكفاءة الاقتصادية، ولكنها أغفلت، بصورة شبه كاملة، موضوع العدالة الاجتماعية. هذا التحيز المنهجي يتسق والعلاقة الحميمة بين النظرية السائدة والطبقات الاقتصادية النافذة.

إذن السؤال الموضوعي هو: كيف يمكن الخروج من هذا المأزق والفوضى (mess) النظرية والتطبيقية، التي وجدت البشرية أجمع نفسها فيه، وتتجرع مرارته دون انقطاع؟ بردايم (Paradigm) التنمية المستدامة التي تتشكل الآن تمثل محاولة النموذج الديني الرأسمالي الغربي الإجابة على هذا السؤال. نستعرض في الفصل التالي أهم سمات التنمية المستدامة كما هي في الأدبيات الغربية، ونبين العقبات التي تحول دون تحقيقها في إطار معطيات النموذج الديني، أيا كانت أوجه التعبير الفكري عنه، لننطلق منها إلى القسم الأخير حيث نقدم جهدنا في إبراز إمكان تأسيس التنمية المستدامة على أصول النموذج التوحيدي الإسلامي، وهو البديل الوحيد المتاح ليخلف النموذج الرأسمالي، ويعيد إلى الأرض الصلاح بعد الفساد.

الفصل الثالث

التنمية المستدامة: بردايم جديدة ؟

1.3- التركة التاريخية للتنمية

تاريخيا فإن مفهوم التنمية لم يأخذ زخمه إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي كان سائداً في الدول المتقدمة هو مفهوم النمو (Growth). ويمكن التفريق بين دلالات المفهومين، إذا ضربنا لهما بمثل الإنسان الذي يولد طفلاً، ثم يكبر حتى يصير رجلاً، فالمرحلة الأولى من عمره يغلب عليها النمو الكمّي البدني، حتى إذا بلغ سن العقل توقف هذا النمو البدني، بينما تستمر تنمية قدراته العقلية، والنفسية، وخبراته وعلمه، إلى آخر عمره.

كانت التنمية تعني بقضية الدول الفقيرة، أو الأقل نمواً، قياساً إلى دول الغرب الغنية، وكان المقصود بها التنمية الاقتصادية، وجوهرها لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية، وكيفية تحقيق ذلك. مفهوم التنمية، إذاً، مفهوم مقاصدي، يحدد أهدافاً، ويبحث عن الوسائل المناسبة لتحقيقها، وهو، بذلك، معياري النزعة، خلافاً لدعاوى الوضعية النيوكلاسيكية، يخوض في القضايا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، التي تؤثر في التنمية.

كان الهدف المعلن للسياسات التنموية هو رفع مستويات المعيشة لكل سكان العالم من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات. ولكن بجانب هذه الأجندة المعلنة كانت هناك الأجندة الخفية المتعلقة بفتح الأسواق للسلع الغربية، ومحاربة الشيوعية ونموذجها التنموي. تم تأسيس المؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والقات، التي عهد إليها بمسؤولية التنمية الاقتصادية، لا سيما توفير التمويل للبنيات التحتية في الدول النامية، لتتأسس عليها تنمية زراعية، وصناعية. ومع اطراد الجهود التنموية على أساس النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، تعرض هذا النموذج للنقد من أطراف عدة.

سبعينات القرن الماضي شهدت ولادة رؤية بديلة في التنمية، تمثلت فيما يعرف بنموذج التنمية الإنسانية (Human Development) الذي يعطى أولوية لتوفير الضروريات الأساسية (Basic Needs) للفقراء، مثل التعليم الأساسي، التغذية، الرعاية الصحية الأولية، وفرص العمل. تدعي هذه المدرسة أن النموذج التنموي النيوكلاسيكي لم يؤد إلى أن تتقاطر (Trickle Down) منافع التنمية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. النموذج التنموي النيوكلاسيكي يركز على توسيع خيار واحد من خيارات الناس، وهو الدخل، بدعوى أنه يؤدي إلى توسيع الخيارات الأخرى، ولكن ذلك غير صحيح للأسباب الآتية:

أولاً؛ قد لا يتم توزيع الدخل بصورة عادلة، مما يؤدي إلى الحد من خيارات الفقراء، إذ الدخل والثروة قليلاً ما تتقاطر إلى أسفل.

ثانياً؛ إن الطريقة التي يوظف بها المجتمع دخله لا تقل أهمية عن الكيفية التي حصل بها عليه، وفي الواقع لا توجد علاقة تلقائية بين الدخل وحياة الناس، رغم أن فرضية كهذه ظلت سائدة لوقت طويل.

ثالثاً؛ قد لا تكون الثروة ضرورية على الإطلاق لتحقيق الكثير من الضروريات الأساسية للناس، مثل الديمقراطية، والمساواة، ونظم الدعم الاجتماعية والثقافية.

أدت أزمة الديون، في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، إلى أن تتبنى المنظمات المالية الدولية سياسات التكيف الهيكلي، والتي لا تعدو كونها تمديد لنموذج النمو الرأسمالي الغربي إلى الدول الفقيرة، متوكناً على عصا الإكراه، مقابل التمويل الذي تجده من هذه المؤسسات المالية الدولية. تضم "روشتة" السياسات تحرير التجارة، التخلص من العجز في ميزانية الدولة، تحرير سعر الصرف للعملة المحلية، وتخصيص المؤسسات الاقتصادية الحكومية.

المنتقدون لهذه الاستراتيجية التنموية يشيرون إلى تناقضها مع استراتيجية التنمية الإنسانية، المبنية على توفير الحاجات الأساسية للإنسان في الدول الفقيرة، إذ أن سياسات التكيف الهيكلي أدت إلى زيادة عدم العدالة الاجتماعية، وزيادة بؤس الفقراء، رغم التحسن في كفاءة وفعالية الأداء في الاقتصاد الكلي. تزامن مع هذا النقد لسياسات التكيف الهيكلي نقد أوسع لكل نموذج التقدم والتنمية الغربي الرأسمالي، وجاء النقد، هذه المرة، من داخل البيت الغربي نفسه. التقرير الشهير بأسم تقرير برنتلاند (The

(Brundtland Report) الذي وضعته المفوضية الدولية للبيئة والتنمية (WCED) في عام 1987، لفت انتباه العالم إلى العلاقة بين التنمية وآثارها البيئية. عضدت نتائج هذا التقرير التقارير والدراسات التي تتالت من شعبي البيئة بالبنك الدولي والأمم المتحدة، التي نادى بالانتقال إلى نموذج التنمية المستدامة، وكان ذلك في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

بنهاية القرن العشرين أصبح هناك قبول واسع لمفهوم التنمية لدى كل الدول، علماً بأن المفهوم والنظريات التي انطلقت منه، والتجربة التنموية التي تأسست عليه، تمت كلها في إطار معطيات النموذج الدنيوي الغربي، الذي ما زلنا نتتبع ثماره المعرفية والتطبيقية. لقد تحقق نجاح تنموي كبير في دول شرق آسيا، وتقدم في مؤشرات الناتج القومي على مستوى العالم، وتحقق الكثير كذلك في مجال التنمية الإنسانية، من حيث التعليم، وتوقعات الحياة. لكن كانت هناك أيضاً إخفاقات كبيرة، لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء.

التجربة التاريخية للتنمية على مستوى العالم عرضة للنقد من زاويتين:

أولاً؛ منافع التنمية لم تتوزع بصورة عادلة، بل إن عدم العدالة في توزيع الدخل، الذي كان أحد أسباب مشروعية التنمية كبديل للنمو، ازداد عبر السنوات الخمسين من عمر التجربة التنموية. عدد الذين هم في حالة من الفقر المدقع وسوء التغذية ظل عالياً، بل تصاعد في بعض المناطق، رغم المكاسب التي حققتها الطبقة الوسطى على مستوى العالم.

ثانياً؛ كان هناك أثر مدمر للتنمية على البيئات والبنى الاجتماعية المحلية، فكثير من المجتمعات المحلية التقليدية تم تدميرها بسبب القطع الجائر للغابات، والاستخدام غير المرشد للمياه، والصيد العشوائي للأسماك. كذلك تعاني المناطق الحضرية في الدول النامية من تلوث بيئي حاد، ونقص في سبل الانتقال، والاتصال، وفي المياه النظيفة، ونظم الصرف الصحي. لذلك، تقول التقارير الصادرة عن البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى التي تهتم بقضايا البيئة والتنمية، إن الفساد البيئي، إذا لم يوقف، فسوف يؤدي إلى انهيار كل المكاسب التنموية، بل وإلى انهيار النظم الإيكولوجية الأساسية.

هذه مشاكل على قدر كبير من الخطر، فإذا انضافت إليها مشاكل الفساد البيئي في الدول الصناعية الكبرى، فإن الحياة على الأرض مهددة بخطر حقيقي. إن النظرة السطحية إلى التنمية باعتبارها صعود إلى أعلى في سلم المال لكل الدول، التي هي في مراحل مختلفة لهذا الصعود، هي نظرة مضللة وغير كافية للقرن الحادي والعشرين. لقد أدى الوعي المتزايد بمخاطر النموذج التنموي السائد إلى تزايد القبول لمفهوم التنمية المستدامة؛ فما هي هذه التنمية المستدامة؟

2.3- تعريف التنمية المستدامة

يمكن القول إن التنمية المستدامة (Sustainable Development) هي الكلمة الطنانة (buzzword) للعالم في بدايات هذا القرن، فالكلم الهائل من البحوث، والكتب والمقالات، ومراكز البحث العلمي، والمؤسسات والمنظمات، الدولية والأوربية، بل وحتى الدول، المنشغلة بقضية التنمية المستدامة تؤكد هذه الحقيقة. ويمكن تأكيد كل ذلك بكتابة الكلمتين الإنجليزيتين أعلاه في المكان المخصص للبحث في محرك (Google) بالإنترنت. ومن المهم تأكيد أن مفهوم التنمية المستدامة لم يأت استجابة لمشاكل التنمية في الدول النامية فحسب، بل كان استجابة، بصورة أكبر، للنتائج الكونية السالبة لتطبيقات النموذج الدنيوي الرأسمالي الغربي. لذلك فإن المفهوم يعني، عملياً، أن يقاس تقدم أو تخلف أي دولة، غنية أو فقيرة، على أساس معايير الاستدامة في التنمية.

لأن مفهوم التنمية المستدامة ما زال يتبلور ويتشكل، لن يجد الباحث عن تعريف يشفي الغليل أي إجماع بهذا الصدد، والتعريف الأشهر، الذي يورده أي باحث في هذا الموضوع، هو ذلك الذي ورد في تقرير لجنة برندتلاند المشار إليه، حيث عرف التنمية المستدامة بأنها:

التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم.

خلال السنوات التي تلت تقرير برندتلاند، وبعد النقاش الكثيف الذي تعرض له المفهوم، تبلورت قضايا التنمية المستدامة في إطار النموذج الدنيوي الرأسمالي في الآتي (1):

(1) Basic Principles of Sustainable Development, Harris, J. H. (2000), G-DAE, Working

1- **القضية الاقتصادية:** يكون النظام مستداماً اقتصادياً، إذا كان قادراً على إنتاج السلع والخدمات على الدوام، وعلى حفظ مستوى من الحكومة ميسور القياد، ومستوى من الدين الخارجي ممكن السداد، وعلى تجنب الانحراف الشديد في التوازن بين القطاعين الزراعي والصناعي.

2- **القضية البيئية:** النظام المستدام بيئياً يجب أن يحافظ على قاعدة مستقرة من الموارد، وأن يتجنب الاستغلال الزائد عن الحد لنظم الموارد المتجددة، ولوظيفة البيئة كبالوعة (Sink) للفضلات والنفايات، وأن يستنفد من الموارد غير المتجددة فقط بمقدار ما أمكن استثماره في بدائل لها. تتضمن الاستدامة البيئية حفظ التنوع الحيوي، الاستقرار المناخي، والوظائف الإيكولوجية الأخرى، مما لا يندرج عادة تحت تصنيف الموارد الاقتصادية.

3- **القضية الاجتماعية :** النظام المستدام اجتماعياً يجب أن يحقق العدالة التوزيعية، وأن يوفر مستوى كافياً من الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة، وأن يوفر العدل بين الجنسين، وأن يوفر المسؤولية والمحاسبة السياسية، والمشاركة الشعبية.

المتغيرات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، كلها تعامل باعتبارها نظم جزئية لنظام واحد أعم، وهي متفاعلة، ومعتمدة على بعضها (Interdependent)، وإن كان لكل نظام جزئي منطقته الداخلي. إن من المستحيل تحليل النظام الشامل كله في وقت واحد، لذلك لابد من الدراسة الجزئية، باعتبار أن الكل لا يمكن أن يعمل بكفاءة، ولا يمكن حفظه على الدوام، إذا لم تكن النظم الجزئية المكونة له تعمل بصورة حسنة. لذلك فإن التنمية المستدامة ممكنة فقط في حالة أن النظم الجزئية المكونة، والنظام ككل، تعمل كما هو مطلوب، وفي وقت واحد. ورغم عدم الجزم بالاتجاه الذي سوف تأخذه التنمية المستدامة، إلا أنه من الضروري تحديد المكونات الأساسية للنظام، وتحديد مؤشرات، من الممكن أن تمدنا بمعلومات ضرورية، وموثقة، عن مدى صلاح النظم الجزئية المكونة، وكذلك عن النظام الكلي. إن المؤشرات تعني القياس، والقياس يقتضي التعريف النظري للمفاهيم التي سوف تقاس.

3.3- اقتصاديات التنمية المستدامة: البعد البيئي ⁽¹⁾

⁽¹⁾ Economics of Sustainability, Harris, J.M., in A Survey of Sustainable Development,

حاولت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية استيعاب قضايا البيئة في إطار نموذجها التحليلي، مثل إدخال تكلفة الفساد البيئي، واقتصاديات الموارد الطبيعية. لكن النظرة الجادة إلى قضايا التنمية المستدامة تؤكد ضرورة المراجعة الشاملة لأهم الأسس التي يقوم عليها علم الاقتصاد، مثل مفاهيم رأس المال، التقييم، التوزيع، الادخار، الاستثمار، والنمو الاقتصادي.

النظرية الاقتصادية السائدة تعتبر رأس المال المصنوع (Manufactured Capital) هو أساس التنمية، مع إعطاء بعض الاعتبار لرأس المال الإنساني (العلم، المهارات المكتسبة)، بينما الموارد الطبيعية تعامل عادة كمداخل إنتاجية بسيطة، لذلك لا أهمية خاصة لها في النماذج الاقتصادية الإنتاجية.

أما النظم والأنساق الاجتماعية التي يتأسس عليها النشاط الاقتصادي، فهي عادة في الهامش. لكن النظريات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، تتبنى على فهم أوسع لرأس المال، باعتباره كل أصول تنتج أو تساهم في تدفق إنتاجي. ويمكننا، بناءً على هذا الفهم الأوسع، تمييز أربعة أنواع من رؤوس الأموال: رأس المال المادي المصنوع؛ رأس المال الطبيعي؛ رأس المال الإنساني؛ ورأس المال الاجتماعي.

رأس المال المصنوع هو عادة ما يشار إليه برأس المال في النظرية الاقتصادية التقليدية، ورأس المال الإنساني المقصود به العلم المهني والمهارات المهنية المكتسبة لدى الإنسان. هذان الرأسمالان هما ما تؤكد النظرية على أهميتهما عادة. لكن التنمية المستدامة تعترف بأهمية بقية رؤوس الأموال، فرأس المال الطبيعي يعني الأرض وكل ما يتعلق بوظائفها البيئية، ورأس المال الاجتماعي يعني مطلق العلم المكتسب، والأحكام المتضمنة في ثقافة ومؤسسات المجتمع، كالنظام القانوني، وحقوق الملكية، وكذلك العلاقات الاجتماعية، والنظام الأخلاقي الذي يحكم كل ذلك. تعتبر جميع هذه الأنواع من رأس المال ضرورية للنشاط الاقتصادي، في إطار التنمية المستدامة، ولا يمكن إحلال واحد مكان الآخر.

إن عملية الإبدال بين رأس المال المصنوع ورأس المال الطبيعي التي تفترضها النظرية النيوكلاسيكية غير صحيحة، بل الأفضل النظر إليهما باعتبارهما متكاملين. إن أسطولاً من قوارب الصيد، مثلاً، لا قيمة له دون توفر رأس المال الطبيعي (مخزون السمك في الماء)، وفي حالة الإمدادات

المائية الضرورية تتعدم البدائل تماماً . لذلك فإن رأس المال الطبيعي هو محدد (Constraint) على الاقتصاد الكلي، بحيث لا يمكن أن ينمو النظام الاقتصادي أبعد مما تسمح به طاقة البيئة الطبيعية، سواء في إمدادها للموارد، أو كبالوعة (Sink) نفايات. لذلك اقترح بعض الباحثين (1) أن يكون الشرط الأدنى الضروري لاستدامة رأس المال الطبيعي هو حفظه، بحيث يكون هناك قانون لحفظ المتجدد منه، كالمياه والغابات والأسماك، وقانون آخر لغير المتجدد، مثل الفحم الحجري والبتروك والمعادن عموماً. وهناك من يقترح برنامجاً اقتصادياً يقوم على اعتماد الطاقة الشمسية، الزراعة العضوية، الحد من السكان، السلع المعمّرة، التوسط في الاستهلاك، والمساواة بين الأجيال.

تعرف التنمية المستدامة أحياناً باعتبارها العدالة بين الأجيال، بحيث ترث أجيال المستقبل من رأس المال الطبيعي، والاجتماعي، والإنساني، والمصنوع بقدر مساوٍ لما هو متاح للجيل الحالي، كحدٍ أدنى. النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية تنظر إلى هذا الموضوع باعتباره تعظيم المنفعة المحصلة من الاستهلاك السلعي بين الأجيال، ومن ثم فإن قضية التنمية المستدامة لا تعدو كونها التوزيع الأمثل للموارد عبر الزمان (Intertemporal Allocation of Resources). والأمر يعتمد على تحديد سعر الخصم (Discount Rate)، الذي بمقتضاه تتم الموازنة بين التكلفة والمنافع للأجيال الحاضرة والتي في المستقبل. وسعر الخصم عادة يبنى على أن المصلحة العاجلة مقدمة ومفضلة على المصلحة الآجلة، فهناك دائماً تحيز للاستهلاك العاجل للموارد على حساب الآجل.

تم نقد هذا التبسيط المخل لقضية التنمية المستدامة على أساس تحيز الأجيال الحالية لمصالحها، وعلى أساس أن اختيار سعر الخصم يعني فرض الأجيال الحالية لذوقها وخياراتها على أجيال المستقبل، التي قد يكون لها تقدير مختلف للمصالح والمفاسد. كذلك فإن الكثير من الآثار السالبة للاستغلال البشري للموارد، لا تظهر إلا بعد فترة حضانة طويلة، قد تمتد إلى ما بعد وفاة الأجيال الحالية، لذلك يصعب حساب وتقدير مثل هذه المفاسد عند اتخاذ القرار. لذلك فإن استخدام سعر الخصم قد يكون مفيداً في التوزيع الأمثل لموارد الجيل الحالي، أي خلال فترة حياته، ولكنها لا تصلح كمعيار لتوزيع الموارد بين الأجيال.

(1) Natural Capital and Sustainable Development, Constanza, R., and Daly, H., in : A Survey of Sustainable Development مرجع سابق

إن تحقيق العدالة بين الأجيال يحتاج إلى قانون للاستدامة يؤسس على استخدام الموارد، وكذلك الآثار البيئية لهذا الاستخدام. لذلك هناك اقتراح بنبذ المعيار الاقتصادي في هذه الحال، واستخدام مبدأ الاحتياط أو الاحتراس (The Precautionary Principle)، الذي يجب تطبيقه عندما يكون الضرر البيئي المتوقع كبيراً. وهذا يعني تجاوز آلية السوق إلى آليات المجتمع، بقيمه ومقاصده ومؤسساته.

عدالة التوزيع بين الأجيال لا معنى لها إن لم تتحقق في إطار الجيل الواحد، مما يثير، في إطار رأس المال الطبيعي، أسئلة تتعلق بحقوق الملكية بين العام والخاص لهذه الموارد. فمثلاً، من يملك حق ملكية الموارد الجينية والسمكية والمياه؟ إن الفقراء يعتمدون كثيراً على الملك المشاع من الموارد، لذلك هم الأكثر تضرراً من التلوث البيئي، ومن ثم فإن تحقيق مجتمع أكثر عدالة يتضمن مقاومة سوء استغلال الملاء النافذ، من الأفراد والهيئات والمنظمات، للموارد الطبيعية.

هناك أيضاً مشكلة التقييم بين آلية السوق وآليات المجتمع، فتقييم الضرر البيئي، مالياً عبر آلية السوق، قد يعتمد كثيراً على من يقع ذلك الضرر، حيث يبخس الضرر الواقع على الفقراء، ويثمن ذلك الذي يعانیه الأغنياء، بينما قد تعطي آليات تقييم أخرى، تعبّر عن قيم المجتمع، أوزاناً أكبر للأضرار الواقعة على الفقراء. ثم هناك المشكلة الأكبر المتعلقة بكيفية تسعير البيئة الطبيعية، بكل تنوعها الحيوي ونظمها الإيكولوجية، وما إذا كانت آلية السوق تستطيع القيام بمثل هذا التقييم، فللبيئة قيمة ذاتية، بجانب كونها مصدر موارد اقتصادية.

4.3- الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة:

هذا البعد تمثله اجتهادات علماء مدرسة التنمية الإنسانية المستدامة، التي ذكرنا طرفاً منها سابقاً، والتي تعني بتوفير الحاجات الأساسية للفقراء، باعتبارها أولويات التنمية. يلخص العالم الباكستاني الراحل (محبوب الحق) أهم سمات هذه المدرسة في الآتي: ⁽¹⁾

⁽¹⁾ The Human Development Paradigm. Mahbub ul Haq, in : A Survey of Sustainable Development. (مرجع سابق)

1- **العدالة (Equity):** يحتاج إليها حتى لا تحد التنمية من خيارات بعض أفراد المجتمع، والمهم هو العدالة في الفرص، وليس بالضرورة في النتائج. وترى هذه المدرسة أن الوصول إلى الفرص الاقتصادية، والسياسية، هي من حقوق الإنسان الأساسية، مما قد يعني تغييراً جذرياً في هيكل القوة (Power) في المجتمع، فالأصول المنتجة قد تحتاج إلى إعادة توزيع، كما في سياسات الإصلاح الزراعي، والسياسات المالية قد تصبح ضرورية لإعادة توزيع الدخل لتحقيق عدالة أكبر، ونظم التمويل قد تحتاج إلى إصلاح، بحيث يمكن الذين ليست لهم ثروات مادية من الحصول على تمويل، والنظم السياسية قد تحتاج إلى نشر الديمقراطية، حتى لا تتركز السلطة في أيدي الأثرياء، ولابد من ضمان حقوق الأقليات، والنساء، وغير ذلك من المستضعفين، والمعزولين اجتماعياً.

2- **الاستدامة (Sustainability):** تعني ضمان أن فرص الناس سوف تكون متاحة عبر الأجيال، مما يعني حفظ كل رؤوس الأموال، الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والمادية. ولا يقصد بالحفظ إبقائها على هيئتها الأصلية، ولكن بمعنى حفظ قدرتها على إنتاج الحياة الطيبة للناس، على الدوام. كذلك لا ينبغي حفظ المستوى الحالي من الفقر لأنه لا يمكن استدامة حفظه على المدى البعيد، لذلك وجب إعادة توزيع الثروات والموارد من الدول الغنية إلى تلك الفقيرة.

3- **الإنتاجية (Productivity):** المطلوب الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال الإنساني، وحفظ بيئة الاقتصاد الكلي بما يناسب إشباع الحاجات الأساسية للإنسان. إن رفع إنتاجية الناس من خلال التعليم وإكساب المهارات لهو استثمار مهم ومنتج لصالح المجتمع، ولكن لا ينبغي النظر إلى ذلك باعتباره مجرد وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي.

4- **التمكين (Empowerment):** ويشمل الديمقراطية السياسية، والتحرر من القيود والتحكم الاقتصادي المفرط، ولا مركزية القوة والسلطة، بحيث يستطيع كل الناس المشاركة، بصورة ذات معنى، وإشراك كل فعاليات المجتمع المدني في صناعة وإنفاذ القرارات. مبدأ التمكين يأخذ مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة إلى مدى أبعد من مجرد إشباع الحاجات الأساسية، باستيعاب حقوق الإنسان في المجالات السياسية، والاجتماعية، والثقافية.

5.3- المبادئ العامة للتنمية المستدامة:

- 1- الاندماج: لابد من ضمان أن القرارات الاقتصادية تتضمن وعياً بآثارها البيئية والاجتماعية، والعكس صحيح.
- 2- التدبير: ينبغي إدارة البيئة والاقتصاد لمصلحة الأجيال الحاضرة، والمستقبلية.
- 3- الشراكة في المسؤولية: لابد أن يتحمل جميع أفراد المجتمع، تضامنياً، المسؤولية في المحافظة على البيئة الطبيعية، والاجتماعية.
- 4- درء المفساد: ينبغي تطوير القدرة على تأويل القرارات، والسياسات، والبرامج، فمنع أو نخفف آثارها السالبة على الاقتصاد، والبيئات الطبيعية والاجتماعية.
- 5- الحفظ: ينبغي حفظ العمليات البيئية الأساسية، والتنوع الحيوي، وكل الأنظمة البيئية التي تعتمد عليها حياتنا، وكذلك حصد الموارد المتجددة، بالقدر الذي يحفظ تجددتها على الدوام، وأن نعتمد الحكمة والكفاءة في استخدام مواردنا المتجددة، وغير المتجددة.
- 6- تقليل النفايات: ينبغي بذل الجهد في تقليل النفايات، وإعادة استخدام وتدوير ما ينتجه المجتمع.
- 7- تعزيز القدرات: ينبغي تعزيز إنتاجية مواردنا الطبيعية على الدوام من حيث القدرات، والنوعية، والسعة.
- 8- إعادة العمران والإصلاح: ينبغي الاجتهاد في إعادة إصلاح وعمارة ما فسد من بيئتنا.
- 9- الابتكار العلمي والتقني: ينبغي الاجتهاد في البحث، والتطوير، والتوظيف لتقنيات تحقق النمو الاقتصادي، وتحفظ بيئتنا الطبيعية، والاجتماعية.
- 10- المسؤولية العالمية: ينبغي أن نفكر عالمياً، بينما نعمل محلياً، فليس هناك حدود سياسية، أو جغرافية، لنظامنا البيئي. هناك حاجة إلى التعاون داخل كل دولة، وبين الدول، للإسراع في دمج الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، في اتخاذ القرار، وتطوير الحلول الشاملة، والعادلة للمشاكل.

6.3- موجّهات التنمية المستدامة:

- 1- الاستخدام الأمثل للموارد: ينبغي تشجيع، ودعم، تطوير، وتوظيف، نظم للتسعير المناسب للموارد، وإدارة الطلب، وتخصيص الموارد، مع توظيف آليات الثواب والعقاب، لتشجيع الاستخدام الأمثل لها، واستصحاب التكلفة البيئية، والاجتماعية للقرارات التنموية.
- 2- المشاركة الشعبية: لابد من إنشاء المنابر الشورية المناسبة، بما يشجّع كل المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرار، وإنفاذه، من خلال تدافع الآراء الحرة، والمجادلة بالحسنى.
- 3- خفض الجناح والاحترام: لابد من الوعي بأن جميع المواطنين شركاء في بيئة عامة، بأبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والطبيعية. لذلك يصبح من الضروري تفهم واحترام اختلاف الآراء، واحترام قيم الناس، وتقاليدهم، وطموحاتهم، حتى تتحقق إدارة عادلة للموارد المشتركة.
- 4- الوصول إلى المعلومات الكافية: ينبغي تشجيع، ودعم تطوير، وتجويد، القاعدة المعلوماتية لبيئتنا الطبيعية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتمكين المواطنين، والعدل بينهم في فرص الوصول، في الوقت المناسب، إلى تلك المعلومات.
- 5- عمليات التخطيط واتخاذ القرار المتكاملة: ينبغي تشجيع، ودعم، عمليات القرار، والتخطيط، المفتوحة والمحقة للتكامل بين القطاعات، وذات الفعالية، والتوقيت المناسب، والمستصحية لآثارها بعيدة المدى.

7.3- دور الفرد في التنمية المستدامة

- 1- الوعي بمفهوم الاستدامة كفكرة جديدة قد تؤدي إلى حلول للمشاكل الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، المستعصية على الحلول التقليدية.
- 2- الاقتناع بأن الاستدامة هدف مهم وممكن، على المستوى الشخصي، وعلى مستوى المجتمع المحلي، وعلى مستوى الولاية، فالدولة، فالعالم.
- 3- تكوين حد أدنى من الفهم لفكرة التنمية المستدامة، وكيف تتفاعل الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، البيئية.

- 4- تكوين التزام شخصي بالعمل لتحقيق التنمية المستدامة، والقيام بالتكيف، والمساهمة في إحداث التغيير المطلوب لتحقيقها.
- 5- القيام بالتغيير المطلوب في نمط الحياة الشخصي، الذي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة، سواء في المنزل أو العمل.
- 6- تطوير مهارات التحليل الناقد، والتعود على المشاركة في شورى القرار، سواء على مستوى الحي، أو المدرسة، أو العمل، أو أي منابر أخرى للشورى.
- 7- المبادرة إلى تنويع مهارات وخبرات العمل المطلوبة للمشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة.
- 8- تعلّم كيف تنظر إلى الأمور في أبعادها العالمية بعيدة المدى، بدلاً عن المنظور الشخصي الضيق، وشجّع الآخرين على القيام بذلك.

8.3- علم الاستدامة

الآن وقد فرغنا من تبيان أهم القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، نختم هذا الجزء من البحث بالتطور المعرفي الأهم في قضيتنا، ألا وهو علم الاستدامة. ديسمبر من عام 2000م شهد ميلاد وثيقة هامة أصدرها عدد كبير من أميز علماء الغرب من مختلف النحل العلمية، وأسموها "علم الاستدامة"(Sustainability Science) . ويمكن تلخيص أهم محاور الوثيقة كالآتي: ⁽¹⁾

إن المسار الحالي للتنمية في العالم لا يمكن استدامته، فالجهود التي تبذل للوفاء باحتياجات الأعداد المتزايدة من البشر في عالم مترابط، ولكنه يتسم بعدم المساواة وهيمنة الإنسان، تهدد النظم الضرورية الداعمة للحياة في الأرض. إن التحديات البالغة التعقيد التي تنتظر البشرية، تنذر بها التفاعلات التي تتم اليوم في التغيرات المناخية العالمية، والتحويلات الهائلة التي تجري في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية.

إن الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الضرورية، مع المحافظة على النظم التي تدعم الحياة على الأرض، تقتضي التسريع، على مستوى العالم، لعملية الانتقال البطيئة نحو التنمية المستدامة. إنّ هناك استجابة

⁽¹⁾ Sustainability Science, Kates, R.W., et al. (2000), Belfer Center for Science & International Affairs, Harvard University, U.S.A.

مقدرة لهذا التحدي من قبل المجتمع العلمي في مختلف أنحاء العالم، ومن مشارب علمية شتى. هذه الجهود العلمية الداعمة للانتقال إلى التنمية المستدامة تقود إلى بزوغ مجال علمي جديد هو "علم الاستدامة".

إن علم الاستدامة يركّز على التفاعل الديناميكي بين الطبيعة والمجتمع. إن الفهم المطلوب ينبغي أن يستوعب التفاعل بين العمليات الشاملة على مستوى العالم (Global Processes)، والخصائص الإيكولوجية، والاجتماعية، لأماكن وقطاعات بعينها. إن الطبيعة الإقليمية للكثير مما يود علم الاستدامة توضيحه، تعني أن الأبحاث المعنية عليها أن تتعلم كيف تدمج تأثيرات العمليات المفتاحية (Key Processes) عبر مداها، من المحلي إلى الدولي. كذلك تمس الحاجة إلى إحراز تقدم أساسي في قدرتنا على فهم جملة من القضايا، مثل سلوك النظم المعقدة ذات التنظيم الذاتي (Self-organizing Systems)، ونوع الاستجابات التي تأتي من نظام (الطبيعة- المجتمع) للضغوط المتعددة، والمتفاعلة، والخيارات المتاحة لتوليف طرق متعددة للمعرفة، والتعليم، بحيث يستطيع أفراد المجتمع، بأجندتهم المختلفة، العمل في تناغم تحت ظروف تتميز بعدم اليقين (Uncertainty)، وقلة المعلومات.

لابد من تركيز اهتمام البحث العلمي على حقيقة السمة التفاعلية بين المجتمع والطبيعة وقدرة المجتمع على قيادة هذه التفاعلات في مسارات مستدامة. لذلك فإنّ الأسئلة التالية تمثل الأسئلة الضرورية التي ينبغي أن يبدأ بها علم الاستدامة:

- 1- كيف يمكن للتفاعلات الديناميكية بين المجتمع والطبيعة؛ بما في ذلك التخلّفات (Lags)، والقصور الذاتي (Inertia)، أن تُستوعَب بصورة أفضل في النماذج والتصورات الناشئة، التي تدمج النظام البيئي، والتنمية الإنسانية، والاستدامة؟
- 2- كيف تؤدي الاتجاهات (Trends) بعيدة المدى، في البيئة والتنمية، بما في ذلك الاستهلاك والسكان، إلى إعادة تشكيل التفاعلات بين الطبيعة والمجتمع بطرق ذات علاقة بالاستدامة؟
- 3- ما الذي يحدد القابلية للانهييار (Vulnerability)، أو التكيف والارتداد (Resilience)، في النظام (الطبيعي- الاجتماعي)، في أماكن بعينها، ولأنواع محددة من النظم البيئية، والحياة البشرية؟

4- هل يمكن تعريف حدودٍ وعتباتٍ فارقةٍ ذات مغزى علمي، بحيث تعمل كنظم إنذار مبكرٍ فعالٍ للشروط التي إذا تم تجاوزها تزداد بشكل كبير مخاطر تعرض النظم (الاجتماعية- الطبيعية) لتدهور جذّي (Serious Degradation)؟

5- ما هي نظم بنيات الحوافز (Incentives Structures) - بما في ذلك الأسواق، قواعد السلوك الأخلاقية، القوانين والمعلومات العلمية- التي تستطيع أن تحسّن، بصورة فعّالة، القدرة الاجتماعية على توجيه التفاعلات بين المجتمع والطبيعة نحو مسارات أكثر استدامة؟

6- كيف يمكن دمج أو تمديد نظم العمل (Operational Systems) اليوم في مجال المراقبة والتقارير للأوضاع الاجتماعية والبيئية بحيث تستطيع توفير موجهات أكثر نفعاً في جهود الانتقال نحو الاستدامة؟

7- كيف يمكن دمج المناشط العلمية المستقلة اليوم - تخطيطاً، وإشرافاً، وتقويماً - في نظم من أجل الإدارة التكيفية (Adaptive Management) والتعلّم الاجتماعي (Societal Learning)؟

ونختم الورقة بالقول بأن علم الاستدامة الضروري لمخاطبة القضايا التي تثيرها هذه الأسئلة يختلف إلى حد كبير في بنيته ومناهجه ومحتواه عن العلم الذي نعهده اليوم.

9.3- مآزق النموذج الدنيوي

الآن وقد أعطى النموذج الدنيوي الغربي كل ما عنده من مصالح، وألقى بكل ما في جوفه من مفسد، فانتفع جمٌّ غفير من الناس بتلك المصالح، ويشقى الآن كل كائن حي في البر والبحر بتلك المفسد، فإن النموذج ودعائه في مآزق حقيقي؛ ويمكن تلخيص المآزق في الآتي:
أولاً؛ أصبحت المفسد التطبيقية للنموذج راجحة على المصالح، ولم يعد هناك بد من درء تلك المفسد، كما بينا في الصفحات السابقة من هذا البحث.

ثانياً؛ ليس من الممكن درء تلك المفسد دون التضحية بالكثير من مصالح المأ المترفين المفسدين ممن مكّن لهم النموذج في الأرض، وتلك تضحيات دونها المهج والأرواح.

ثالثاً؛ الحلول المطروحة والمطلوبة، بمعطياتها المعرفية، والأخلاقية، والقيمية، تمثل نقيضاً للنموذج الدنيوي، ممثلاً في معطيات قلبه الصلب، التي تعرضنا لها في بداية هذا البحث، بحيث يستحيل التعاطي مع تلك الحلول في إطار النموذج الدنيوي.

إذن أين يمكن أن تتحرى البشرية مخرجاً لها من هذا المأزق خارج النموذج الدنيوي؟ لم يبق إلا خياراً واحداً، في إطار النموذج الكلي للظاهرة الاجتماعية، وهو النموذج التوحيدي، الذي يمثل الإسلام تجلياً التاريخي الأتم، فالى ذلك الخيار إذن.

الفصل الرابع

التنمية المستدامة: تأسيس مقاصدي

1.4- مقومات التنمية المستدامة في النموذج التوحيدي

نبدأ من حيث ينبغي أن يبدأ التأسيس، من المصدر الأول للعلم؛ القرآن الكريم، فنضع الإطار العام لنموذجنا التنموي من خلال آيات نحسب أنها تقي بالغرض، إن شاء الله؛ ثم تتبعاً لمنهجية القرآن الكريم، نقارب نموذجنا للتنمية المستدامة من خلال تشبيهه بمثال الشجرة الطيبة، التي تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها. بعد ذلك نوغل في التحليل النظري بمنهجية نستلهم بعضاً منها من منهجية الوظائف والقدرات للعالم (Amartya Sen)، التي أشرنا إليها في مطلع هذا البحث. أود أن أؤكد على أن ما يعرض فيما نستقبل من صفحات هي مجرد أفكار ابتدائية في موضوع هو في غاية الصعوبة والتعقيد، ونبني على ما توصلنا إليه من نتائج في أبحاث سابقة أشرنا إليها، ولا نكررها. نبدأ التحليل بالنموذج التوحيدي المعيار، الذي تتولد الظاهرة الاجتماعية التوحيدية فيه من خلال التفاعل الأولي بين المتغيرات الكلية الخمسة (الإيمان، العلم، النفس، المال، البنون)، ثم من بعد ذلك، بحسب الظروف، نقارب الواقع بإدخال متغيري الهوى والمتاع الدنيوي، لندرس ما يمكن أن يترتب على تفاعلها مع متغيرات النموذج التوحيدي من آثار بالغة الأهمية على المسار التنموي التوحيدي.

العملية التنموية في مجملها مقاصد (Goals)، ووسائل (Means)، ومحددات (Constraints)؛ فالمقاصد تتعلق بالحياة الطيبة التي يطمح مجتمع ما أن يحققها لأفراده، أي كانت مكوناتها ومستواها؛ وقد أثبت القرآن الكريم للكافرين طيباتهم في هذه الدنيا: (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ ﴿٢١﴾) (الأحقاف).

والوسائل هي جملة الترتيبات المجتمعية، والعمليات (Processes) الفردية والجمعية، التي يرى المجتمع أنها ما يلزم اتخاذه للسير قدماً نحو تحقيق تلك الحياة. والقيود هي تلك العوائق التي تقف في

طريق المسير نحو الهدف، والتي لا بد من أخذها في الاعتبار، فمنها ما يمكن إزاحته أو تجاوزه، لاسيما تلك التي من صنع البشر، ومنها ما يصبح محددًا للمسيرة التنموية كالسنن الإلهية؛ تشريعية وطبيعية. أما الاستدامة فهي حال يرجى أن تصبح سمة للمسيرة التنموية متى تحققت شروطها.

الآية القرآنية الجامعة لمقاصد ووسائل التنمية في النموذج التوحيدي قوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾) (النحل)، حيث جعلت الآية الحياة الطيبة مقصدًا نهائيًا يتوخاه المؤمنون في الدنيا والآخرة، ويعد الله تعالى بتحقيقه في الدارين، إن أخذ المؤمنون بالوسائل (الأسباب) اللازمة لذلك، وهي: الإيمان، والعمل الصالح. ويعضد هذا المعنى آيات أخر من القرآن كما في قوله تعالى: (قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٢﴾) وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾) (طه).

إذن المقصد التنموي في النموذج التوحيدي هو الحياة الطيبة، كما في النموذج الدنيوي، وإن كانت مكونات هذه الحياة الطيبة تختلف في كثير من عناصرها بين النموذجين، حيث نسب الله تعالى طيبات الكافرين إليهم ونسب طيبات المؤمنين إليه تعالى. كذلك فإن النموذج التوحيدي يحدد، بصورة لا لبس فيها، الوسائل الواجب اتباعها ليتحقق مقصد الحياة الطيبة للمؤمنين في هذه الدنيا، ألا وهي: الإيمان والعمل الصالح. والحياة الطيبة هنا هي حال من الأمن والطمأنينة ورغد الرزق يعيشها الفرد في المجتمع المؤمن، ويتبارك كل شيء حتى بيئة الطبيعة، ويأمن الإنسان من الخوف على إيمانه ونفسه وماله وبنيه: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٢٢﴾) (النحل)؛ (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ ءَايَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۖ بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾) فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثَلٍ

وَشَيْءٌ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿٦٦﴾ ذَٰلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا ۖ وَهَلْ نُجْزِي إِلَّا الْكَافِرَ ﴿٦٧﴾ (سبا)؛ (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٦٨﴾) (الأعراف)؛ (وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّمَّنْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ ﴿٦٩﴾) (المائدة).

هكذا رتب الله تعالى الحياة الطيبة على الإيمان والعمل الصالح، ورتب الحياة الضنكة على الكفر والعمل الطالح حتى وإن صاحبها زيادة في المال والبنين: (أَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِّن مَّالٍ وَبَنِينَ نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ ۚ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٥٦﴾) (المؤمنون)؛ (فَلَا تَعْجَبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿٥٧﴾) (التوبة).

إذا علم المقصد، وتحددت الوسائل، فإن المهم هنا هو التركيز على الوسائل، وتجويدها، لأن الذي بيده وحده إيقاع المسببات على أسبابها، ضمن لمن يأتي بالأسباب على وجهها الصحيح (الإيمان، العمل الصالح) حصول النتيجة الموعودة: الحياة الطيبة. فإذا علمنا أن التنمية، في جوهرها، هي عمليات يتوسل بها المجتمع إلى تحقيق الحياة الطيبة، جاز لنا التركيز على الإيمان والعمل الصالح، باعتبارهما لب العملية التنموية، في النموذج التوحيدي. وسوف يتبين لنا من التحليل اللاحق أن الإيمان والعمل الصالح ينطويان أيضاً على مقاصد ووسائل، لكن الالتفات إلى النتائج قد يكون مفيداً لأسباب تقويمية، فنحتاج إلى مؤشرات للحياة الطيبة بحيث نتحقق من مدى تجويدنا للأسباب. (1)

القيود (Constraints) التنموية بعضها تشريعي، هي حدود الله، فلا ينبغي تجاوزها بحال: (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ۚ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٣٩﴾) (البقرة)، بل الشريعة هي الوجه والسياج الذي تسير في جنبتيه (الحلال، الحرام) التنمية. ثم هناك قيود طبيعية، هي سنن الله التي لا تجد لها تبديلاً ولا تحويلاً؛ فالموارد الطبيعية مثلاً، بعضها، كالمعادن، يوجد في الأرض بكميات محددة، ولا يمكن زيادتها، والموارد المتجددة، كالغابات، تجدد نفسها بنسب معينة، فإذا تم استهلاكها

(1) أنظر ترجيح الإمام الشاطبي عدم الالتفات إلى المسببات في الموافقات، ج 1، ص 193

بمعدلات أعلى من هذه النسب تناقصت، وهكذا. وأخيراً هناك كم هائل من قيود الأعراف، والتقاليد، والعادات، والقوانين، يضع البشر بعضاً منها إصراراً على أنفسهم، بمحض أهوائهم: (وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَلٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾) (النحل)؛ (فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٢٥﴾) (القصص)، أو توضع عليهم من قبل طواغيت البشر: (قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴿٢١﴾) (غافر).

إذا تحددت المقاصد (الحياة الطيبة)، والوسائل (الإيمان، العمل الصالح)، والمحددات (سنن تشريعية، سنن طبيعية، أعراف اجتماعية)، فإن الله تعالى قد كلّف كل مؤمن أن يبذل وسعه، إيماناً وعملاً صالحاً: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) (البقرة).

استدامة الحياة الطيبة والتنمية المحققة والحفاظة لها أمر مرغوب ومطلوب، وفي إطار النموذج التوحيدي فإنّ الذي ضمن تحقق الحياة الطيبة، لمن توسل إليها بالإيمان والعمل الصالح، شرط دوام هذه النعمة بمداومة المكلفين على شكرها، والصبر والتواصي على الثبات على ذلك: (ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعَمَهُ أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ۖ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٢﴾) (الأنفال)؛ (وَإِذْ تَأَذَّرَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧٧﴾) (إبراهيم).

هكذا تتحدد العناصر التحليلية للنظرية التنموية في النموذج التوحيدي؛ مقاصد ووسائل وقيود ووسع تكلفي واستدامة مشروطة؛ ولم يبق إلا توظيف هذه الأدوات التحليلية في تبيان معالم تأسيس نظرية التنمية المستدامة على مقاصد الشريعة الإسلامية. لكن قبل ذلك نقارب النموذج التحليلي بمثال من القرآن الكريم، هو مثال الشجرة الطيبة.

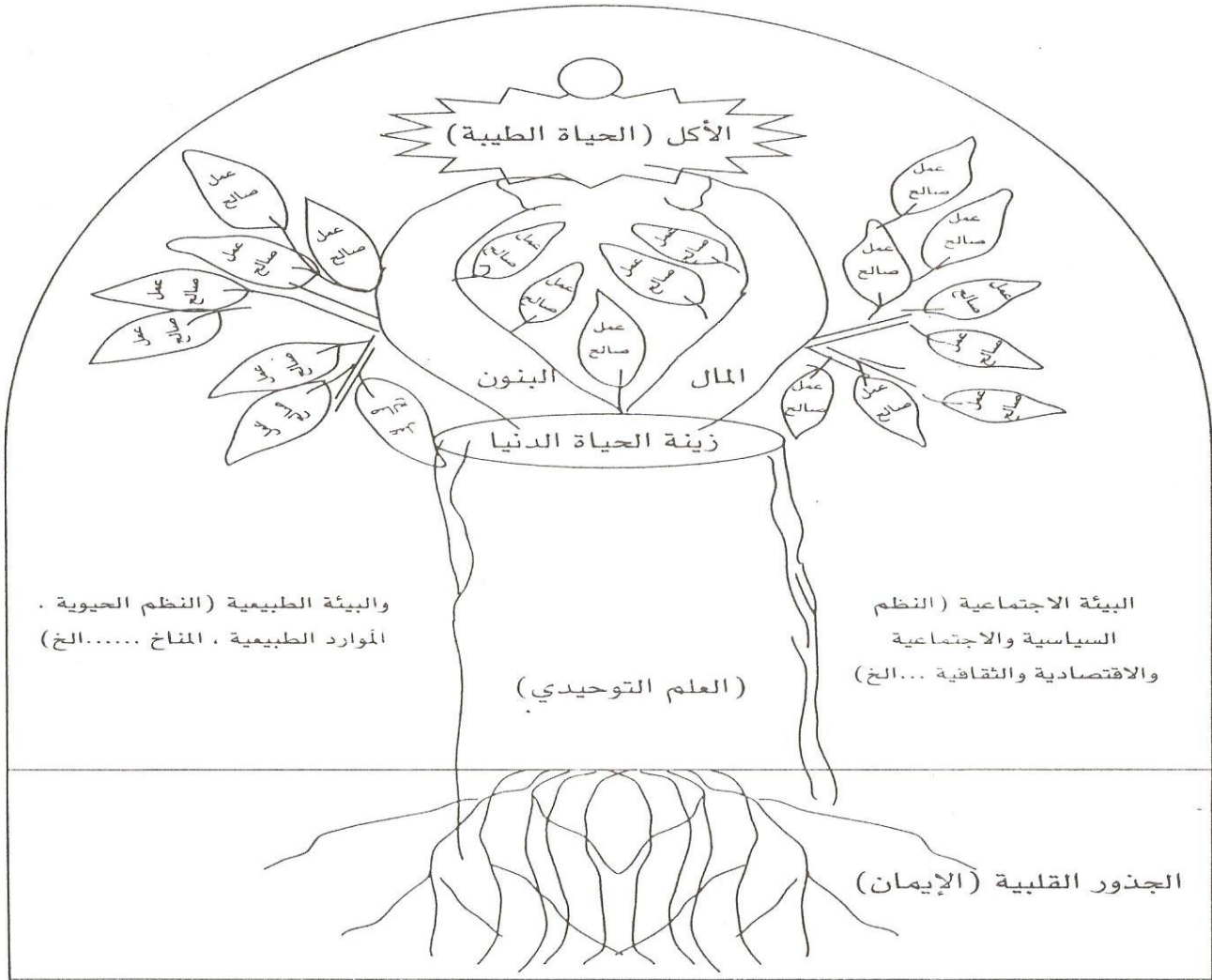
2.4- نموذج الشجرة الطيبة التنموي

نموذج الشجرة الطيبة التنموي، الذي يعبر عنه الشكل في الصفحة التالية، استلهمنا فيه قول الله تعالى: (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ ﴿٦٤﴾ تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٦٥﴾)) (إبراهيم). يذكر ابن جرير الطبري في تفسيره أن الكلمة الطيبة في هذه الآية اختلف في المقصود بها المؤولون، ولكن لم يخرج تأويلهم لها عن أنها الإيمان أحياناً؛ أو المؤمن وعمله الصالح أحياناً أخرى، حيث الإيمان في القلب هو الأصل الثابت والعمل المرفوع إلى الله هو الفرع الممتد في السماء؛ والشجرة الطيبة هي النخلة (تفسير الطبري، ج13). بالنسبة لنا فإن كل هذه الاجتهادات تتناسب مقصودنا، ويمكن استيعابها في إطار النظرية التنموية للنموذج التوحيدي.

الشجرة الطيبة، قبل أن تصبح شجرة، لابد أنها كانت بذرة تم اختيارها بعناية، وكذلك اختيار تربتها التي بذرت فيها، وتم تعهد البذرة والتربة بالعناية والرعاية من حيث الماء والغذاء. وبعد خروجها إلى ظاهر الأرض، أصبحت البذرة شجيرة لها جذور وساق وأوراق، وهناك رباط عضوي بين كل هذه المكونات للشجرة، وبينها وبين بيئتها الطبيعية والاجتماعية. فالبيئتان الطبيعية والاجتماعية لابد أن تكونا بيئتين ملائمتين تماماً لاحتياجات نمو هذه الشجرة الطيبة، فلا يعتدي عليها الناس بالقطع أو الحرق، أو بتلويث البيئة الطبيعية من حولها بالمبيدات والكيماويات الضارة، بل يمدونها بالماء والغذاء ويزيلون عنها الحشائش ويمنعون عنها الرعي الجائر. ولابد للبيئة الطبيعية من أن تكون مكتملة العناصر الغذائية اللازمة لنمو الشجرة، وأن تكون الأمطار أمطار خير وبركة لا أمطاراً حمضية...الخ.

هكذا تتكامل الشجرة الطيبة مع بيئاتها الطيبة ويبدأ النمو طويلاً حتى تصل أعلى مداها، وتتواصل التنمية فيها فيغظ الساق، وتتكاثر الجذور وتضرب في باطن الأرض، وتتكاثر الأغصان والأوراق، وتتشابك. وتأتي مرحلة النضج فتتوالى المنافع الطيبة من الشجرة، ظل ظليل، ومنظر جميل، ويتوج كل ذلك بأكل طيب يتوالى على الدوام كلما حان موسم الإثمار. فنموذج الشجرة الطيبة هذا هو مثال للتنمية المستدامة، فناسب أن نشبه بهي ما نحن بصدد في هذا الموضوع.

نموذج الشجرة الطيبة التنموية



العملية التنموية في النموذج التوحيدي تنشأ عن التفاعل بين المتغيرات الأساسية المكوّنة للظاهرة الاجتماعية التوحيدية، وهي: الإيمان، النفس، العلم، المال، البنون. لذلك مثلنا للأصل الثابت في الشجرة بالنفس والإيمان، فالنفس هي التربة الصالحة التي تجدر فيها الإيمان ثم تشعب أخلاق تقوى، والعلم، في دوريه العقدي والوظيفي، هو الساق التي تربط بين الجذور والفروع، والمال والبنون هما الفرعان الرئيسان اللذان تنبثق منهما الأغصان والأوراق؛ ويمكن النظر إلى الأغصان باعتبارها مؤسسات المجتمع، والأوراق هي العمل الصالح المتمدد في البيئتين الطبيعية والاجتماعية. نتيجة هذه العملية التنموية هي الأكل الطيب الذي يدوم بدوام هذا التفاعل.

3.4- التحليل النظري للنموذج التنموي التوحيدي

النتيجة الأساسية التي توصلنا إليها في مقدمة هذا الجزء من البحث هي أن التنمية المستدامة في إطار النموذج التوحيدي يتركز التنظير فيها على مستوى الأسباب (Formal Theories)، والتي تلخصت في الإيمان والعمل الصالح، ليتحقق المسبب المقصود وهي الحياة الطيبة. ولكن ذكرنا أن التنظير على مستوى المقصد النهائي (Substantive Theories) نحتاج إليه أيضاً لأسباب تقييمية (Evaluation).

مجتمع التوحيد الخالص (المعيار) يتأسس ابتداءً على التفاعل بين المتغيرات الكلية الضرورية، وهي: الإيمان، النفس، العلم، المال، البنون، ثم على بقية التفاعلات الجزئية المنبسطة في كل تفاصيل الظاهرة الاجتماعية التوحيدية. الدلالة المفاهيمية لهذه المتغيرات فصلناها في مقدمة هذا البحث فلا نخوض فيها. ولأن هذه المتغيرات الخمسة هي أصول الظاهرة الاجتماعية التوحيدية، أي التي تدخل في السلم كافة، فقد أصبحت بذلك أصل المصالح الشرعية؛ الضرورية والحاجية والتحسينية، فاستحقت أن تكون الكليات الخمس الشهيرة التي تتأسس عليها مقاصد الشريعة الإسلامية. ولكن التفاعل بين هذه المتغيرات في إطار الجماعة من المؤمنين، في الزمان والمكان، يقتضي قيام مجتمع التوحيد بترتيباته ونظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فأضحى بذلك حفظ نظام المجتمع ككل وسيلة ضرورية لحفظ أجزائه المكونة له. وقد قلنا إن الدين، إن كان طرفه الأعلى هو الوحي الذي تكفل الله تعالى بحفظه، فإن الدين في طرفه الأدنى هو جملة كسب المؤمنين من التدين، إيماناً بالله تعالى وفقها في نصوص الوحي، وعملاً صالحاً في زينة الحياة الدنيا بمقتضى ذلك الإيمان وذلك الفقه، أفراداً وجماعة. إذن الدين في طرفه الأدنى هو مجتمع التوحيد المعني بالحفظ في مقاصد الشريعة الإسلامية، وحفظه

لن يكون فقط بجهد الأعداء من الخارج، ولكن أيضاً بحفظ أصل نظمه الجزئية المكونة له من الداخل، وضمان أنها تعمل على أساس التوحيد، على الدوام. إذن لدينا خمسة أصول مقاصدية تتعلق حفظها بالفرد المؤمن ابتداءً: الإيمان؛ النفس؛ العلم؛ المال؛ البنون؛ ليتحقق توحيده وتطيب حياته، ثم أصل ضروري سادس يتجاوز الفرد إلى الجماعة، وهو مجتمع التوحيد. إن المتغيرات الخمسة، وإن كانت هي المؤسسة للمجتمع ابتداءً إلا إنه لا يتكون من مجموعها، بل هو أكبر منها، فاستحق أن يكون حفظه ضرورياً من باب ما لا يتم الواجب إلا بهي فهو واجب.

هناك علاقة تلازم بين الاستدامة والحفظ، فما لا يمكن حفظه لا يمكن استدامته، فالحفظ شرط ضروري للاستدامة ولكنه ليس بكافٍ، إذ هناك ما يمكن المحافظة عليه ولكن رغم ذلك لا يدوم لأمر خارجة عن الحفظ تتعلق بطبيعة ذلك الشيء. لكن الاستدامة شرط كافٍ للحفظ وليس بضروري، فحيث ما تحققت الاستدامة تحقق الحفظ.

المتغيرات التي من طبيعتها الزيادة أو النقصان، كمّاً أو كيفاً، يستحيل حفظها دون نموّها وتتميتها، بالقدر الذي يؤدي إلى الزيادة أو يمنع من النقصان. فإذا امتد ذلك عبر الزمان تحقق المعنى العلمي للاستدامة، إذ هي في حدها الأدنى تعني عند ذوي الاختصاص عدم التناقص عبر الزمان-Inter (temporarily Non-declining).

المتغيرات التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية التوحيدية وأصول المقاصد الشرعية من طبيعتها الزيادة والنقصان، كمّاً وكيفاً. فالإيمان يزيد بالعمل الصالح وينقص بنقيضه؛ والنفس، كمّاً، تزيد بالتوالد وتنقص بالموت، وتزيد، نوعاً، في هداها وتقواها بالتركيز وتنقص بالدس؛ والعلم يزيد بالتقوى والبحث العلمي، وينقص بنقصانهما؛ والمال يزيد بالإنتاج وبالربح وبالصدقة؛ وينقص بالخسارة والربا والاستهلاك؛ والبنون يزيد وينقص بحسب اعتبار مكوناته، فعدد الأسر الشرعية يزيد بالزواج وينقص بالطلاق، والأبناء يزيدون بالتوالد وينقصون بالموت، والعلاقات الاجتماعية تقوى بالمودة والرحمة والمحبة وبوصل كل ما أمر الله بهي أن يوصل، وتضعف بالشح والكبر والحسد ويتقطع الأرحام... الخ.

يترتب على ما سبق أن المتغيرات التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية التوحيدية والمقاصد الشرعية يستحيل حفظها دون نموّها وتتميتها. إذن مجتمع التوحيد(الدين) يستحيل حفظه علي الدوام

دون تنمية مستدامة، وهي النتيجة المطلوبة لننطلق منها إلى موضوع بحثنا: تأسيس التنمية المستدامة على مقاصد الشريعة الإسلامية.

خلصنا في نهاية تأسيسنا الأولى للإطار العام للنظرية التنموية في النموذج التوحيدي إلى أن عناصرها التحليلية التي اتضحت لنا حتى الآن تحددت في المقاصد والوسائل والقيود والوسع التكلفي والاستدامة المشروطة. وقد استبعدنا من التحليل في الوقت الراهن مقصد الحياة الطيبة لأسباب ذكرناها في حينها. الآن ننتقل في عملية البناء النظري إلى تحليل كل عنصر من عناصر النظرية ثم نقوم بتجميعها في نموذج تحليلي كلي في نهاية المطاف. وأرجو أن أذكر بأننا هنا لسنا بإزاء الخوض في تفاصيل تحليلية، وإنما فقط نؤسس لبرنامج بحث علمي يسع أمة من الباحثين في مختلف التخصصات، إن وفق الله تعالى إلى صواب الفكرة وجدوى المشروع البحثي.

1.3.4- فضاء العمل الصالح

فضاء العمل الصالح في النموذج التوحيدي هو فضاء زينة الحياة الدنيا (المال، البنون) حيث التكليف الابتدائي بعبادة الله تعالى، إيماناً بهي إلهاً معبوداً ورباً محموداً، وعملاً صالحاً في زينة الحياة الدنيا، شكراً يزيد النعمة وبيديها. والعمل الصالح هو الذي يلحظ فيه المؤمن الراشد قصد الشارع ومراده. المؤمن الراشد، الساعي في جلب مصالحه ودفع المفسدات عن نفسه، في العاجل والآجل، هو الوحدة التحليلية الأساسية في نموذجنا الكلي هذا. فهو قد خلق في هذه الدنيا فرداً، وكلف فرداً، ويخرج منها فرداً، ويبعث يوم القيامة فرداً، ويحاسب عند ربه فرداً. هذا المؤمن الراشد تثبت في حقه جميع الصفات التي أثبتها له القرآن، ويكفي في ذلك قول الله تعالى: (وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِ عَالِمِينَ ﴿٥١﴾) (الأنبياء)؛ (وَأَعْلَمُوا أَن فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٥٢﴾) (الحجرات).

الأعمال الصالحة المعتبرة في نموذجنا هذا هي تلك التي تتجم عن التفاعل المولّد للظاهرة الاجتماعية التوحيدية، والذي يتم بين المتغيرات الضرورية الخمسة، الإيمان، النفس، العلم، المال،

والبنون. هذا التفاعل عليه مدار المصالح المعتبرة التي بها قوام الحياة في الدنيا والفلاح في الآخرة، فهي الدافع الحقيقي الذي يدفع كل مؤمن للعمل. والأعمال الصالحة الأخرى في فضاء العمل الاجتماعي إن هي إلا متمم للأصل المعتبر، وتكون أهمية المصالح التي فيها بمقدار أهمية دورها في تحصيل المصالح الناجمة عن التفاعل الأولي أعلاه.

الضرورات الحيوية (الجوع، العطش، العرى، الإضحاء، العنت الجنسي) تدفع المؤمن إلى الوفاء بمقتضياتها من زينة الحياة الدنيا (المال، البنون)، ولا يكون ذلك عادة إلا بعمل. والعلم، الذي توحد فيه الدور العقدي والدور الوظيفي، يبين آيات الله في المال والبنين، دليل إيمان بالله الواحد، ويبين النعمة فيهما، مصالح يطلبها المؤمن شكراً، والفتنة فيهما فيتجنبها رشداً. ثم يفصل هذا العلم الأحكام الشرعية الضابطة للعمل ليعمل المؤمن بمقتضاها جلباً لمصالحه، في العاجل والآجل، ويحدد هذا العلم نوع العمل الراشد ووسائله المؤسسية الأحكم، ووسائله الطبيعية الأفعل في تحقيق تلك المصالح. هذه جميعها حلقات من العلم الضروري لا تنفصم عراها دون أن تترك عجزاً كاملاً لدى المؤمن عن العمل الحضاري الراشد في زينة الحياة الدنيا. والإيمان المتجذر في النفس التي تزكت يدفع المؤمن الراشد لتحري قصد الشارع في المال والبنين فيقف عنده، استعصاماً من فتنة الشهوة فيهما. والعمل الصالح الذي تمّ والمصلحة التي تحققت، شكراً لله، يعود أثرهما على الإيمان فيزداد المؤمن إيماناً مع إيمانه، وتزداد النعمة وتدوم بأذن الله.

المتغيرات الضرورية المتفاعلة على المستوى الفردي الجزئي، يقابلها على المستوى الاجتماعي الكلي نظم جزئية (المعرفي، التربوي، المالي، الاجتماعي) تتفاعل داخلياً وفيما بينها ومع نظم جزئية أخرى مكملة لها، كالنظام السياسي، لتشكل في مجموع علاقاتها النظام الأتم لمجتمع التوحيد. ولأن من المستحيل تحليل جميع هذه التفاعلات الكلية في وقت واحد فإن المنهجية الأوفق هي تحليل العلاقات الداخلية لكل نظام جزئي منفرداً، والتأكد من أنه يعمل وفق النظام التوحيدي الأشمل. وبلي ذلك تحليل العلاقات البيئية للنظم الجزئية، ثم إن تيسرت وسائل التحليل أن ينظر في العلاقات البيئية مجتمعة في إطار النظام الاجتماعي التوحيدي الشامل.

إن الذي يضمن لنا التناغم (Consistency) بين جميع النظم الاجتماعية الجزئية الضرورية المكونة للنظام الاجتماعي الكلي هو تأسيسها في جميع تفاصيلها على مقاصد الشارع التي هي مقاصد المؤمن

الراشد. إن الشريعة وضعت لمصالح العباد في العاجل والآجل، ولكن العباد خلقوا لحكمة كلية هي عبادة الله التي أصلها إيمان وعمل صالح، مادته الابتدائية زينة الحياة الدنيا، وثمرته الشكر على تلك النعم. فالشكر هو القيمة الأخلاقية العملية والمقصد الأعظم الذي يتجلى من خلاله إيمان المؤمن في فضاء العمل الصالح، وهو القانون الكلي الضامن لحفظ نظام المجتمع التوحيدي واستدامته. وتحت قانون الشكر تتدرج جميع قيم التقوى الأخلاقية العملية الأخرى مثل الصبر والعدل والإحسان والصدق والأمانة... الخ، فهي تعمل في نظام المجتمع لينتهي أمره إلى حال من الشكر، يزيد النعمة ويديمها (الحياة الطيبة). وإذا كان الشكر ينطوي على علم وحال وعمل، فإن الجانب العملي يعني أن يبنّي العمل على مقصد تحقق الحكمة من النعمة. فلا بد إذن من أن تطرد حقيقة الشكر في جميع النظم الجزئية فتوحد بينها.

إن الله تعالى قابل بين الإيمان والكفر، وبين الشكر والكفر، فعلمنا أن الشكر هو الإيمان العملي: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴿٢٠﴾) (الإنسان)؛ (إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴿٢٧﴾) (الزمر)؛ (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٢٧﴾) (إبراهيم)؛ (مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ ؕ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٢٧﴾) (النساء).

ويطرد هذا المعنى في جميع النظم الجزئية المقابلة للمتغيرات الضرورية، فالله تعالى يربط بين العلم وطلب الشكر: (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٠٨﴾) (النحل). وربط بين نعمة المال وطلب الشكر: (وَأَرْزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾) (إبراهيم)؛ (وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٣٠﴾) (الأعراف)؛ (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۚ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ ﴿١٥﴾) (سبأ). وربط كذلك بين البنين والشكر: (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۚ فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ ۚ فَلَمَّا

أَثْقَلَتْ دَعْوَا اللَّهِ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْنَا صَاحِبًا لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ (الأعراف). بل إن إبليس قد أخذ على نفسه عهداً أمام الله تعالى، وقد أذن له، أن يضل عباده في زينة الحياة الدنيا، فلا يجد أكثرهم شاكرين: (وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبَ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٢٠٤﴾ (الإسراء)؛ (ثُمَّ لَا تَجِدُ لَهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴿٢٠٥﴾ (الأعراف).

وإذا انخرم قانون الشكر على المستوى الفردي أو الجمعي فإن نقيضه يسود، وفي هذه الحال قد يُبتلى المؤمن بكل أو بعض العقوبات كالجوع والخوف ونقص من الأموال والأنفس والثمرات، والمطلوب تعبدًا أن يتجلى الإيمان في القيمة الأخلاقية العملية المكملة للشكر وهي الصبر. فالمؤمن الراشد يتقلب على الدوام بين الشكر والصبر في بلاء زينة الحياة الدنيا، لكن الأصل أن يظل في حال من الشكر على نعم الله حرصاً على استدامتها، وإن دخل في ابتلاء الصبر يعجل بالخروج منه بسؤال الله العافية وبأخذه بالأسباب الرافعة للبلاء. وصبر المؤمن على البلاء هو توفيق من الله تعالى: (وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ ﴿١٧٧﴾ (النحل)، فكان نعمة تستحق الشكر، فرجع الأمر كله إلى الشكر كما قال الإمام ابن قيم الجوزية في "مدارج السالكين". وينبغي أن نعلم أنه يكفي أن يظلم بعض أفراد المجتمع، كفرا بالنعمة، فيعم البلاء والفتنة الجميع، إن لم يقم منهم من يأمر الظالمين بالمعروف وينهاهم عن المنكر: (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢٥﴾ (الأنفال).

إن مجتمع المؤمنين الراشدين يقوم التنافس فيه على العمل الصالح، والمصارعة إلى الخيرات، والتسابق إلى مغفرة الله، والطمع في التفاضل في درجات الآخرة، فإن كان الله تعالى قد فضّل بعضهم على بعض في رزق الدنيا، فإن الآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلاً. وهكذا يتمدد المدى الزمني الذي يدخل في اعتبار المؤمن عند اتخاذ القرار، والترجيح بين الأعمال الصالحة، عند التزامه، ليشمل كلفة وفائدة عمله في الدار الآخرة. إن هذا الاعتبار يؤدي إلى نتائج في التحليل هي نقيض تلك التي يثبتها النموذج الدنيوي حيث المصالح العاجلة دائماً مقدمة على المصالح الآجلة، كما بينا في الأجزاء السابقة

من هذا البحث. لقد أثبتت النظريات الغربية في مجال الفعل الاجتماعي أنه كلما امتد المدى الزمني في التحليل كلما تحولت النتائج لصالح التعاون بين الناس بدلاً عن المنافسة، لأنه أجلب لمصالح الجميع (Win-win Outcomes)، وكلما أصبحت المصالح الآجلة أعظم من العاجلة، والتخطيط الاستراتيجي أجدى في تحصيلها. ونحن نجد أن فضاء العمل الصالح في النموذج التوحيدي هو فضاء التعاون على البر والتقوى.

إن مبدأ المؤمن الراشد، الذي يحكم أفعاله وأعماله مبدأ تعظيم الإيمان بتعظيم العمل الصالح، كأداة تحليلية تؤيده الكثير من الآيات، منها: (وَقَالُوا خُنْ أَخْطَرُ مَوْلَاً وَأُولَدَا وَمَا خُنْ بِمُعْذِبِنَ ﴿١٥﴾ قُلْ إِنْ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ هُمْ جَزَاءُ الضَّعْفِ بِمَا عَمِلُوا وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ ﴿٢٧﴾ (سبأ)؛ (إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٥﴾) (التغابن)؛ (أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ هَا سَابِقُونَ ﴿٢١﴾) (المؤمنون)؛ (وَلِكُلِّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ ﴿٢٨﴾) (البقرة)؛ (ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ ۖ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنَ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴿٢٢﴾) (فاطر)؛ (خَتَمَهُ مِمْسَكٌ ۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَفِسُونَ ﴿٢٦﴾) (المطففين).

لدينا إذن أربعة نظم اجتماعية جزئية أساسية ينبغي تحليلها لبط فضاء العمل الصالح فيها من خلال تتبع مقاصد الشارع في جميع تفاصيلها، ثم تحديد العمل الراشد المناسب لتحقيق تلك المقاصد. متغير العلم يعبر عن النظام المعرفي، ومتغير النفس يعبر عن النظام التربوي، ومتغير المال يعبر عن النظام المالي، ومتغير البنين يعبر عن النظام الاجتماعي. لكن متغير المال في القرآن يعبر عن نظام يمكن تقسيمه إلى نظامين منفصلين بصورة تسمح بتناول كل منهما بدراسة مستقلة ثم الجمع بينهما، وهما: الموارد الطبيعية (القناطير المقنطرة من الذهب والفضة، الخيل المسومة، الأنعام، الحرث)، والبيئة الداعمة لوجودها عموماً، ونطلق على هذا الجزء النظام البيئي؛ ثم النظام الاقتصادي ممثلاً في

التوظيف البشري للموارد الطبيعية (وما عملته أيديهم). إذن نحن بإزاء خمسة نظم جزئية هي: النظام المعرفي، النظام التربوي، النظام البيئي، النظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي. أرجو ملاحظة أن التنمية المستدامة في النموذج الديوي، التي استعرضنا أهم مكوناتها في القسم السابق من هذا البحث، مهمة بالتفاعل بين النظم الجزئية الثلاثة الأخيرة، النظام البيئي، النظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي. كذلك فإنّ مفاهيم رأس المال الطبيعي، الاجتماعي، الإنساني، الذاتي، ورأس المال المصنوع كلها يمكن استيعابها في النموذج التتموي التوحيدي إن ثبتت لها قيمة تحليلية.

قد يطرأ سؤال هنا عن متغير الإيمان وما إذا كان يستقل بنظامه العقدي الجزئي كبقية المتغيرات، والإجابة هي أننا افترضنا الإيمان دالة في بقية المتغيرات (النفس، العلم، المال، البنون)، فهو إذن لا يستقل عنها بنظام، بل تغيراته تفسرها تفاعلات وتغيرات تلك المتغيرات. ولكن الإيمان كمتغير يستقل بحفظه عنها، إذ يمكن التضحية بالنفس والمال والولد في سبيل حفظ الإيمان.

إذا كانت النظم الجزئية الضرورية المكونة للمجتمع التوحيدي هي أربعة، أو خمسة إذا فصلنا النظام المالي إلى بيئي واقتصادي، فقد أكدنا أن نظام المجتمع الكلي الذي يوحدنا يزيد على مجموعها، وحفظ أحادها لا يغنى عن حفظه، بينما حفظه ضروري لحفظها. ومجتمع التوحيد هو الدين بمعناه الشامل، في طرفه الأدنى، وهو بهذا الاعتبار يضم النظام السياسي بكل مكوناته، ودوره أن يعين النظم الجزئية الضرورية الأربعة على أن تعمل في اتساق داخلي وبيئي. إذن لزم أيضاً بسط النظر المقاصدي في تفاصيل النظام السياسي المساعد لضمان أن يلعب دوره التنسيق بكفاءة تامة، والمدخل هنا سوف يتعلق بالمصالح العامة والعمل الصالح الكفائي.

هكذا ينبسط العمل الصالح في كافة النظم الجزئية وفي تفاعلاتها البينية وفي النظام الكلي، والمطلوب اجتهاد كثيف لإنتاج علوم في مجال السنن الحاكمة لزينة الحياة الدنيا باعتبارها مادة المقاصد، وإنتاج علوم في مجال الفعل الاجتماعي الراشد ومؤسساته باعتباره وسيلة تحقيق المقاصد، وبالطبع مواصلة الاجتهاد في مجال الأحكام الفقهية باعتبارها العلم الذي يبين حكم الشارع في الأفعال المختلفة، سواء كانت أحكام تكليف أو أحكام وضع، وهو العلم الذي يضمن أن تسير حركة المجتمع نحو تحقيق المقاصد على الصراط المستقيم.

ونختم بالسؤال المهم في هذا المقام وهو كيفية معرفة مقاصد الشارع في هذه النظم الجزئية وفي النظام الكلي؟ ذكر الإمام الشاطبي في موافقاته مجموعة من الطرق التي بها تعرف مقاصد الشارع، وهي باختصار: (1)

- 1- مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي.
- 2- اعتبار علل الأمر والنهي، ولماذا أمر بهذا الفعل؟ ولماذا نهى عن هذا الآخر؟
- 3- المقاصد الأصلية والمقاصد التابعة.
- 4- التزام اللغة العربية وفهم المقاصد وفق مقتضياتها.
- 5- الاستقراء

2.3.4 - الوسع التكليفي

هنا نعالج أحد أهم أدواتنا التحليلية في النموذج التنموي التوحيدي، وهو مفهوم الوسع، وعلاقته بفضاء العمل الصالح، وما ينجم عن هذه العلاقة من مصالح للمؤمن الراشد في الدنيا والآخرة، وما ينجم من قضايا تنموية بالنسبة لبحثنا.

وردت كلمة الوسع في خمس آيات بالقرآن الكريم نوردتها كما يلي:

1- (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ) (البقرة، 286)؛

2- (وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ

فِيهَا خَالِدُونَ) (الأعراف)؛

3- (أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ هَا سَابِقُونَ) (١١) وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَابٌ

يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (المؤمنون)؛

(1) أنظر كتاب نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، أحمد الريسوني، الطبعة الثانية، 1992، المعهد العالمي

للفكر الإسلامي.

4- (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ

رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا) (البقرة)؛

5- (وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ

بِالْقِسْطِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) (الأنعام).

مضمون الآيات أن المؤمن ليس مطلوباً منه أن يأتي من العمل الصالح ما هو فوق وسعه، أي أقصى ما تسعه قدراته، في إطار الزمان والمكان، وهو ما أسميه بـ"الوسع التكليفي". لكن الآيات تفيد ضمناً أنه يمكن أن يعمل بأدنى من وسعه، فذلك خياره، ما دام الثواب والعقاب رهينان بما كسب وما اكتسب. لذلك فإن مفهوم المؤمن الراشد يقتضي أنه يسعى دائماً لتحقيق وسعه في فضاء العمل الصالح، لأنه يعلم أن مستوى الحياة الطيبة الذي سوف يحصله، في الدنيا والآخرة، رهين بمقدار ما حصل من عمل صالح. فأيمانه، أي قربه من الله تعالى، يزداد بزيادة عمله الصالح، وينقص بحسب ذلك. ولما كان المؤمن الراشد يعلم أن الدرجات العلا في الآخرة هي تتنافس بين المؤمنين، الفيصل فيه مقدار الكسب في العمل الصالح، فهو، افتراضاً، حريص على نيل أعلى الدرجات، مع الذين أنعم الله عليهم، من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين: (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا) ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا ﴿١٩﴾ كَلَّا نُمَدُّ هَٰؤُلَاءِ وَهَٰؤُلَاءِ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾ أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴿٢١﴾ (الإسراء).

المؤمن الراشد يعلم أن الأعمال الصالحة ليست سواء في أثرها على الإيمان، ومن ثم في درجاتها، فأهمية العمل الصالح رهينة بأهمية المصالح التي يحققها، والمصالح منها الضروري، ومنها الحاجي، ومنها التحسيني. وداخل كل قسم أيضاً تتفاوت المصالح في الأهمية، فضرورات حفظ الإيمان مقدمة على ما عداها من ضرورات، بل إن ضرورات حفظ الإيمان تحتاج إلى أن يفاضل بينها عند التزاحم.

إذن من صميم مفهوم الرشد أن يكون الاختيار راشداً، أي عند تزامم الأعمال يستطيع المؤمن الراشد أن يربتها بحسب أهميتها في جلب المصالح ودرء المفسد، وأن يقدم الراجح على المرجوح. إذن يدخل في مفهوم الوسع قدرة المؤمن على الاختيار الراشد في فضاء العمل الصالح.

الآن أنتقل إلى تقسيمات الوسع التي أرى أنها مفيدة كأدوات تحليلية، وقد قسمتها إلى خمسة أنواع متكاملة:

1- **الوسع الفطري:** ونقصد بهي ما فطر عليه كل إنسان من قدرات جبليّة، وهي تنقسم إلى نوعين، بدنية، ونفسية (عقلية، وجدانية، روحية...الخ). هذه هي القدرات التي يولد بها الإنسان، ويختلف الناس في حظهم منها، عدلاً وفضلاً من الله تعالى، فمن الناس من يولد سليماً في خلقته ومنهم من يولد معاقاً، ومنهم من ينال حظاً وفيراً من الوسع البدني والنفسي، ومنهم من يكبر حظه في الوسع البدني ويقل في النفسي، ومنهم عكس ذلك، ومنهم من يقل حظه في الاثنين معاً...الخ، ليس لأحد كسب في ذلك.

2- **الوسع المكتسب:** هو أقصى ما استطاع المؤمن الراشد اكتسابه من تطوير لوسعه الفطري، فيما يلي الضروريات الخمس اللازمة لحياته، في أي وقت من الأوقات، في إطار بيئته الاجتماعية والطبيعية. ويشمل هذا التطوير الناحية البدنية؛ من حيث الصحة التي يلزمها حد أدنى من المأكل والمشرب والملبس والسكن، ومن حيث المهارات المختلفة. ويشمل الناحية النفسية؛ من حيث كسبه العقلي في العلم التوحيدي، ومن حيث كسبه العقدي والأخلاقي والقيمي في مجال الإيمان، ومن حيث استقراره العاطفي في مجال البنين، وصحته النفسية عموماً. وربما أمكن الاستفادة هنا من القيمة التحليلية للمفاهيم الغربية مثل رأس المال الإنساني، ورأس المال الذاتي، ورأس المال الاجتماعي، التي تعرفنا عليها باكراً في هذا البحث.

بالطبع فإن الوسع المكتسب يزداد عبر مسيرة المؤمن العُمريّة في الحياة، من خلال الخبرات التي يكتسبها في فضاء العمل الصالح، فالمفهوم إذن ديناميكي يستصحب معه البعد الزمني.

3- **الوسع المعياري:** وهو وسع افتراضي يبنّي على افتراض ما كان يمكن أن يكون عليه الوسع المكتسب للمؤمن الراشد لو أن كل شيء في الواقع الاجتماعي والطبيعي كان كما ينبغي أن يكون عليه بمعايير الإسلام، في الزمان والمكان، أي لو كان كل شيء صالحاً.

4- **الوسع الحقيقي:** وهو حاصل نتاج الوسع الفطري والوسع المكتسب، وهو الوسع الذي يتهياً به المؤمن الراشد للقيام بواجب التكليف في فضاء العمل الصالح، في الزمان والمكان.

5- **الوسع التكليفي:** هو الوسع الحقيقي منسوب إلى الخيارات الممكنة للمؤمن الراشد في فضاء العمل الصالح، وإلى مدى حريته في الاختيار، وإلى القيود الشرعية والطبيعية والاجتماعية.

إذن الوسع التكليفي، الذي يتحدد بمقتضاه إنجاز المؤمن الراشد في الواقع العملي، لا يركز فقط على الوسع الحقيقي للمؤمن، ولكن أيضاً على عناصر خارجية لا يملك التحكم فيها. من هذه العناصر الخارجية الخيارات الممكنة في فضاء العمل الصالح، ونقصد بها تلك الأعمال الصالحة التي تتيحها النظم الجزئية المختلفة (المعرفية، التربوية، المالية، الاجتماعية، السياسية)، مما يناسب وسعه الحقيقي، والتي يمكن أن يختار من بينها مجموعة تأتلف منها حياته وإنجازها من الصالحات، طيلة مشوار عمره. هناك أيضاً مدى الحرية التي يتمتع بها في اختيار ما يناسبه من مجموعات العمل الصالح التي يمكن أن تتشكل منها حياته، والمتاحة في فضاء العمل الصالح في النظم الجزئية المختلفة. بالطبع نحن نفترض أن المؤمن الراشد إذا توفرت له الحرية فسوف يكون حريصاً على ممارستها لأن الحوافز التي تدفعه لذلك متوفرة في النموذج. أخيراً هناك المحددات الشرعية والطبيعية والاجتماعية التي تضع الحدود التي يتحرك فيها الوسع .

يختلف الوسع لاعتبارات عدة منها الجنس، فوسع الرجل ليس كوسع المرأة؛ وباختلاف العمر في النوع الواحد، فوسع المسن ليس كوسع الشاب؛ وباختلاف السلامة البدنية والنفسية، فوسع المعاق ليس كوسع السليم... الخ. يجب مراعاة ما تقتضيه هذه الفروق عند التحليل النظري، وأيضاً عند وضع السياسات اللازمة لتنمية الوسع لدى أفراد المجتمع.

3.3.4- الموانع (Constraints)

الموانع في النموذج التنموي التوحيدي يمكن تلخيصها في ثلاثة أنواع، الموانع الطبيعية أو السننية، الموانع الشرعية، والموانع الاجتماعية. الموانع من طبيعتها المنع من التجاوز، إما منعاً فيزيائياً كالموانع السننية، وإما منعاً معنوياً كالموانع الشرعية والاجتماعية. والبشر لا يمكنهم تجاوز هذه الموانع دون دفع ثمن باهظ بحسب طبيعة الزواجر التي يتضمنها كل مانع.

1- الموانع الطبيعية

القرآن الكريم والعلوم الطبيعية كشفت الكثير من سنن الله في الأنفس والآفاق التي لا يمكن تحويلها ولا تبديلها، وإذا تم تجاوزها يعم الفساد في البر والبحر، وتصيب الناس المصائب بما كسبت أيديهم: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (الروم)؛ (وَمَا أَصْبَكُكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ) (الشورى). فمن السنن التي كشف القرآن عنها الميزان الذي يحكم الحياة على الأرض، وهو الميزان الكلي: (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ) (الرحمن). لكن إقامة الوزن بالقسط وعدم إفسار هذا الميزان موكول إلى الإنسان المستخلف: (وَأَقِيمُوا الزُّنْزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَحْسِرُوا الْمِيزَانَ) (الرحمن). وهذا التوجيه الذي حملته الآية للإنسان لأنه يطغى حتى ليظن أنه قد

استغنى عن الله، فيمتد طغيانه إلى هذا الميزان الإلهي: (أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ) (الرحمن).

والميزان الذي يحكم الأرض نستنتج من القرآن أنه نوعان، ميزان يحفظ التوازن الحيوي في الأرض: (وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ) (الحجر). ويشمل ذلك الإنسان الذي أنبته الله من الأرض نباتاً، لأن الله تعالى جعل الرزق في هذه الأرض سواءً لكل مخلوقاته الحية: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) (الحجر)؛ (وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكْنَا فِيهَا وَقَدَّرْنَا فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلْسَائِلِينَ) (فصلت). ثم هناك ميزان الشريعة الذي يحفظ التوازن للحياة الفردية وبين البشر، مؤمنهم وكافرهم، ويتم استخراج هذا الميزان من كتاب الله تعالى، إما سنة من رسوله، أو اجتهداً من الأمة الإسلامية من بعده، بمنهج الشورى: (اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ) (الشورى)؛ (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) (الحديد)؛ (وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ) (الشعراء).

الموانع التي اكتشفها العلم الطبيعي كثيرة وقد ذكرنا طرفاً منها عند حديثنا عن النظام البيئي في إطار التنمية المستدامة بالنموذج الدنيوي، ولست، على أية حال، من أهل الذكر في هذا المجال الفسيح، ولكن أذكر قانون تناقص الغلة في مجال الاقتصاد كمثال.

2- الموانع الشرعية

الموانع الشرعية هي حدود حدّها الشارع تعالى وأمر المكلفين ألا يقربوها، ناهيك عن أن يعتدوها، ومن ذلك، مثلاً، مقاربة الربا، الذي وعد الله من لم ينزجر عنه من أمة الإسلام بحربٍ من الله ورسوله. وكثير من الكوارث والمصائب الطبيعية التي تصيب الناس هي بسبب تعدي حدود الله الشرعية، لا بسبب تعدي سننه الطبيعية، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

3- الموانع الاجتماعية

الإنسان مركز في جبلّته الطغيان، والزواج العاجلة المحسوسة الوقع أوقع في نفسه من الزواج الآجلة، لذلك تحتاط المجتمعات لطغيان أفرادها، حكماً ومحكومين، بكثير من الموانع الأخلاقية والدستورية والقانونية والعرفية، تبيح أنماطاً من السلوك والممارسات وتمنع أخرى. ويتفق المجتمع على أنواع ودرجات الزواج التي تحمي تلك الموانع الاجتماعية من أن يتعدها أحد. وفي مجتمع التوحيد فإن الموانع الاجتماعية تستمد مشروعيتها من كونها مستمدة، اجتهاداً وممارسة متوارثة، من الوحي الكريم، وذلك يضيف عليها توقيراً تفتقر إليه الموانع الوضعية. والدستور والأعراف والأخلاق تتكامل لتنضبط إيقاع التفاعل داخل النظم الجزئية للمجتمع، وفيما بينها وعلى مستوى النظام الأشمل⁽¹⁾.

4.3.4- الاستدامة المشروطة

المعنى الفني للاستدامة هو عدم التناقص والتراجع عبر الزمان، كحدٍ أدنى، وفي إطار المتغيرات فإن ذلك يقتضي النمو والتنمية المؤدية إلى الزيادة أو المانعة للنقصان. وفي إطار النموذج التنموي التوحيدي فإن شرط الاستدامة هو شرط عقدي، كما بينا، وهو الشكر لله تعالى. والجانب العملي من الشكر يقتضي، سلباً، عدم تعدي حدود الله، وإيجاباً تأسيس الأعمال على مبادئ هادية، حددها الله تعالى في الوحي؛ قرآناً وسنة صحيحة، وتعرف اصطلاحاً بمقاصد الشارع. وتأسيس العمل، نيات باطنة وأفعال ظاهرة، على تلك المبادئ هو الذي يجعل منه عملاً راشداً، يحمل في طياته تحقيق قانون

(1) أنظر كتاب: السياسة والحكم، حسن الترابي (2003) - دار الساقى

الشكر: لئن شكرتم لأزيدنكم. لذلك فإن الزيادة والجزاء الذي وعد الله به الشاكرين، ودوام ذلك ما لم يغيروا ما بأنفسهم: (ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٣﴾) (الأنفال)، ليس

معجزات وكرامات تنزل، وإن لم يكن ذلك مستبعداً، ولكنه العمل الراشد بوقعه في الحياة يحقق معنى الشكر، صلاحاً في الأرض يثمر زيادة في كل خير.

لذلك فإن تتبع تلك المبادئ الهادية للعمل في كل نظام جزئي، وفي التفاعل البيئي والكلي، وبناء نظرية الفعل الراشد عليها، هو الشرط اللازم لتصبح الأعمال وسائل فعالة لتحقيق مقاصد الشارع في الحياة، ومن ثم تحقيق الشكر المحقق للتنمية المستدامة.

دعونا نذكر بعض الآيات التي تعطينا مثلاً للمبادئ العامة الهادية للعلاقات الداخلية في النظام الجزئي الاقتصادي:

1- (كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (البقرة)؛

2 - (يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾) (البقرة)؛

3 - (كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٦١﴾) (الأنعام)؛

4- (وَمِنْ الْأَنْعَمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿١٦٢﴾) (الأنعام)؛

5- (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٦٣﴾) (الأعراف)؛

6- (كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴿١٦٤﴾) (طه)؛

7- (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ ۚ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿١٦٥﴾) (الملك)؛

8- (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٦﴾) (الإسراء)؛

9- (وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾) (التوبة)؛

10- (الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ

وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٢٧﴾) (النساء)؛

11- (وَيَقُومُوا أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَمْثَلَهُمْ وَلَا تَعْتُوا

فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾) (هود)؛

12- (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ

شَفَعَةٌ ۖ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥٤﴾) (البقرة)؛

13- (الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مِمَّا أَنْفَقُوا مِنَّا وَلَا أَذَىٰ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ

رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢١٢﴾) (البقرة)؛

14- (الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ

عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾) (البقرة)؛

15- (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴿٢٨٢﴾) (البقرة)؛

16- (يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ

تُفْلِحُونَ ﴿١٢٠﴾) (آل عمران)؛

17- (وَأَقِيمُوا الزُّنْتَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴿١﴾) (الرحمن).

دعونا الآن نأخذ مثلاً على المبادئ الهادية للعلاقة البنينة بين النظام المالي والنظام المعرفي:

1- (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ ۖ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۚ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ ۝) (سبأ).

2- (فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ۚ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ۝ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ۝ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ۝ وَعَيْنًا وَقَضْبًا ۝ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ۝ وَحَدَاقٍ غَلْبًا ۝ وَفِكَهَةً وَأَبًّا ۝ مَتَّعًا لَكُمْ وَلَئِنْ نَعَمْنَا لَكُمْ ۝) (عبس).

3- (وَآيَةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيِّتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ ۝ وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِّنْ نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ ۝ لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ ۚ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ۝) (يس).

4- (وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝) (البقرة).

5- (كَلَّا ۚ بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ۝) (المطففين).

إن علم المال، في النموذج التوحيدي، لا يمكن أن يكون معنيا فقط بمعاش الناس، بل لابد أن يتأسس على التوحيد فيربط المعاش بالمعاد، فالموارد الطبيعية، قبل أن تكون مادة للمنافع الدنيوية الموجبة للشكر، هي آيات خلقٍ تدل على الخالق، ولا بد أن يبدأ علم المال بهذا ليرسخ في وعي دارسه مضمون الآية: (يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَدْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ۚ فَآَنِي ۚ تُؤَفَّكُونَ ۝) (فاطر). ولابد أن تنسرب في ثنايا علم المال حقيقة الابتلاء والفتنة التي تقوم عليها علاقة الإنسان بالمال، وأن تستبين الأبعاد المعرفية لهذه الفتنة، التي يمكن أن تنتج كسباً فاسداً يرين على قلب الإنسان فيحجبه غفلة عن علم الآخرة، فينقطع بهي المسير إخلاداً إلى الأرض، فلا يعلم إلا ظاهراً من الحياة الدنيا، مصداقاً لقوله تعالى: (يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ۝) (الروم). هكذا يربط علم المال النظام المالي بالنظام

المعرفي التوحيدي. ولا بد أن يربط علم المال النظام المالي بالنظام التربوي على ذات المنوال فيؤكد لدارسه معنى التوحيد أخلاقاً وقيماً وتصرفات. فالله تعالى يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء، فهو إذن سخي يحب الأسخياء، ويمقت البخل والبخلاء. وهو سبحانه شكور، لذلك يحب لعباده أن يكونوا شاكرين، لا كافرين، لمن ينعم عليهم، خالقاً كان أو مخلوقين. والله سبحانه يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر، لأنه بعباده خبير بصير، وليس من أحدٍ إلا وفي السماء رزقه وما يوعد، لذلك على المؤمن أن يتقي الله ويكمل في الطلب، فهو لن يموت حتى يستكمل رزقه وأجله. وأن العمل أساس الكسب، في الدنيا والآخرة، لأن الله تعالى خلق الموت والحياة ليبلو الناس أيهم أحسن عملاً. وأن هذا العمل القائم على الابتلاء مجاله الحقيقي هو زينة الحياة الدنيا (المال، البنون)، لذلك على المؤمن أن لا يهرب من ساحة التكليف ويترك أمانة الله لمن لا يقوم بحقها، بل يقتحم العقبة، توكلأ على الله، ليحرث حرث الآخرة، فها هنا المزرعة.

هكذا تتأكد المعاني التربوية القائمة على التزكي من أخلاق الشح والبخل والحرص والطمع والحسد... الخ عند طالب علم المال، وعند واضعي سياساته، والمتعاملين فيه، معاملات وعادات. وهذه الأبعاد التربوية لعلم المال تظهر أيضاً في علم التربية، وصلاً للنظام التربوي بالنظام الاقتصادي⁽¹⁾. وهكذا تطرد العلاقات بين جميع النظم الجزئية لتتأكد حقيقة الشكر، علماً وعملاً، وتتحقق بذلك التنمية المستدامة المؤسسة على مقاصد الشريعة الإسلامية.

5.3.4- الأبعاد التحليلية للنموذج التنموي التوحيدي

أولاً؛ ليس الغرض هنا التحليل لقضايا التنمية التي يولدها النموذج في إطار العالم الإسلامي المعاصر، ولكن الغرض ينحصر في رصدها في هذه المرحلة، لاختبار قدرة النموذج على توليد القضايا التنموية الحقيقية التي تواجه الأمة الإسلامية.

ثانياً؛ ليس متاحاً الآن التحليل المعياري للنموذج لتبين خصائص الحياة الطيبة التي يولدها، في إطار إقامة الوزن بالقسط في ميزان النظم الجزئية والنظام الكلي، وذلك بسبب غياب حلقات من العلم في

(1) استخدم مصطلح النظام المالي ليشمل النظام الاقتصادي والنظام البيئي الذي يعني بالموارد الاقتصادية في بيئتها الطبيعية.

النموذج المعرفي التوحيدي، في رأى الباحث، أشرنا إليها في عدة مواضع سابقة من هذا البحث. ويرى الباحث أن ذلك يمثل أحد أهم مشاكل التنمية التي تواجه الأمة الإسلامية اليوم.

ثالثاً؛ الإطار المناسب للتحليل في نموذج التنمية المستدامة التوحيدي هو الإطار الاستراتيجي، وذلك لسببين رئيسيين :

أولهما؛ أن التنمية المستدامة بطبيعتها ذات مقاصد تمتد عبر الزمان، وتعطي الاعتبار الأكبر للنتائج والآثار التي تتجم، في المدى البعيد، عن أعمال المكلفين. لذلك عادة يتم تناول قضايا التنمية المستدامة في الإطار الاستراتيجي في الأدبيات الغربية.

السبب الثاني؛ أن النموذج التوحيدي بطبيعته يستصحب معه بعد الفعل الإلهي فيما ينجم من نتائج وآثار للفعل البشري، شكراً أو كفراً. والفعل الإلهي المحيط بالفعل البشري عادة يأخذ آماداً طويلة لتظهر آثاره النهائية. لذلك لابد من بناء علم الاستراتيجية المؤسس على قواعد التوحيد ومنهجية التأويل ليصبح إطاراً لتحليل المقاصد والنتائج.

رابعاً؛ إذا افترضنا أن قضايا التخلف والتنمية التي يعاني منها المسلمون اليوم هي بسبب خروج حياتهم، أفراداً ومجتمعات، عن مسار التوحيد، فإن تحديد طبيعة هذه القضايا التنموية وتحليلها، يقتضي مقارنة الواقع، وذلك بإدخال متغيري الهوى والمتاع الدنيوي إلى النموذج، وتحديد علاقات افتراضية بعينها تستبين منها حالات تعبر عن واقع المسلمين إجمالاً، أو واقع مجتمعات ذات خصوصية. هذا يعني ضرورة الخروج في التحليل من إطار النموذج التوحيدي الخالص إلى النظام المعرفي الكلي للمجتمع الإنساني حيث تتفاعل جميع المتغيرات، في الزمان والمكان، لإنتاج الظاهرة الاجتماعية المخصوصة المراد دراستها. وهذا ما سوف نحاوله قبل الشروع في رصد قضايا التنمية التي تفرزها الحالات المختارة.

6.3.4- حالات الواقع في المجتمع الإسلامي

6.3.4.1- المجتمع كله من المسلمين، ولكن يغلب على واقعهم مقصد المتاع الدنيوي لغلبة الهوى على النفوس.

6.3.4.2 - المجتمع غالبه من المسلمين، مع أقلية من غير المسلمين، ولكن الهوى هو السائد، والمتاع الدنيوي هو المقصد الغالب.

3.6.3.4 - المجتمع غالبه من المسلمين المتطلعين إلى حياة تتأسس على التوحيد، مع أقلية من غير المسلمين.

4.6.3.4 - المجتمع غالبه من المسلمين، ولكن فئة منهم توحيدية وفئة دنيوية، مع أقلية من غير المسلمين.

5.6.3.4 - المجتمع كله من المسلمين، ويغلب على شأنه الخاص والعام الدنيوية، ولكنه يتطلع إلى التنمية في إطار المسار التوحيدي، ولكن يجاوره ويبادله التأثير مجتمع دنيوي مهيمن من غير المسلمين.

سوف يقتصر رصدنا للقضايا التنموية على هذه الحالة الأخيرة، باعتبار أنها تتيح لنا أخذ أثر المتغيرات الدولية في النموذج. بالطبع حتى هنا يمكن إضافة افتراضات وفرضيات عديدة لمقاربة واقع بعينه، بصورة أكثر تحديداً، ولكنا نكتفي بالحالة العامة مع التأكيد على أن الغرض هو مجرد استكمال الاطار التحليلي للبحث، في هذه المرحلة، وليس الخوض في مآلاته التحليلية. نستكمل الحالة التحليلية التي اخترناها بالقضايا الآتية:

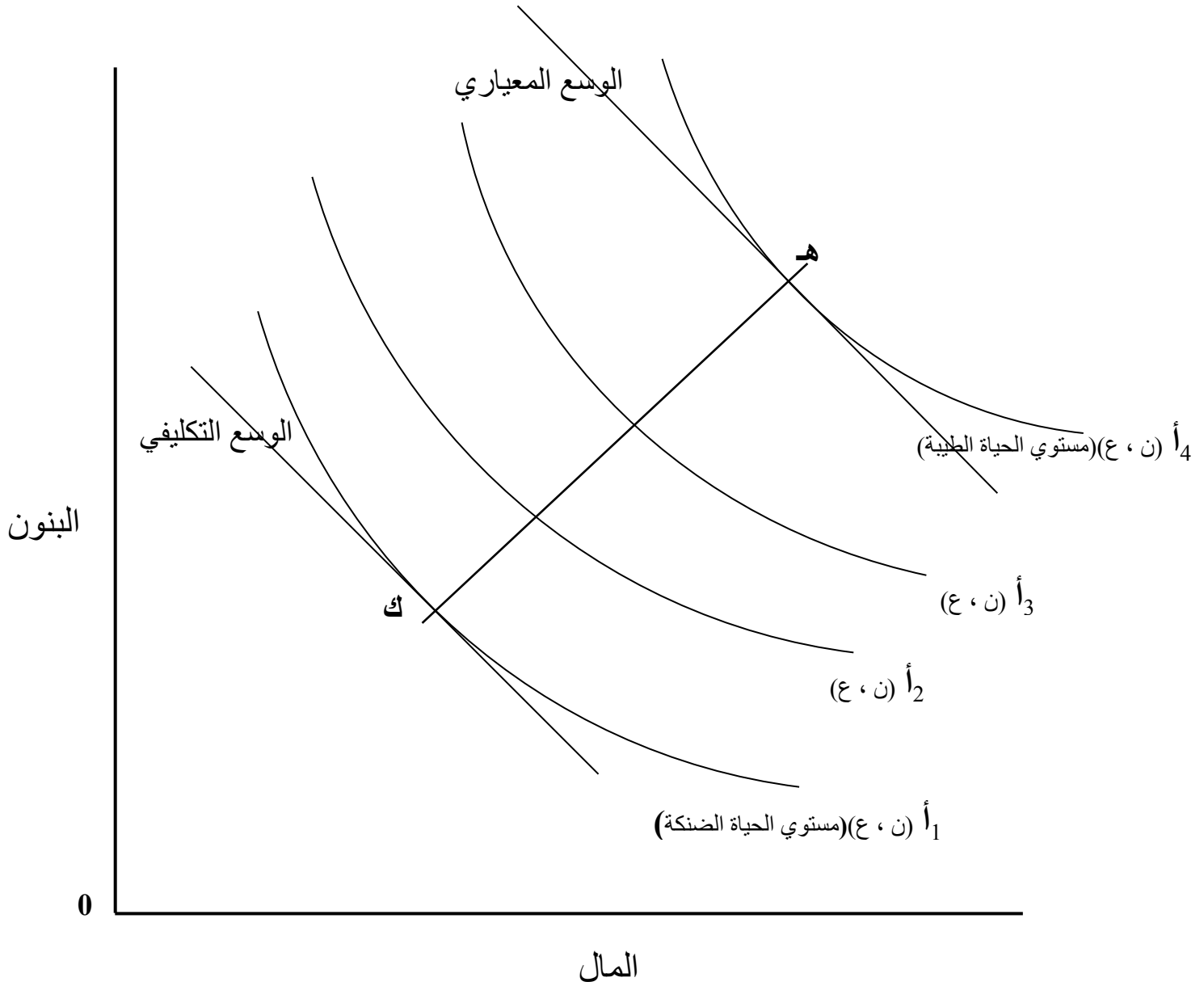
أولاً؛ هذا مجتمع يتحدد فضاء العمل الاجتماعي فيه بالتفاعل بين جميع المتغيرات المولدة للظاهرة الاجتماعية، وذلك من خلال دالتي المقاصد الدنيوية وتمثلها دالة المنفعة، والمقاصد التوحيدية وتمثلها دالة الإيمان. فالدالة الدنيوية تعبر عن وجودها من خلال التفاعل بين النفس، بمقتضى الهوى، مع زينة الحياة الدنيا (المال، البنون)، والدالة التوحيدية تعبر عن وجودها من خلال التفاعل بين النفس، بمقتضى العلم التوحيدي، مع زينة الحياة الدنيا (المال، البنون). وقد فرضنا غلبة الدالة الدنيوية على الواقع الاجتماعي للحالة التي نحن بصدد رصد مشاكلها التنموية(5.6.3.4)، مع محاولة المجتمع تغيير هذا الواقع إلى آخر تسوده الدالة التوحيدية.

ثانياً؛ بما أننا نتعامل مع متغيرات فإن عنصر الزمان أمر في غاية الأهمية، فما كان بالأمس قضية تنموية، قد لا يصبح اليوم كذلك، وقضايا اليوم ليست بالضرورة هي قضايا الغد. لذلك فإن الحالة التي نحن بصددتها تعبر عن مجتمعين متفاعلين(مسلم وغير مسلم) في مطلع القرن الحادي والعشرين.

ثالثاً؛ ما دمنا قد افترضنا أن مجتمع المسلمين تغلب عليه الدنيوية، فهو إذن مجتمع تابع للآخر المهيمن، في إطار علاقة يمكن أن ينطبق عليها نموذج المركز والهامش، مع الأخذ في الاعتبار لطبيعة النموذج التوحيدي الكامن في المجتمع المسلم، وهي التي تحميه من الذوبان في المركز بالكلية، بل وتمثل عامل توتر وثورة على هذه العلاقة.

رابعاً؛ افتراض الجوار بين المجتمعين يعبر عن تقاصر المسافات الزمانية والجغرافية في العلاقات الدولية في هذا الزمان(العولمة)، ويمكن بالطبع تعميم الحالة لتشمل أي عدد من المجتمعات، في إطار الوصف المذكور لكل من المجتمعين.

شكل (3)
القضايا التنموية الكبرى للمجتمع المسلم



الشكل رقم (3) أعلاه يلخص لنا قضية التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية اليوم، وهو نفس نموذج الشجرة الطيبة التنموي الذي لخصناه في الشكل رقم (2)، إلا أننا هنا أدخلنا جملة المفردات التحليلية المطلوبة. الحرف (أ) يرمز إلى متغير الإيمان، والحرف (ن) إلى متغير النفس،

والحرف (ع) إلى متغير العلم التوحيدي، ومنحنيات السواء تعبر عن مستويات مختلفة من العمل الصالح أو الإيمان، يمكن تحقيقها في فضاء العمل الصالح الذي يشكل متغيراً (المال) و (البنون) محوريه الرئيسيين. هناك محددان (Constraints) هما الوسع التكليفي والوسع المعياري، الأول يعبر عن الواقع المائل والثاني يعبر عما ينبغي أن تكون عليه الأمور.

إن قضية التنمية المستدامة في المجتمعات الإسلامية اليوم، هي قضية الانتقال أو التقدم من الوضع الذي يعبر عنه التقاء منحنى السواء (A_1) والوسع التكليفي، أي النقطة (ك)، إلى الوضع الأمثل الذي تتحقق فيه الحياة الطيبة والذي يعبر عنه التقاء منحنى السواء (A_4) والوسع المعياري، أي النقطة (هـ). والسؤال التنموي الذي يطرح نفسه هنا هو: ما هي الأسباب التي تجعل المجتمع الإسلامي يستقر في الوضع المتدني الذي يعبر عنه النقطة (ك)، وكيف يمكن حراك المجتمع بالإسلام ليلبغ النقطة (هـ) حيث الحياة الطيبة؟

الإجابة تتركز بصورة أساسية في الدراسة المستفيضة لأسباب التي جعلت العمل الصالح، في كل النظم الجزئية، ينحسر إلى منحنى السواء (A_1)، وتلك التي جعلت الوسع التكليفي للأمة، أفراداً وجماعة، يتقاصر دون الوسع المعياري، ولا يتجاوز النقطة (ك). أدناه محاولة محدودة لإثارة القضايا ذات الأهمية التي يولدها النموذج، إجابة على السؤال أعلاه.

7.3.4 - فضاء العمل الصالح بين المعيار والواقع

أولاً؛ لننتذكر أن فضاء الإيمان أو العمل الصالح هو أيضاً فضاء المصالح، الضرورية والحاجية والتحسينية، التي تتجم عن التفاعل بين المتغيرات الكلية التي هي أصول الظاهرة الاجتماعية التوحيدية (النفس، العلم، المال، البنون). فالمال والبنون هما زينة الحياة الدنيا، التي تتفاعل معها النفس بمقتضى العلم، فينجم العمل الصالح، الذي يحقق مصالح المكلفين من جهة، ويحقق الشكر على نعمة الله من جهة أخرى، فيزداد الذين آمنوا إيماناً، وتزداد النعمة وتدوم بإذن الله، وتتحقق من ثم الحياة الطيبة، التي وعد الله تعالى بها عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات، في الدنيا والآخرة.

ثانياً؛ البحث عن القضايا التنموية في فضاء العمل الصالح هو بحث في المشاكل التي تكتنف النظم الجزئية الضرورية (المعرفي، التربوي، البيئي، الاقتصادي، الاجتماعي)، والنظام المكمل لها، أعني النظام السياسي (التشريعي، التنفيذي، القضائي، الإعلامي).

فلنبداً بالنظر في أهم مكونات فضاء الإيمان والعمل الصالح ألا وهو العلم أو النظام المعرفي، الذي يسود في المجتمع الذي فرضنا أنه يعبر عن واقع مجتمعات المسلمين اليوم؛ المجتمع الذي كله من المسلمين، ولكن يطبعه النموذج الدنيوي بطابعه. لقد ذكرنا سابقاً أن الكسب التاريخي للنظام المعرفي الإسلامي يبين فيه قصور يتعلق بغياب حلقاتٍ من العلم الضروري تتمثل في غياب علم مقاصد الشارع من تفاصيل النظم الجزئية، وغياب علم الفعل الاجتماعي بمؤسساته، وهو وسيلة تحقيق تلك المقاصد، ثم غياب علم السنن الكونية الحاكمة لزينة الحياة الدنيا، التي هي مادة المقاصد، وموضوعها الحقيقي. وزاد الأمر سوءاً مشكلة انحسار الفقه، وهو العلم الضابط لحركة المجتمع على الصراط المستقيم نحو تحقيق المقاصد، إلى زوايا ضيقة من الواقع الاجتماعي، وجموده على كسب السلف، مما جعله مرويّات تراثية، وغاب الوحي كمرجعية لفقهٍ حيٍّ متجدد.

لكن تشوّه النظام المعرفي السائد في واقع المسلمين اليوم لا يقتصر على الخطب أعلاه، رغم فداحته، بل تضاعف هذا التشوّه بسبب أن المجتمع الدنيوي غير الإسلامي، المجاور والمهيمن ثقافياً، قد ملأ فراغ النظام المعرفي الإسلامي، الذي خلفه غياب العلم التوحيدي في النظم الجزئية المذكورة أعلاه. هكذا ازداد النظام المعرفي السائد في العالم الإسلامي تشوهاً، ونشأت أزمة ما يعرف بازدواجية النظام التعليمي (إسلامي/علماني)، وتأهلت على هذا النظام المأزوم عقول الملايين من أبناء المسلمين، وما زالت، فكان لابد أن يكون الناتج عقلاً مأزوماً.

تلك، في رأي الباحث، أم الأزمات التنموية في العالم الإسلامي. وكان من البديهي أن يترك هذا التشوّه في النظام المعرفي تشوهاً مماثلاً في الواقع العملي في النظم الجزئية الأخرى، وفي العلاقات بينها، ذلك أن العلم هو حادي العمل في النموذج التوحيدي: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٦٦﴾ (الإسراء))، فحيث يغيب العلم يغيب العمل الصالح.

هكذا غاب عن فضاء الإيمان والعمل الصالح أحد أهم عناصره، العلم المبيّن لمقاصد الشارع في شعاب الحياة المختلفة، والهادي إلى وسائل تحقيقها، سنناً وعملاً صالحاً. والشكر على النعمة يتحقق عندما يحقق المُنعم عليه مقاصد المنعم من نعمته، فإذا غاب الشكر، حلّ الكفر وحلّت معه نتائجه: (وَإِذْ تَأَذَّرَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ^ط وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴿٧﴾) (إبراهيم). لقد أصبحت المهمة التنموية في مجال النظام المعرفي ليست فقط اجتهداً علمياً كثيفاً، انطلاقاً من الوحي، يغطي جميع النظم الجزئية والنظام الكلي، ولكن أيضاً جهاداً موازياً لإزاحة النظام المعرفي الدنيوي، الذي تمكن من عقول أبناء المسلمين وواقعهم العملي، والمسنود من قبل النظام الدنيوي المجاور والمهيمن تفاعلاً. إذا انتقلنا إلى النظام التربوي فسوف نجد أن التشوّه قد لحقه بسبب التشوّه في النظام المعرفي. إن النظام التربوي التوحيدي ينبغي أن يتكامل مع النظم الجزئية الأخرى، ويرفدها بالمؤمن الراشد الذي تزكت نفسه، فصار هواه تبعاً لما جاء به الوحي، وتوحدت مقاصده في الحياة مع مقاصد الشارع، سواء كان رجل أعمال، أو رجل سياسة، أو رب أسرة.

إن النظام المعرفي يصوغ المؤمن الراشد نظرياً، تأسيساً على خصائص النفس البشرية، كما جاءت في القرآن، وعلى مقاصد الشارع، تفصيلاً في النظم الجزئية المختلفة. والنظام التربوي يصوغ المؤمن الراشد عملياً، في إطار نموذج الشجرة الطيبة التنموي، بدءاً باختيار التربة الطيبة، والبذرة الصالحة، مروراً بالغذاء النافع، والبيئة الصديقة، إلى أن ينتهي أكلاً طيباً، بإذن الله. هكذا تكون جميع النظم الجزئية حاضرة في النظام المعرفي، وهو يصوغ المؤمن الراشد نظراً، وفي النظام التربوي، وهو يصوغه عملاً، ويكون النظام المعرفي والنظام التربوي حاضرين في بقية النظم، التي يسعى فيها المؤمن الراشد عملاً صالحاً.

لكن النظام التربوي الذي يسود بلاد المسلمين اليوم لا يعكس الرؤية التوحيدية، والدليل على ذلك ثمرته المشاهدة، والمطلوب من أهل الاختصاص في مجال التربية دراسة التشوّهات التي لحقت بالنظام التربوي، وكيفية صياغة نظام تربوي يتأسس على مقاصد الشريعة الإسلامية.

هكذا يفقد أيضاً فضاء الإيمان والعمل الصالح مجالاً حيوياً، هو بوتقة النفس التي تنصهر فيها جميع متغيرات الظاهرة الاجتماعية التوحيدية، لينتج عن هذا التفاعل مؤمناً راشداً، وعملاً صالحاً، وحياة طيبة.

ليس هناك نظام جزئي يتجلى فيه غياب الرشد وسيادة الهوى، في الظاهرة الاجتماعية عموماً، مثل النظام المالي؛ بشقيه البيئي والاقتصادي، وذلك لأنه مجال الفتنة والابتلاء الأكبر. لذلك نجد المال دائماً يتقدم البنين وروداً في القرآن الكريم، وليس أدل على حقيقة ما ذكرناه مما أوردناه من شواهد في الأدبيات الغربية التي قمنا بمسحها في بداية هذا البحث.

كان من الطبيعي أن يؤدي التشوّه وغياب حلقات ضرورية من العلم في الكسب التاريخي للنظام المعرفي الإسلامي إلى خروج النظام المالي، بشقيه البيئي والاقتصادي، من الدين جملة وتفصيلاً، إلا قليلاً. وأحكم النظام المالي الدنيوي الربوي الغربي قبضته على مفاصل المال في المجتمع الإسلامي، وأصبحت جميع الأسئلة الكلية والتفصيلية في هذا المجال تتم الإجابة عليها من خلال النماذج الغربية، إلا محاولات محدودة هنا وهناك. وصار المسلمون يقتحمون مجال المال جسارة على الدين، إلا من رحم ربك.

إنها لمفارقة كبيرة أن تكون بلاد المسلمين هي الأغنى في العالم، من حيث الموارد الطبيعية، ولكنها الأكثر تخلفاً، من حيث التنمية الإنسانية. إن عشرات الملايين من أبناء المسلمين يتخطفهم الموت، ويتهددهم الجوع، والمرض، والجهل بسبب الفقر، والمال من حولهم موفور، والأغنياء منهم والمترفون يعيشون أنماطاً من الحياة تتحدد طبيعتها في مركز النموذج الدنيوي، وهي الدول الغربية، فأموالهم دائماً تصل إلى المركز الغربي، إما إنفاقاً على مترفات الحياة، وإما استثمارات ربوية وغير ربوية. كذلك فإن مواردنا الطبيعية، المتجدد منها وغير المتجدد، يتم استنزافها دون أن نعي أهمية معنى الاستدامة في شأنها، ودون وضع استراتيجيات لحفظها؛ مع تزايد الفساد البيئي الناجم عن الرعونة في استغلالها.

إن النموذج التوحيدي يفسر هذا الواقع على أنه تحقيق لسنة كفر النعمة: (ولئن كفرتم إن عذابي لشديد)(إبراهيم)، فلا المجال الإنتاجي، ولا المجال التوزيعي، ولا المجال الاستهلاكي، يعبر عن مضمون مقاصد الشارع الضرورية، والحاجية، والتحسينية، في مجال المال.

الواقع أننا في حاجة إلى اجتهد مقاصدي كثيف في مجال المال يغطي كل المحاور الطبيعية، والإنتاجية، والتوزيعية، والاستهلاكية، ليبين للمؤمن الراشد ما هو ضروري، وما هو حاجي، وما هو تحسيني، وما يقابل ذلك مما هو واجب، أو مندوب، أو مباح من أنماط العمل، في أي من مجالات النشاط الاقتصادي. لكن علينا أن نتذكر أن المجال الاقتصادي، فكراً وممارسة، مليئ بالأبكار المقدسة التي يصعب ذبحها، فمراجعة مفاهيم مثل تعظيم الإنتاج، تعظيم الربح، تعظيم المنفعة، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، سوف تجد مقاومة شديدة، حتى من أولئك الذين يدعون انتماءً فكرياً للنموذج التوحيدي⁽¹⁾. لكن لنا عزاء في أن هذه المراجعة تتم الآن بعمق وإلحاح شديدين من داخل النموذج الدنيوي ذاته، كما بان لنا في الأجزاء المخصصة لذلك من هذا البحث. وعلينا أيضاً أن نتذكر هُدي القرآن لنا بأن النمو المضطرد، وزيادة الناتج القومي، والثروة، ليست بالضرورة دليلاً على خيرٍ أو حياة طيبة تستقبلنا، بل قد يكون ذلك محض الاستدراج لفتنة لا تصيب الذين ظلموا منا خاصة: (أَتَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنَ نُسَارِعُ^{﴿١﴾} هُمْ فِي الْخَيْرَاتِ^{﴿٢﴾} بَلْ لَا يَشْعُرُونَ^{﴿٣﴾}) (المؤمنون). فلا ينبغي أن نكون كالذين قالوا: هذا عارضٌ مطرنا، وهم لم يقدموا بين يدي ذلك ما يستحقون به رحمة الله، فكان ما فرحوا به هو سبب هلاكهم؛ وقد قيل في المثل: من مأمنه يؤتى الحذر.

(1) سبق لهذا الباحث أن كتب بحثاً مطولاً ونشر في مجلة التنوير، بيّن فيه أن ادخار الدخل النقدي في الاقتصاد الحديث ليس سوى الكنز المذموم في القرآن، وأنه بمعايير الإمام الشاطبي في المباح فإن ادخار الدخل النقدي حكمه الإباحة الجزئية، رفعاً للحرج، والمنع بالكل، لأنه خادم للشح والبخل، وهادم للإنفاق في سبيل الله لأن الادخار إمساك. أما بمعايير النظرية الاقتصادية فهو أيضاً مشكل من حيث كونه تسرباً للنقد من دائرة النشاط الاقتصادي، مما يخلق فجوة في الطلب الكلي ينجم عنها عدم توازن اقتصادي تنبني محاولة معالجته على إعادة المدخرات إلى النشاط الاقتصادي ولكن بفائدة ربوية. فالاقتصاد الادخاري اقتصاد ربوي، بينما الاقتصاد الإسلامي اقتصاد إنفاقي استثماري، يقوم على المخاطرة والمغنم والمغرم، وأنه لا علاقة ضرورية تجمع بين الاستثمار والادخار. استفدنا من ذلك أن السلوك الادخاري، وإن كان مباحاً رفعاً للحرج، فإنه لا يمكن تأسيس الاقتصاد الإسلامي عليه، ولا ينبغي تشجيع الناس على إدخار دخلهم النقدي، ولا ينبغي مكافأتهم على ذلك، بل ينبغي تشجيع الناس على الإنفاق مطلقاً في سبيل الله، وخاصة الإنفاق الاستثماري.

عرضنا هذا البحث على عدد كبير من المختصين، ورغم أن أحداً منهم لم يعارضه بحجة تذكر إلا أن قليلاً منهم الذي أعلن تسليمه بنتائج البحث، ومنهم العالم الجليل مسعود العلم شودهري، الذي شافهني بذلك، ثم رأيته يثبت هذا الموقف من الادخار في مؤلفه الكبير القادم عن التفسير الاجتماعي - العلمي للقرآن، الممول من قبل جامعة البترول والمعادن بالسعودية.

التشوهات ذاتها، والإشكالات ذاتها سوف نجدها في النظام الاجتماعي؛ وقد ناقشنا بعض هذه القضايا التنموية في ورقتنا بعنوان: "رؤية إسلامية مقاصدية في التنمية الاجتماعية"، فليرجع القارئ الكريم إلى جهدنا المتواضع في تلك الورقة، ولا حاجة إلى الإطالة هنا.

أما النظام السياسي الذي هو متمم للنظم الأخرى، من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فإن مكوناته التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، والأمنية، والإعلامية إنما تستمد مصداقيتها من مدى تمكينها لمقاصد الشارع أن تتحقق في النظم الجزئية الضرورية، وفي النظام الكلي المعبر عن المجتمع التوحيدي. وما دما قد توصلنا إلى نتيجة مفادها تشوهات عميقة في تلك النظم الابتدائية، فمن البديهي أن يلحق بها في هذا التشوه أي نظام تابع لها؛ إذ لا يستقيم الظل والعود أعوج، لكن لأن النظام السياسي يتأسس على القوة ذات الشوكة، فإن التشوهات التي تعتريه تؤدي إلى نتائج بالغة الخطورة، قد تضاعف وتديم الفساد الذي استشرى في كل النظم، لاسيما إن كان هذا النظام السياسي في المجتمع المسلم يستند إلى مدد من النظام السياسي المهيمن في المجتمع الدنيوي المجاور، الذي فرضنا وجوده في الحالة التي نقوم بدراستها.

"إن الهدف الأساسي من إقامة نظام سياسي هو إيجاد الشروط العامة التي تسمح بتحقيق مهمة الإنسان الخلاقية، لا فرض تعاليم الإسلام من خلال القهر والإرغام. لذلك فإننا نعزو بروز منظمات تعمل على حمل الأمة على اتباع نهج ضيق وفهم محدود، وتدعو إلى استخدام السلطة السياسية لتطويع الناس لأحكام الإسلام، إلى التخليط بين دور ومقاصد الأمة من ناحية، ودور ومقاصد الدولة الإسلامية من ناحية أخرى. ففي حين تهدف الأمة إلى تربية الشخصية الإسلامية، وتوفير المناخ المناسب للنمو الأخلاقي والروحي للفرد، وإتاحة المجال له لتتوَّف دوره وأهدافه في الحياة ضمن الإطار العام للشريعة، تسعى الدولة إلى تنسيق نشاطات وجهود الأمة بغية توظيف الطاقات والإمكانات البشرية والطبيعية للتغلب على المصاعب والعقبات السياسية والاقتصادية التي تعيق نمو الأمة ورفقها" (لؤي صافي: العقيدة والسياسة - المعهد العالمي للفكر الإسلامي - 1996).

ولأن هذا هو الدور المنوط بالنظام السياسي في النموذج التوحيدي، فإن أمره كله يقوم على الشورى، التي تسع جميع المسلمين الذين يكونون المجتمع، الذي فرضناه من المسلمين فقط. كذلك من المهم التأكيد على أن مؤسسات النظام السياسي وهياكله، ينبغي أن تتشكل باعتبار أنها مساعدة، لا

مهيمنة على النظم الجزئية الأخرى، حيث المقاصد الشرعية الأصلية منوطة بمجتمع المؤمنين. لكن الواقع الإسلامي اليوم يعكس صورة مقلوبة تماماً، فالنظام السياسي المسود أصبح سيداً، وصار الحكم ملكاً عضوداً يؤخذ غالباً، وخرج بذلك فضاء مهم من فضاءات العمل الصالح اللازم للتنمية المستدامة في إطار النموذج التوحيدي.

نخلص إلى أن منحى السواء (أ₁) في الشكل (3) يعبر حقيقة عما هو متاح في فضاء العمل الصالح، في واقع الأمة الإسلامية اليوم، ولكن هذا متاح بعيد كل البعد عن المطلوب لتحقيق الحياة الطيبة، أي منحى السواء (أ₄). إن الجهد المطلوب في هذا المحور من محاور التنمية المستدامة في إطار النموذج التوحيدي هو: أولاً؛ جهد علمي كثيف في جميع حلقات النظام المعرفي لتبيان طبيعة المشاكل في النظم الجزئية المختلفة وكيفية حللتها، ثم، ثانياً؛ جهد عملي، فردي وجماعي، يوظف هذا العلم لبناء الوسع الحقيقي للأمة، أفراداً وجماعة، وتوظيف هذا الوسع لبلوغ ذلك الفضاء من العمل الصالح الذي تتحقق فيه الحياة الطيبة.

8.3.4- الوسع التكلفي بين المعيار والواقع

عرّفنا من قبل الوسع التكلفي بأنه الوسع الحقيقي منسوب إلى الخيارات الممكنة للمؤمن الراشد في فضاء العمل الصالح، وإلى مدى حريته في الاختيار، وإلى القيود أو المحددات الشرعية والطبيعية والاجتماعية.

إذن في هذا المحور من محاور التنمية المستدامة، في النموذج التوحيدي، نود أن نلقي نظرة سريعة على جملة القضايا المعيارية، والمشاكل التي تقعد بوسع المؤمن، في المجتمع الإسلامي المعاصر، بحيث لا يستطيع تجاوز منحى السواء (أ₁) في فضاء العمل الصالح. وسوف يتم رصد المشاكل من خلال تحليل مكونات الوسع.

أولاً؛ الوسع الحقيقي يتكون، حسب تعريفنا له، من حاصل تلاقي الوسع الفطري والوسع المكتسب. ولأنّ الوسع الفطري هو شأن إلهي فسوف نركز على إشكالات الوسع المكتسب، الذي عرّفناه بأنه أقصى ما استطاع المؤمن الراشد اكتسابه من تطوير لوسعه الفطري، في أي وقت من الأوقات، في إطار البيئة المحيطة به. ويشمل هذا التطوير الناحية البدنية، من حيث الصحة والمهارات

المختلفة، ويشمل الجوانب النفسية، من حيث كسبه العقلي في العلم التوحيدي، ومن حيث كسبه العقدي والأخلاقي والقيمي، ومن حيث استقراره العاطفي، وصحته النفسية عموماً.

إذن الوسع الحقيقي للمؤمن يتحدد بما يمكنه منه النظام الاجتماعي من وسع مكتسب في فضاء العمل الصالح، المتاح في النظم الجزئية الضرورية: النظام المعرفي حيث العلم التوحيدي، النظام التربوي حيث تنزكي النفس، النظام المالي حيث قوام البدن، والنظام الاجتماعي حيث الصحة النفسية. إن أهم وسع ينبغي أن يكسبه المؤمن ذلك الذي يتحقق على المستوى الضروري بتحقيق مقاصد الشارع الضرورية في مجال كليات العلم، النفس، المال، البنين، وذلك لسببين:

السبب الأول؛ لأن هذه المصالح الضرورية هي أصل قوام حياة المؤمن، لذلك قال الإمام الشاطبي إنها لم ترع فيها حظوظ المكلف، ولو فرض أنه أراد غيرها لحجر عليه. إذن هي حقوق الله تعالى على عبده المؤمن، ولذلك تحصيلها عمل واجب ومقدم على غيره.

السبب الثاني؛ لأن هذه المصالح الضرورية، بجانب قيمتها الجوهرية، من حيث كونها أصل وجود المؤمن، وإنها حق لله تعالى، إلا أن لها قيمة وسيلية (Instrumental) عظمى، من حيث أنها تمثل الحد الأدنى الضروري من الوسع الحقيقي، الذي يمكن المؤمن الراشد من المساهمة المعقولة في عملية التنمية المستدامة، في إطار النموذج التوحيدي.

النظام المعرفي يمد المؤمن بذلك العلم الضروري عن الله تعالى، إلهاً ورباً، وعن الكون الطبيعي والاجتماعي، مجالاً للعمل الصالح، وتحصيل المصالح، فتنةً وابتلاءً. هنا يكون المؤمن مهاراته العلمية الضرورية ويتعرف على مصادره المعرفية- كيف يتفكر في الكون وكيف يتدبر الوحي-، ومقاصده الحياتية. لذلك ينبغي أن تصاغ مناهج التعليم في جميع مراحلها حول مبدأ التوحيد، فعلم الطبيعة والمجتمع تبدأ بالبناء العقدي، من خلال توظيف سنن الله في الأنفس والآفاق، دليلاً على وجود الخالق من وراء الخلق. ثم يبين المنهج مقاصد الخالق من خلق الإنسان، ومن خلق زينة الحياة الدنيا، وكيفية توظيف هذه القوانين الكونية في تحقيق مقاصد الشارع، بما يحقق مقاصد المكلفين، ونيل حظوظهم من المتاع الدنيوي، وبما يحقق الشكر لله تعالى، والفوز، من ثم، بالحياة الطيبة، في الدنيا والآخرة.

النظام التربوي يمد وسع المؤمن بمقوماته الأخلاقية، والقيمية، ويمدّه بمنهج راشد في تركية النفس وحفظها، ويعدّه للاندماج في المجتمع الإسلامي، والعالمي، والنظام الكوني من حوله، ويحفر همته، ويشحنها بالمقاصد العليا في الحياة، توثباً لخوض ابتلاءاتها واقتحام عقباتها، عاملاً لله، ومتوكلاً عليه. النظام المالي يمد وسع المؤمن بضرورات المأكل والمشرب والملبس والسكن، ويكون وسيلة فعالة لتحصيل ضرورات أخرى. إن البنية الإنتاجية والتقنيات التوزيعية للنظام الاقتصادي، في النموذج التنموي التوحيدي، ينبغي أن تعبر عن المقاصد الشرعية، الضرورية، والحاجية، والتحسينية، في مجال المال؛ فحيثما شحت الموارد فوق ما هو ضروري، فإن المتداول من السلع ينبغي أن يقف عند حد الضروري، سواء بإنتاجه محلياً، أو بتصدير ما يمكن من استيراده. ولا ينبغي الاكتفاء بآلية السوق في توزيع ما هو ضروري، فإن السوق لا تحس بفقر الفقير، ولا تعطي السلعة إلا لمن دفع ثمنها. لا بد للدولة والمجتمع من خلق آليات وقنوات توزيعية أخرى تضمن وصول الضروري من المال لكل فرد في المجتمع.

النظام الاجتماعي يمد وسع المؤمن بالإحصان، حيث سكن النفس وحفظ النسل، وهو بعد ضروري في بناء الوسع، بدنياً، ونفسياً. والنظام الاجتماعي يمد وسع المؤمن أيضاً بما هو ضروري من علاقات رحمية واجتماعية، داعمة لسعيه وكسبه.

هذا المستوى الضروري من الوسع المكتسب حق لكل مؤمن، على المجتمع أن يضمّنه له، وييسر له أسباب تحصيله. وللمجتمع مصلحة أكيدة في ذلك، لأن هذا الوسع الضروري هو أساس التنمية، وإن لم يكن كافياً، إذ بدونه تتعطل طاقات المؤمن، وتهدر موارد المجتمع، وتتعدم التنمية الإنسانية المستدامة، ويعيش المجتمع المسلم حياة بائسة، متدنية في كل شيء.

لا شك في أن هذا المستوى من الوسع هو حق يتساوى فيه الجميع، في المجتمع المسلم، ولا يتفاضلون إلا بمقدار وسعهم الفطري في الكسب، فالمرضى، مثلاً، قد يحتاجون إلى مال أكثر، للوفاء بضروريات حياتهم، من الأصحاء؛ والرجل قد يحتاج إلى مال للزواج، ولما يترتب عليه من مسؤوليات ضرورية، أكثر من المرأة؛ وهكذا. ويأخذ توفير هذا المستوى الضروري من الوسع، لكل من عجز عن تحصيله بجهد، أولوية قصوى في تخصيص موارد الدولة والمجتمع، لا يفوقها إلا أولوية تمويل الجهاد، دفعاً لاعتداء يهدد أصل المجتمع التوحيدي. ولا يُعْتَذَر عن توفير هذا المستوى من الوسع بشح الموارد،

أو بانتظار التنمية، إذ يمكن معالجة الأمر بإعادة توزيع الموجود من ثروات المجتمع، فذلك أدعى لحفز التنمية.

لكن تبقى إشكالية الوسائل الفعالة التي يجب على الدولة والمجتمع توظيفها لضمان استيفاء كل ذي حق حقه، ولا شك أن الأمر يقتضي إقامة مؤسسات فعالة على مستوى الدولة والمجتمع المدني، ونظام من الحوافز في بنية تلك المؤسسات، بحيث تتضافر لتأمين هذا الحد الأدنى من التنمية الإنسانية لأفراد المجتمع.

إن الفقير المدقع في هذا النموذج التنموي هو ذلك الذي تحول موارده المالية دون الوفاء بضروراته الشرعية، ولا يكون علاج فقره بتمليكه الموارد المالية فحسب، بل أيضاً بدراسة الضرر الذي وقع على وسعه بسبب فقره، فقد تكون الأضرار من النوع الذي لا يعالج بالمال، ولكن بوسائل أخرى، فيجب تمكينه منها، لأن الأمر يتعلق بمصالح ضرورية.

إذا كان الوسع المكتسب على مستوى الضروريات الشرعية هو مجال الحقوق، حيث تتجلى قيمة العدل، فإن ما فوق ذلك هو مجال المنافسة على استباق الخيرات، حيث تتجلى قيمة الإحسان؛ وهو بداية الوسع الفعّال والتنمية الحقيقية. فها هنا يتاح لكل مؤمن أن يبني وسعه، وفق ما يناسب قدراته، ويوافق هواه، من أنواع العمل الصالح، في أي فضاء من فضاءاته. ولا بد من الانتباه إلى العلاقة الجدلية بين الوسع التكليفي والعمل الصالح، فهي علاقة أشبه بعلاقة العرض والطلب؛ فالعمل الصالح حبل ممتد، طرفه الأعلى عند الله تعالى، وطرفه الأدنى عند العبد، فمهما بذل العبد وسعه في طلب العمل الصالح، هياً الله تعالى له المزيد منه، وزينه له، فيجدّ العبد في مزيد الطلب، فيزداد وسعه، ويتسع فضاء العمل الصالح أمامه. إنه قانون الشكر يحقق نفسه في مجال التنمية المستدامة: (وَمَنْ

يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدَ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ) (الشورى)؛ (وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ) (محمد)؛ (مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدَ لَهُ فِي حَرْثِهِ ^ط وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤَتْهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَّصِيبٍ) (الشورى).

ثانياً؛ حرية الاختيار حق أصيل للإنسان، ابتداءً من حريته في أن يؤمن أو يكفر، وانتهاءً بأن يختار كل مؤمن أيما وسيلة مشروعة يرى أنها الأقرب في الوصول إلى رضى الله تعالى: (أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ) (الإسراء: ٥٧). إنها دعوة للمؤمن لتطبيق قوانين الكفاءة والفعالية في مجال العمل الصالح، الذي هو وسيلة القربى إلى الله تعالى، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان المؤمن حراً، بحيث يرتقي بوسعه إلى أفضل خيار في أقصى منحى للسواء يمكنه الوصول إليه، في فضاء العمل الصالح، وهي نقطة التقاء محدد الوسع مع أدنى نقطة في منحى السواء، كما في الشكل (3).

إن الحرية قيمة جوهرية في حد ذاتها، فليس العبد المملوك كالحر، كما يخبرنا القرآن الكريم: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (النحل: ٧٦). وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْتَمًا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ (النحل: ٧٦). لكن القرآن يخبرنا أيضاً أن منتهى الحرية هي أن يخرج الإنسان من عبوديته لأهوائه المتشاكسة ويسلم أمره لله الواحد: (ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (الزمر: ٢٥).

ولكن للحرية أيضاً دور وسيلي (Instrumental) مركزي في حماية ودعم التنمية المستدامة في النموذج التوحيدي. فحرية الناس السياسية في التنظيم والتشاور المفتوح لاختيار البعض للولاية العامة، وحجبها عن البعض الآخر، هو عامل حاسم في وعي القيادة السياسية بمصالح الناس، والسعي لتحقيقها، ما وسعها ذلك، طمعاً في تجديد الولاية، وخوفاً من الحجب عنها. كذلك الحرية الإعلامية توفر المعلومات عن مواطن الداء في الدولة، فيزيد ذلك من الشفافية، وكفاءة الأداء؛ وتوفر معلومات عن مواطن الكوارث، والفقر، والقصور في المجتمع، فيبادر الساسة، رغباً، ورهباً، إلى بذل الوسع لتدارك الأمر ومعالجته قبل الاستفحال. وحرية المسلم في التفاوض، والتعاقد، في مجال المال، تلعب

دوراً حاسماً في قدرة الاقتصاد على تخصيص الموارد عبر آلية السوق؛ وحرية في التصرف في ماله المكتسب لتحقيق مصالحه المشروعة تحفزه لمزيد من السعي للكسب.

ربما يفيد أن نَميز بين نوعين من الحرية، كل منهما له دوره في تحرير وسع المؤمن، ونعني بهما الحرية السالبة والحرية الموجبة. الحرية السالبة تتعلق بإزالة العوائق التي تشدّ وسع المؤمن إلى الوراء وتجعله يخلد إلى الأرض، مثل التقاليد والأعراف الاجتماعية التي لا أساس لها من الشرع، ولكنها تضع حاجزاً كثيفاً أمام وسع الفرد المسلم من الانطلاق، ليلعب دوراً فعالاً أكثر في التنمية المستدامة. بل يمكن أن نذهب مع Sen فننكلم عن تحرير الوسع من عبودية الفقر، والجهل، والمرض، والقهر، والاستبداد السياسي، والمحسوبية والرشوة... الخ باعتبار كل ذلك خصم على وسع المؤمن، الذي كان يمكن أن يبنيه ويرتقى به في فضاء العمل الصالح. أما الحرية الموجبة فنقصد بها البناء الواجب لوسع المؤمن في جميع محاوره على المستوى الضروري، وتوسيع فرص الاختيار أمامه في فضاء العمل الصالح، وندبه ليرتقي بوسعه إلى أقصى ما يستطيع فوق ما هو ضروري، وتوفير الدعم المطلوب لهذا الترقى.

لقد افترضنا في تعريف الوسع قدرة المؤمن الراشد على الاختيار بين البدائل المتاحة، وأنه يملك من العلم التوحيدي ما يمكنه من اختيار أكثر أنواع العمل الصالح فعالية في بلوغ هدفه، وأن هذه المنهجية في الاختيار هي أيضاً الأكفأ في تحقيق مصالحه الدنيوية. هكذا تصبح الدنيا مزرعة للآخرة، ويكون المتاع الدنيوي هو مجرد مكوّن واحد من مكونات الحياة الطيبة في هذه الدنيا، وأنّ قصد تحقيقه، من قبل المؤمن الراشد، هو قصد ثانوي لا ابتدائي، ذلك أن متاع الحياة الدنيا قليل، في نسبته إلى متاع الدار الآخرة المقصود ابتداءً بالعمل الصالح. لكن حرية الاختيار والقدرة على ممارستها في فضاء العمل الصالح يعتمد كلياً على توفير قاعدة وافية من المعلومات لدى المؤمن عن الفرص المتاحة، وسهولة وصوله إليها في الوقت المناسب، والاستفادة منها في تحديد ما يناسب وسعه وقدراته. هكذا تبين أهمية نظم المعلومات الحديثة في عملية التنمية المستدامة في النموذج التوحيدي.

ثالثاً؛ الوسع التكليفي تحدّد المحددات المتعلقة بالقانون الشرعي والقانون الطبيعي والعرف الاجتماعي، فالتزام القانون الشرعي وعدم تعديه شرط لاعتبار العمل صالحاً، وتعدي القانون الطبيعي يؤدي إلى الفساد في الأرض. وهناك علاقة وثيقة بين التزام القوانين الشرعية، وعدم التعدي على القوانين

الطبيعية، وقد قال الله تعالى: (وَلَوْ أَتَّبَعَ الْخَلْقُ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ) (المؤمنون).^ج فإخراج الناس عن داعية هواهم بالزامهم بالقانون الشرعي يحول بينهم وبين كثير من المفسدات التي تهدم التنمية المستدامة، ويكفي أن تعدى الإنسان على قوانين الطبيعة في مجال الذرة فكانت الكوارث النووية، والتهديد المستمر لأصل الحياة على الأرض من قبل المارد النووي، الذي يأبى أن يعود إلى قمقمه، رغم الجهد البشري المبذول في محاصرته.

الأعراف الاجتماعية في المجتمع الراشد هي في الغالب مبادئ أخلاقية مستمدة من الشريعة الإسلامية يضبط بها المجتمع سلوك أفراده، عادات ومعاملات. ومثل هذه الأعراف معتبرة عند الشارع كمحددات للوسع التكليفي، وقد أمر الله تعالى رسوله أن يأمر بالعرف.

إذا كانت تلك القضايا المعيارية المتعلقة بالوسع التكليفي فإن قضايا الواقع المتعلقة بوسع المؤمن في المجتمع الإسلامي المعاصر، الذي يغلب على شئونه هيمنة النموذج الدنيوي، لجدّ مختلفة. فهذا الوسع شبه معطل في جميع محاوره الأساسية، فغياب النظام المعرفي التوحيدي أدى إلى سيادة النموذج الدنيوي في جميع هذه المحاور التي حصرناها في الآتي: النظام المعرفي؛ النظام التربوي؛ النظام المالي (البيئي+الاقتصادي)؛ النظام الاجتماعي؛ والنظام السياسي. لكن حتى في إطار النموذج الدنيوي لم توضع استراتيجيات واضحة لبناء هذا الوسع، فنسبة كبيرة من أفراد المجتمع يعانون من الأمية في مجال القراءة والكتابة، مما يعني حرمان الوسع من كل مكتسبات العصر المعرفية والتكنولوجية، والذين تعلموا أدى بهم تعليمهم العلماني إلى قطيعة معرفية مع النموذج التوحيدي. وفي المجال التربوي تاه المؤمن بين مقاصد الدين، التي لا يعلمها إلا أمانى، وبين مقاصد الدنيا المنبئة عن الآخرة. ففي المجال الديني تم اعتقال المسلم لدى الفقهاء باسم الشريعة، ولدى الصوفية باسم الحقيقة، بينما خرج الدين من فضائه الحقيقي (زينة الحياة الدنيا) وتركه للدنيوية، باسم القومية أحياناً، وباسم الحداثة أحياناً أخرى.

وفي المجال البيئي يؤدي الجهل وضرورات المعيشة، سواء في الريف أو المدن، إلى فساد بيئي في البر والبحر، بالغ الخطورة، يعود سلباً على وسع الناس، مما يؤدي بدوره إلى مزيد من الفساد، في دائرة خبيثة ما لها من قرار. وفي المجال الاقتصادي فإن الفقر يتسبب في حرمان الوسع من جميع عناصر بنائه التي يكون للمال دور في تحصيلها، ولا شك أن نسبة كبيرة من أبناء المسلمين تعيش هذه الحالة

من الفقر. وفي المجال الاجتماعي هناك توتر بالغ في جميع فضاءات الحقل الدلالي لمتغير البنين، ويشمل ذلك العلاقات بين الرجال والنساء، ثم العلاقات الزوجية، ثم العلاقات الوالدية، ثم علاقات الرحم وغيرها من العلاقات الاجتماعية. وينعكس كل ذلك سلباً على الصحة النفسية للمسلم، ومن ثم على وسعه وقدرته على الانجاز.

لكن الطامة الكبرى جاءت من النظام السياسي، الذي يفترض أن يكون دوره مساعداً، وحامياً لوسع المؤمن وهو يرقى في مدارج الكمال والجمال في النظم الجزئية الأخرى، فإذا بالحرّيات تسلب، والمعلومات تحجب، وإذا الدولة ومؤسساتها تتضخم، وإذا المجتمع الإسلامي ومؤسساته المدنية يتقرّم، وإذا الناس عيال الدولة يتطلعون إليها في غذائهم وكسائهم ودوائهم.

تم بحمد الله